ضربة بغداد الصاروخية

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ العدد الثانى والاربعين/ اغسطس ١٩٩٣م/ صفر ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى ■

بعد ١٢ عامًا فى "قمة السلطة"

مبارك رئيسًا لستة أعوام قادمة!

دوامة الطائفية ومسئولية المواطن والكتاب والحكومة

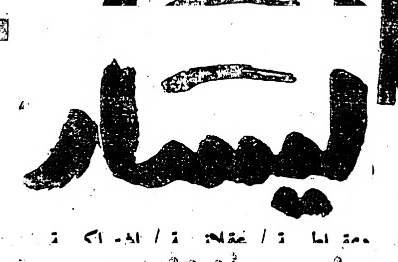
اتفاق الحكومة وصندوق النقد

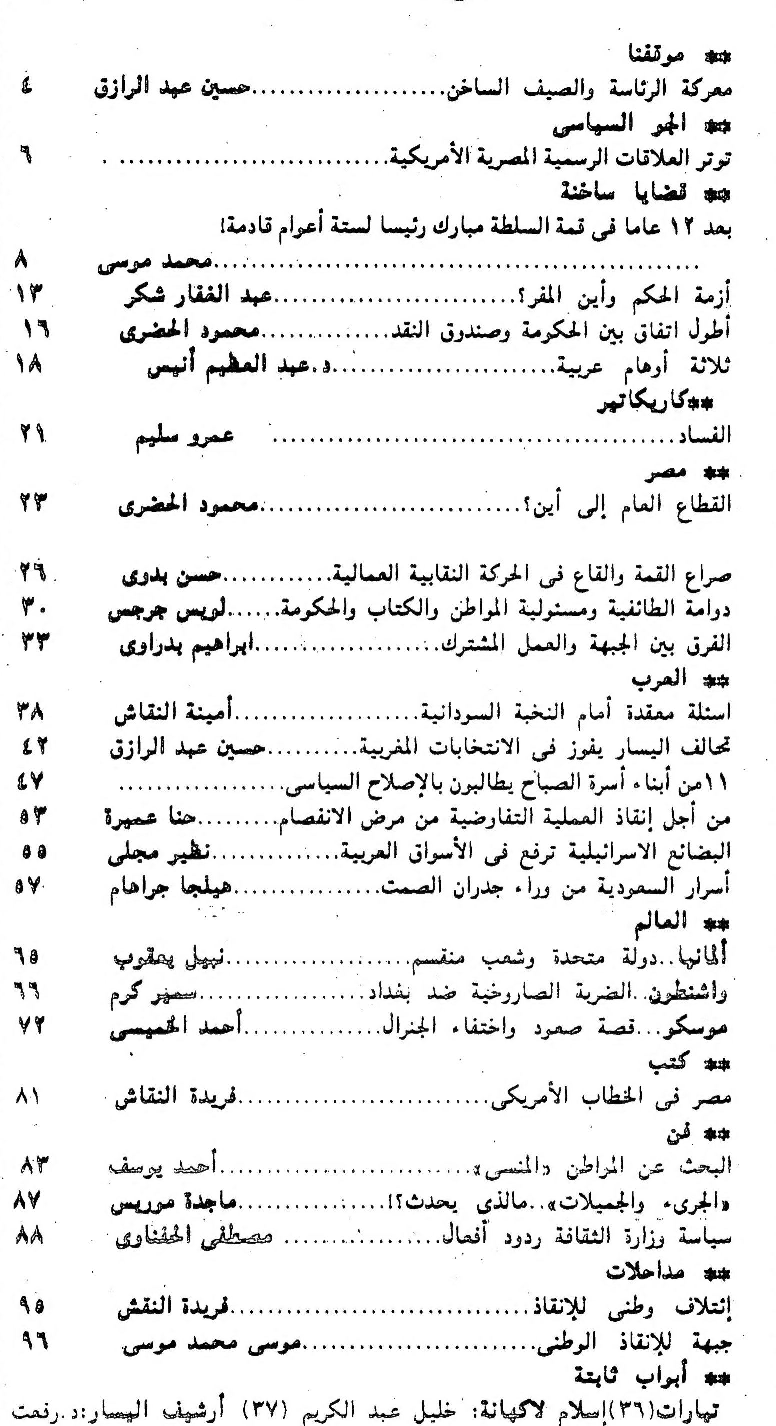
وقف مؤقت لبرنامج بيع القطاع العام

أسرار السعودية من وراء جدار الصمت

توتر العلاقات الرسمية المصرية الأمريكية

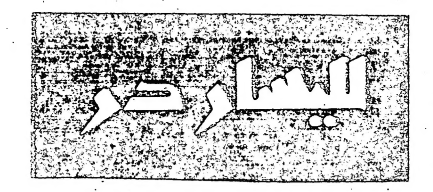
اليسار يفوز فى الانتخابات المغربية





ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد



عبد العظيم أنيس
سبعون عاما حافلة

لم نجد ما نعبر به عن سعادتنا ببلوغ الدكتور عبد العظيم أنيس عامه السبعين إلا اهداء هذا العدد من «اليسار».. تقديرا لدوره المتميز كمفكر وعالم وسياسى وكاتب ومناضل مصرى وطنى شيوعى، وهب عمره كله للشعب. واثقين أنه قادر على العطاء ومواصلة الطريق.

وسيلاحظ القارىء فى هذا العدد أكثر من ملاحظة.

– فقد عاد الزميل الفنان الصحفى «حامد العويضى» إلى كتابة عناوين غلاف وموضوعات اليسار بخطه العربى المتميز، والذى كان أحد العلامات التى ميزت اليسار منذ صدورها. وكان غيابه فى الأعداد القليلة الماضية نقطة ضعف أحسها الجميع.

– ويغيب عنا هذا العدد – والعدد القادم– لوحة الفنان حجازى التى احتلت الصفحة الأولى لليسار منذ صدورها، وكانت أقوى وأوضح افتتاح لصفحات اليسار. وسيعاود عطاءه معنا بعد هذه الاجازة القصيرة.

– وانضم إلى أسرة التحرير فى هذا العدد كاتب جديد هو الزميل «نبيل يعقوب» الذى سيراسل اليسار من ألمانيا الموحدة، ليعطينا صورة حية وحقيقية لما يجرى فى واحدة من أهم بلدان العالم، وفى أوروبا كلها

– وبالرغم من أن موضوع رئاسة الجمهورية يحتل مساحة واسعة فقد حرصنا على أن نتابع كل الأحداث الداخلية والعربية والعالمية الهامة قدر المستطاع.

وربما يكون التنوع والشمول النسبى الذى تحقق هذه المرة فى متابعة أحداث العالم العربى من الخليج إلى المحيط دافعا لنا على مواصلة هذه التغطية العربية.

وكل عدد وأنتم والوطن بخير.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندي
المستشارون:
ابراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

معركة الرئاسة والصيف الساخن

حسين عبد الرازق

منذ أيام رشح مجلس الشعب بأغلبية كاسحة (٩٨٪) الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثالثة تبدأ يوم ١٣ أكتوبر القادم. ولم تكن هذه الأغلبية التى تقرب من الاجماع مفاجأة لأحد (رغم أن أحزاب المعارضة الرئيسية، العلنية والسرية، اليمينية واليسارية والتى تقف فى الوسط أعلنت رفضها تولى مبارك الرئاسة فترة ثالثة)... فحزب الرئيس يسيطر على مجلس الشعب الذى جرى صياغته فى انتخابات ١٩٩٠ بما يضمن تمتع الرئيس بهذه الأغلبية الكاسحة.

ولا يتوقع أحد أى مفاجآت فى الاستفتاء على الرئيس فى أكتوبر القادم، أى بعد شهرين ، فنتائج الاستفتاءات فى مصر مقررة سلفا، واكتساح الرئيس أمر مفروض بفضل آلية التزوير المتبعة فى الانتخابات والاستفتاءات، والتى تستفيد بإحجام المواطنين عن المشاركة. وطبقا لماهو معروف فإن نسبة المشاركين فى الاستفتاءات السابقة تتراوح بين ٢٪ و٨٪ فى أحسن الأحوال.

ومع ذلك فهناك **واجب على قوى اليسار والقوى الديمقراطية والوطنية، أن تحول الشهرين القادمين (أغسطس- سبتمبر) الى صيف ساخن وأن تحول يوم التصويت الى معركة إنتخابية حقيقية.** فالاستسلام لليأس والاحباط واعتبار الأمر كله قدر لافكاك منه، هو خيانة حقيقية للناس، وفتح للباب على مصراعية أمام مزيد من العنف والارهاب والدكتاتورية.

لم يعد كافيا ولا مقبولا أن تعلن الاحزاب المعارضة رفضها انتخاب مبارك لفترة ثالثة، وتقدم أسبابها فى بيانات تصدرها وتنشرها فى صحفها. فالعمل السياسى الصحيح، يبدأ بتحديد الموقف وإعلانه ، ولاينتهى به.

والشهران القادمان- بالضرورة- موسم للحوار السياسى والحركة الجماهيرية الديمقراطية، حول قضايا الوطن التى طرحت فى بيانات الأحزاب، وتطرحها قضية ترشيح رئيس الجمهورية.

** فمثلا ، أصدر حزب التجمع فى فبراير الماضى برنامجا للتغيير، قدم له بقوله.. «لم يعد استمرار الحال على ماهو عليه مقبولا. فالوطن وناسه فى خطر ينتقلون من

حسنى مبارك





فؤاد سراج الدين



ضياء الدين داود



خالد محيى الدين

سيئ الى أسوأ.. وليس هناك من سبيل لإنقاذ مصر من التخلف والتبعية والفساد والاستبداد وإحتكار القلة للثروة والسلطة، وخطر الجماعات الانقلابية والارهابية، وكل أزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بتغيير حقيقى يتناول السياسات والأشخاص والقوى الحاكمة التى قادتنا منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن الى الكارثة..»

وضم هذا البرنامج رصدا دقيقا وحقيقيا لكثير من أوضاع المجتمع، من البطالة والغلاء والديون (الخارجية والداخلية) والكساد وتراجع مستوى المعيشة ومتوسط الدخل الفردى، وتدهور الصناعة والزراعة، وتعمق التفاوت الطبقى، وتفشى الفساد، وانهيار القيم، وسقوط المواطنين بين شقى الثقافة الطفيلية الاستهلاكية والثقافة الرجعية المعادية للعقل والاجتهاد والتى تسيئ تفسير الدين، وضعف الولاء للوطن، وخطر الارهاب والعنف، وتدهور الاوضاع السياسية والديمقراطية، وتحول مصر الى دولة تابعة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا..

والأهم من ذلك تقديمه لبرنامج عملى للخروج من هذه الأزمة الشاملة، ومطالب عاجلة لوضع المجتمع على بداية الطريق الصحيح.

والاستفتاء على رئاسة الجمهورية هو ساحة أساسية للمعركة من أجل شرح هذا البرنامج وكسب الرأى العام له، وإقناعه بأنه جزء من بديل **وطنى ديمقراطى قابل للتحقق**. والوسائل لذلك متعددة.. من صحافة الحزب الى ندواته ومؤتمراته التى يجب أن تكثف خلال هذه الفترة، الى التحرك فى النقابات والمنظمات الديمقراطية مع قضايا ومشاكل الناس اليومية.. وصولا الى الالحاح بقوة على حق الحزب، والاحزاب التى قالت «لا» فى أن تشرح موقفها وبرنامجها المضاد، عبر أجهزة الاعلام من اذاعة وتليفزيون وصحافة.

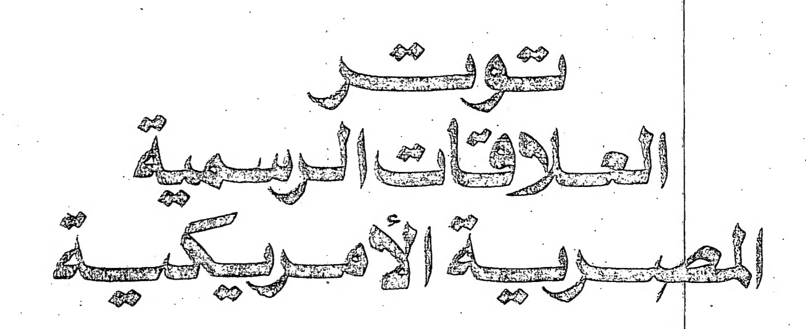
وما يقال عن حزب التجمع، يقال مثله أو قريب منه عن كافة الاحزاب والقوى السياسية، التى تملك بدورها ماتطرحه على الناس.

** **كذلك فالاتفاق الأخير بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والقائم على خطاب النوايا الذى تقدمت به الحكومة.. فرصة أخرى لكى تشرح الاحزاب للناس الأخطار الهائلة المترتبة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكم الرئيس مبارك**، وتدعوهم لرفضها وتبنى السياسات البديلة. وتربط بين هذه لسياسات ومشاكلهم اليومية المترتبة عليها.

** واجراء الاستفتاء فى أكتوبر القادمة مناسبة لكى تعيد الاحزاب تسليط الضوء على التزوير والتدخل فى الانتخابات والاستفتاءات، وتحشد الرأى العام وراء مشروع «قانون مباشرة الحقوق السياسية» الذى أعدته أحزاب المعارضة فى عام ١٩٨٩ وتقدم به **خالد محيى الدين** زعيم المعارضة فى مجلس الشعب الى المجلس عام ١٩٩٢، ومازال حبيس الادراج حتى الآن.. مطالبة بإصداره قبل الاستفتاء كضمانة لنزاهة التصويت، وحتى لايكون انتخاب الرئيس باطلا لاستناده الى التزوير.

** أيضا فالحملة التى شنت فى الصحافة الرسمية ضد بعض الأحزاب التى عارضت ترشيح الرئيس مبارك لفترة ثالثة، تحتاج لرد. وتوضيح وكشف، حتى يعرف الناس الصالح من الطالح، والحقيقى من الكاذب. مثل ادعاء البعض **أن هناك «فارقا بين انتخاب الرئيس، وانتقاد سياسة الحكم»** أو تفسير حديث الاحزاب عن تداول السلطة بأنه مطالبة بقرار حكومى أو رئاسى يوزع السلطة على الأحزاب دون اعتبار لصندوق الانتخابات (وكأن هناك صندوق حقيقى للانتخابات). أو القول بأن الاحزاب المعارضة تحولت الى مجرد صحف دون عمل أو حركة سياسية فى الشارع (وكأن القوانين والسلطة لاتجرم أى عمل سياسى خارج المقار والصحيفة).. وصولا الى القول «أنه بينما من حق قوى الاسلام السياسى الرافض».. أن يقولوا لا..».. ليس من حق أحد.. من قوى المجتمع المدنى المستنير والمؤمن أيضا، أن يقول «لا..» .. أو تخويفنا بأن البديل لمبارك هو الطوفان.. وغير ذلك كثير يحتاج الى شرح وتوضيح وكشف.

أما يوم الاستفتاء فمعركة **الأحزاب والقوى الديمقراطية، أن تقنع الناس بالذهاب ليقولوا «لا»**.. أو ليقولوا رأيهم أيا كان.. فبذهابهم يقللون من فرص التزوير والعبث بإرادة الناخبين. وحتى لو تم التزوير، فسيعرف حكامنا على الأقل حجم الذين يرفضون السياسات الحالية والقائمين على تنفيذها، ويطالبون بالتغيير الحقيقى، وبسلطة وطنية ديمقراطية.. وهم كما أعتقد غالبية الشعب المصرى.



بالرغم من نفى «د. **أسامة الباز**» - مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ووكيل وزارة الخارجية المصرية- وجود أى توتر فى العلاقات المصرية الأمريكية ، مؤكدا أن الأختلاف فى وجهات النظر بين الدولتين لايعنى توتر العلاقات ولايعكس جو أزمة، وتأكيد «**روبرت بللتيرو**» السفير الأمريكى فى القاهرة «أن العلاقات الثنائية متينة وممتازة».. فإن المراقبين المصريين والأجانب يؤكدون أن هناك بدايات تأزم فى العلاقات المصرية والأمريكية عكستها المقالات والافتتاحيات التى نشرت فى الصحافة المصرية أخيرا ، وبأقلام رؤساء تحرير بعض هذه الصحف القريبين من مؤسسة الرئاسة.

وطبقا لهذه المصادر فإن هناك مجموعة عوامل مترابطة أثارت قلقا من جانب الحكومة المصرية.

* **النتائج المتواضعة لزيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة الأمريكية**، وعدم حصوله على مواقف واضحة تدفع الادارة المصرية للأطمئنان لاستمرار المساعدات الأمريكية لمصر، وتخوفه من تجاهل الولايات المتحدة لنشاط الجماعات المتطرفة فى الولايات المتحدة كقوة دفع لنشاطها فى مصر، وغياب الاستعداد الأمريكى للضغط على صندوق النقد والبنك الدولى لتخفيف شروطهما الصعبة على مصر... والحملة الاعلامية الأمريكية التى تظهر النظام المصرى وكأنه على كف عفريت ويعيش أيامه الأخيرة.

* **تصريحات رئيس وكالة المخابرات الأمريكية** السابق الذى أعلن فيها «أن أمريكا لن تكرر خطأها السابق بعدم الاتصال بالجماعات الأصولية كما حدث فى إيران قبل عام ١٩٧٩ حتى وصل الى الحكم فى طهران أناس لانعرفهم. ولن نكرر الخطأ فى مصر ولا فى أى دولة أخرى». والتى جاءت بعد الاعلان عن وجود اتصالات أمريكية رسمية مع الأخوان المسلمين فى مصر، وحماس فى الاردن .

* **إرتفاع نغمة النقد الحاد من المنظمات الأمريكية العاملة فى مجال حقوق الانسان للحكم فى مصر**. اتهامه بانتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية، واقتراف جريمة التعذيب واغتيال حق الحياة . وتجاهل هذه المنظمات «أن التحول نحو المزيد من الحريات السياسية والاقتصادية يتم بشكل تدريجى وفقا للظروف المجتمعية والسياسية فى مصر». على حد قول أحد الرسميين المصريين.

* **تعبير مسئولين أمريكيين بصورة غير مباشرة عن عدم ارتياح الادارة الأمريكية من إنغماس مصر فى محيطها العربى**..وعدم قبولها للسياسة الأمريكية لتدمير أسلحة الدمار الشامل المنتج والمخزون فى البلاد العربية، وقيام أمريكا بذلك فعلا فى العراق، دون اتخاذ موقف من المخزون الاسرائيلى. والتصريحات المصرية غير المرحبة بالضربة العسكرية الأمريكية الأخيرة للعراق، وكذلك موقفها من القدس القريب من الموقف الفلسطينى والسورى.

وكان الرئيس **مبارك قد تلقى تقريرا** قبل رحلته الى الولايات المتحدة ولقائه **بكلينتون** (نشر ملخص له فى اليسار عدد ٣٩-مايو ١٩٩٣ صفحة ٨) .. أشار الى أن الادارة الأمريكية «**تشعر بقلق بالغ من تدهور** الأوضاع السياسية والأمنية فى مصر، فى ضوء صعود القوى الأسلامية بشقيها السياسى والذى يعتمد العنف والارهاب. وعبرت الادارة الأمريكية عن خوفها من وصول هؤلاء الى الحكم فى مصر، ليصبح وادى النيل (السودان ومصر) بأكمله منطلقا للتطرف والعنف الاسلامى، يشكل مع إيران كماشة على منطقة الخليج والمشرق العربى واسرائيل». واقترحت الادارة الأمريكية - طبقا لهذا التقرير- ضرورة وضع خطة للتحرك تأخذ فى اعتبارها كافة الاحتمالات فى حالة فشل حكومة الرئيس مبارك فى السيطرة على الوضع واحكام قبضتها الأمنية والسياسة خلال فترة لاتتجاوز عام ونصف أو عامين على الأكثر..»

وقد تأكدت المعلومات الواردة فى هذا التقرير عقب زيارة الرئيس الأخيرة ، وماتلاها من تطورات.

توقع الدوائر السياسية سفر مبعوث مصرى على مستوى عال خلال هذا الشهر للولايات المتحدة لاجراء مباحثات صريحة تفصيلية مع الادارة الأمريكية حول العلاقات الثنائية بكافة أبعادها.

اتفقت المعارضة على رفض التجديد واختلفت على الأسباب والأولويات

اتفقت المعارضة على رفض التجديد واختلفت على الاسباب والأولويات!

أعلنت أحزاب المعارضة الرئيسية (الناصري- التجمع- الوفد- العمل- الاخوان المسلمين) معارضتهم لإختيار الرئيس **حسنى مبارك** رئيسا للجمهورية لفترة ثالثة.

كان الحزب الناصرى هو أول الأحزاب التى تعلن هذا الموقف على الرأى العام وتلاها الحزب الشيوعى المصرى (موقف الحزبين فى عدد يوليو ١٩٩٣). ثم أحزاب التجمع والوفد و«الاخوان المسلمين» والعمل.

أكد حزب التجمع فى بيانه أن «مجمل سياسات الحكم قد أسفرت عن نتائج عانى منها الشعب ويعانى **مزيدا من الإفقار وانخفاض مستوى المعيشة وتفشى البطالة وتزايد الفوارق بين الطبقات وشيوع الفساد** وتبنى سياسات تؤدى لتصفية القطاع العام والصناعة الوطنية، وتزايد إعتمادنا على الخارج فى سد إحتياجاتنا الأساسية، الأمر الذى أدى بنواب الهيئة البرلمانية للتجمع للتصويت ضد بيانات الحكومة والميزانية على مدار السنوات الثلاث الماضية. **ومن هنا تنشأ الصعوبة العملية والواقعية فى أن يوافق التجمع على ترشيح الرئيس حسنى مبارك لدورة رئاسة ثالثة..»**

ركز حزب الوفد فى بيانه على الأوضاع السياسية وغياب الديمقراطية فـ «مر السنوات سنة بعد أخرى، والمسار الداخلى يسير من سئ الى أسوأ ونرى **رئيس الدولة يصر على الانفراد بالسلطة وتجاهل مطالب الشعب فى الاصلاح السياسى والدستورى ونزاهة الانتخابات والغاء العمل بقانون الطوارئ والغاء القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات**. وظلت أمور الحكم تجرى على أسوأ حال فتضاعفت الديون الخارجية أضعافا. كما زاد عليها تلك الديون الداخلية.

وبجانب ذلك كله فقد استشرت الرشوة. وأصبحت الوسيلة الوحيدة لإنجاز الأعمال وقضاء المصالح. وعم الفساد فى كل ناحية من نواحى الحياة. ولذلك قررت الهيئة العليا لحزب الوفد فى اجتماعها الأخير رفض تجديد رئاسة السيد محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية لفترة رئاسة ثالثة..»

ركز **حزب العمل** فى بيانه على «**تجاهل الرئيس مبارك مطلب تطبيق الشريعة كنظام إجتماعى وقانونى متكامل.** وصاحب ذلك سعى لقتل العزة وإرادة الاستقلال. وسعى لانهاء التراحم وقيم الجهاد. ففسق المترفون وإنتشر الفساد والانحلال. وتوقف اعمار الارض. وعم الظلم والاستبداد». مختلفا بذلك مع كافة الاحزاب الاخرى.

كما انفرد **حزب التجمع** باعلانه استعداده لتغيير موقفه وتأييد ترشيح الرئيس **حسنى مبارك**. «تقديرا للظروف التى يعيشها المجتمع المصرى حاليا والتى تتمثل بصفة خاصة فى تصاعد الارهاب والعنف المسلح من جماعات تتستر كذبا بالدين».. واشترط الحزب لذلك تبنى الرئس (المرشح) لبرنامج من ٤ نقاط ويتضمن تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، والغاء القيود المفروضة على العمل السياسى الجماهيرى للاحزاب، وحماية محدودى الدخل من الأعباء، والأثار المترتبة على سياسة الاصلاح الاقتصادى، ومواجهة الارهاب مواجهة شاملة. وأكد الحزب أن تصويته بـ «لا» فى حالة عدم الاستجابة لذلك.. «هو فى الحقيقة تصويت ضد سياسات طبقت ولم تزل تطبق.. **وليس تعبيرا عن أى موقف من الرئيس مبارك ولا يقلل من تقديرنا لشخصه ولجهوده فى حماية المجتمع المدنى فى مواجهة الارهاب ولحرصه على القدر المتاح من الديمقراطية والذى نسعى كى يزداد دوما.»**

يهمسون

* أن أحد مرشحى وزير العمل لرئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال، كشف الجهاز المركزى للمحاسبات عن وجود عجز فى صندوق الزمالة بالنقابة العامة التى يرأسها يبلغ ٣٧٠ ألف جنيه. النقابى المرشح لخلافة السيد راشد رئيس الاتحاد الحالى، من قبل الوزير، معروف بعلاقاته القوية بالاتحاد الدولى للنقابات الحرة، واتحاد العمال الاسرائيلى (الهستدروت). وكان وزير العمل قد عقد لقاء لمدة ٤ ساعات مع سكرتير الهستدروت حاييم هفرفيلد، على هامش أعمال مؤتمر منظمة العمل الدولية فى جنيف فى يونية الماضى، بحثا خلالها التعاون بين الحركة النقابية العمالية فى مصر واسرائيل، متجاهلا أنه وزير ولايمثل الحركة النقابية المصرية، ومتحديا قرارات الجمعيات العمومية لاتحاد نقابات عمال مصر برفض التطبيع مع اسرائيل.

ترحيب بالعربي

أرسل رئيس التحرير برقية ترحيب وتهنئة الى الزميل محمود المراغى رئيس تحرير صحيفة «العربى»... جاء فى البرقية.

«يشرفنى بإسم أسرة تحرير اليسار وبإسمى تهنئتكم بصدور العدد الأول للعربى جريدة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى. واثقا أنها ستشكل إضافة هامة للصحافة الوطنية التقدمية الوحدوية، التى تؤمن بحق القراء فى معرفة المعلومات الحقيقية، وتسهر فى الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية والمنتجة، وتدافع عن استقلال الوطن وحريته وتقدمه وانتشار العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان فى ربوعه.

وأمل أن تساعد «العربى» فى تجسيد التحالف اليسارى وابرازه كمكون أساسى للبديل الديمقراطى المنوط به إنقاذ الوطن من التبعية والتخلف والفساد وانتهاك حقوق الانسان والحريات العامة.»



بعد ١٢ عاماً فى قمة السلطة
مبارك رئيساً لستة أعوام قادمة

محمد موسى

«قبل كل شئ، وجود مبارك فى السلطة مدتين كاملتين يكفى. ثم أن حكوماته المتعاقبة سجلت فشلا بعد فشل، فى علاج الأزمة الاقتصادية، بينما يتفاقم الارهاب، وتصل البطالة إلى أعلى معدلاتها.

كما أن عهد مبارك شهد فسادا عريضا غير مسبوق، فى كافة أجهزة الدولة.

وبعد كل شئ، فإن التجديد لفترة رئاسة ثالثة، تصل بسنوات حكم مبارك الى ١٨ عاما، يعنى أن مصر الجمهورية تتحول إلى نظام ملكى، يتم تداولها بالوراثة، والمبايعة مدى الحياة».

هذه بعض الشهادات التى جمعتها **«اليسار»** حول اعادة انتخاب مبارك لمدة ثالثة، من المفكرين والكتاب والسياسيين، الذين يمثلون أحزابا وقوى سياسية مختلفة.

أجمع المتحدثون على رفض **«الولاية الثالثة»**، وبينما قالت الأغلبية أنها مع التصويت بالرفض، أعرب البعض عن عدم رغبته فى المشاركة فى «المسرحية العبثية»، لأن الأمر قد حسم بالفعل.

«اليسار» أعدت سؤالا من خمس نقاط:

* هل تشارك فى التصويت بنعم أم لا، أم لاتذهب من الأصل إلى لجان الاستفتاء؟

* الموقف من النظام الحالى لترشيح رئيس الجمهورية عبر مجلس الشعب.

* إمكانية الفصل بين شخص رئيس الجمهورية، وبين مجمل السياسات التى تطبقها حكومة الحزب الوطنى.

* الموقف من شعار الإعلام الرسمى، فى حملته لتأييد مبارك، والقائل بأن «نعم لمبارك، تعنى لا للإرهاب»، بمعنى الاختيار بين استمرار مبارك رئيسا، أو تفاقم ظاهرة الإرهاب.

* وأخيرا، الموقف من الرأى القائل بتعليق الموافقة على مبارك، إلى أن يقدم برنامجا انتخابيا، يلتزم فيه أمام الشعب بأهداف سياسية واقتصادية يسعى لتحقيقها.

وهذه هى الشهادات...

***

الفساد فى أجهزة الدولة

سأشترك فى الاستفتاء وأقول لا، هكذا يؤكد المفكر والكاتب اليسارى **محمود أمين العالم**، لأن «لا» مبارك، هى «لا» لمزيد من التدهور الاقتصادى والتفكك الاجتماعى الداخلى، والانقسامات العربية. أصبحنا نحكم من الخارج بصندوق النقد، ونخضع لسياسة البلطجة الأمريكية، ونتهادن مع العدوانية الاسرائيلية. سياستنا كلام وشعارات، نتحدث عن الديمقراطية، بينما السلطة تحتكر الاعلام، والقوانين المقيدة للحريات، والمعتدية على استقلال النقابات تصدر كل يوم، الحرية فى مصر هى للنقد فقط، من نوع «دعهم يعارضون». فكيف نقول نعم لمبارك؟ بل كيف نمتنع عن قول لا؟

أسباب عديدة تدفع د. ابراهيم دسوقى أباظة، نائب رئيس حزب الوفد، لرفض ترشيح مبارك، دستوريا: لايوجد مثيل لطريقة الانتخاب اللاديمقراطية فى مصر، ثم أن الفترة الثالثة لرئيس الجمهورية أمر غير معقول، يحجب فرص القوى الأخرى لتقلد المنصب. وسياسيا: فشلت حكومات مبارك فى مواجهة الأزمة الاقتصادية، وزادت البطالة والتضخم، وهبطت معدلات الاستثمار، فضلا عن أن عهد مبارك قد سجل تفسخا إداريا غير مسبوق، وفسادا عريضا فى كل أجهزة الدولة.

أما خارجيا، فيرى د. ابراهيم دسوقى أباظة أن دور مصر العربى فى عهد مبارك قد تضاءل كثيرا، فى الوقت الذى ظهرت فيه قوى أخرى تتنافس على زعامة منطقة الشرق الأوسط، مثل تركيا. ويضيف: اننى أطالب مبارك- لكل هذا- برفض الترشيح مدة ثالثة.

اللواء طلعت مسلم، الخبير العسكرى وأحد قيادات حزب العمل سيقول لا لمبارك، لأن «أى رئيس تكفيه مدتان. ثم أن **أغلبية الشعب تعانى انخفاضا فى مستوى المعيشة تحت حكم مبارك**، إضافة الى مزيد من التدخل السياسى الأجنبى فى الحياة المصرية والعربية.. ليس لدينا حافز لنقول لمبارك أن يجدد مرة ثالثة».

د. **لطيفة الزيات**، الأديبة والمفكرة اليسارية ستذهب للاستفتاء وتقول لا، لأنها **تعارض «مجمل سياسات مبارك الداخلية والخارجية»**.

وكذلك يفعل **حمدين الصباحى** الصحفى الناصرى، رغم أنه يميل لعدم الاشتراك فى هذه **«المسرحية الهزلية»**. ويقول: سأحاول إكراه نفسى على الذهاب، والتصويت بالرفض، رغم إحساسى بعدم جدوى ذلك، لكن لأقلل من تسويد الخانات على أيدى الكتبة المشرفين على الاستفتاء. لماذا أرفض؟ **لأن كل سياسات مبارك معادية لقوى الشعب العامل والعروبة وحرية الوطن والمواطن، ومجمل سياسات ثورة يوليو التى انتمى إليها كناصرى.**

ليس فى مصر غيره!

ويشترك أيضا **مجدى مهنا** عضو مجلس نقابة الصحفيين فى الاستفتاء ليقول «لا»، رغم عدم الجدية الظاهرة فى عمليات الانتخاب، لكن **«فى هذه المرة لابد من المشاركة، ولا بد من قول «لا»**.



د. لطيفة الزيات:

ادانة الإرهاب لاتعنى مبايعة مبارك

لابد أن ندعو كل القوى للاشتراك فى الانتخابات، ثم ننصح كل الناس أن يقولوا «لا». ذلك هو **موقف مبارك عبده فضل** أحد القيادات الشيوعية التاريخية وليست المسألة شخصية ضد مبارك، ولكن لسياسته **الخاطئة فى القاء العبء على الفقراء، وتفكيك القطاع العام، والتنازلات المستمرة أمام أمريكا**.. كل هذا، ومن أجل مزيد من الحريات، نقول لا لمبارك.

أما د. **جلال أمين** أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، فهو أحد الذين لايشاركون فى الاستفتاء، لأنه **«من العبث أن يطلبوا منا التصويت على رئيس الجمهورية بهذا الشكل، وكأنه ليس هناك فى مصر شخص آخر يصلح رئيسا»!!!**

ولايمكن أيضا أن يشترك د. **فوزى منصور** المفكر الاشتراكى ورئيس مركز البحوث العربية فى هذا الاستفتاء، لأن «الشكل الذى يطرح به لا يتفق مع قواعد الديمقراطية، ولايترك للشعب خيارا حقيقيا، فضلا عن تنافى التجديد لمدة ثالثة مع وعود سابقة للرئيس».

د. **ماهر عسل**، أمين الاعلام بالتجمع، يرى أيضا عدم جدوى المشاركة، **«لاأقول نعم، ولا أقول لا»**.. لأنه مع نظام الاستفتاء القائم، وتركيبة مجلس الشعب، بات من المؤكد أن الرئيس القادم هو الرئيس السابق، هو الرئيس الحالى. سيان أن تقول نعم أو تقول لا، لأن الأمر قد حسم، ولله الأمر من قبل ومن بعد»!.

لوكانت الانتخابات نزيهة

وحول الموقف من النظام الحالى لترشيح الرئيس، يبادر **مجدى مهنا** بأنه «نظام معيب، يهدر القاعدة الأساسية للانتخاب، وهى احترام إرادة ورأى الشعب».. وهو نظام يفرض احتكار السلطة السياسية، كما يقول **حمدين صباحى**، حين «يمنع أى أحد غير رئيس الجمهورية، من أن يكون رئيسا للجمهورية»!

ويصف **محمود أمين العالم** أسلوب انتخاب الرئيس بأنه «شكلى بحت، إلى جانب التزوير والتدخل البوليسى والسيطرة الكاملة على الإعلام، **وتحويله إلى إعلان لصالح الرئيس**، رغم أنه ملك للشعب».

ويقول **اللواء طلعت مسلم** أن هذا النظام يناسب فترة التنظيم السياسى الواحد، وأصبح من الراجب تغييره الآن، ونفتح الباب لمن يرغب فى ترشيح نفسه رئيسا، ليفصل الشعب مباشرة بين المرشحين، وليس مجلس الشعب، الذى يمنع لامحالة مرشحا مستقلا أو منتميا لحزب صغير. ويتفق **ماهر عسل** على أن النظام الحالى هو أحد آثار العهد الشمولى، وعلينا الآن إزالته، و«أنا أطالب الرئيس باستخدام صلاحياته الدستورية، لتعديل نظام انتخاب الرئيس، بما يسمح للشعب أن يفاضل بين أكثر من مرشح فى الانتخابات القادمة.

أما د. **جلال أمين** فيرد الأمر الى جذوره، حين يرفض نظام الانتخاب القائم على ترشيح من مجلس الشعب، قائلا **«كنت سأقبله لو أن انتخابات مجلس الشعب نزيهة.. ولكنها ليست كذلك»**.

الفصل بين الرئيس.. «والجماعة»!

وفى النقطة الثالثة للاستطلاع، يرفض جميع المتحدثين إمكانية الفصل بين شخص الرئيس، وسياسات الحزب الوطنى والحكومة. ويقول د. **جلال أمين**: ربما كان هذا جائزا فى الأعوام الأولى من عهد مبارك، أما الآن..

نحن فى جمهورية رئاسية- يشرح اللواء **طلعت مسلم**- يتحمل فيها الرئيس كل المسئولية. ربما نشك فى مسئولية رئيس الوزراء الحالى، التى لا تزيد عن مسئولية أى مواطن عادى. وبغض النظر عن الأمور الدستورية الشكلية- كما يضيف د. **فوزى منصور**- لاتوجد فى مصر حكومة مستقلة ومتمايزة عما يسمى بمؤسسة رئاسة الجمهورية، وفى الحقيقة، عن شخص رئيس الجمهورية.

ثم كيف نفصل بين الرئيس، وبين «الجماعة» التى اختار أن يكون ممثلها، كما يتساءل د. **ابراهيم دسوقى أباظة**، فهل أجبره أحد على رئاسة الحزب الوطنى، تلك المؤسسة المريضة، الموروثة من حكم السادات؟

وبينما لايرى **مبارك عبده فضل** مبررا للفصل بين مبارك والحزب، لأنه شخصيا يكرر أنه رئيس الحزب، يرى مجدى مهنا أن الفصل جائز على المستوى الشخصى فقط، وليس على المستوى الرسمى كمسئول أول عن كل مايجرى، بحكم الدستور، بحكم أنه يجمع فى يده جميع السلطات.

د. **ماهر عسل** له رأى مختلف، ففى حين أن الفصل التام بين الرئيس وسياسات الحكم غير ممكن، «**فإننا نستطيع أن نفصل بينهما اعتباريا. لأن الرئيس له فى إطار النظام الحاكم تميزه الخاص. فهو لايزال- من بين رموز الحكم- الأكثر احتراما، والأكثر اعتدالا، والأكثر استعدادا للحوار مع مخالفيه فى الرأى.**

لقد عودنا مبارك على عفة القول مع مخالفيه، وعلى الإقرار بوطنية كافة الأطراف، حتى وهو يتشبث بقرارات تتعارض مع توجهات غالبية رموز الحركة السياسية فى مصر».

لا للفساد.. أولا!

وفى النقطة الرابعة للاستطلاع، حول شعار «نعم لمبارك هى لا للإرهاب»، ترفض د. **لطيفة الزيات** هذه المقولة من البداية، وتؤكد أن «**إدانة الارهاب لا تعنى مبايعة مبارك**. أنا أرفض الأرهاب، لكننى لا أوافق على مبارك».

والشعار غير منطقى فى رأى د. **جلال أمين**، لأن هناك مؤسسات تبايع مبارك،

د. ماهر عسل:

الرئيس مبارك الأكثر احتراما والأكثر اعتدالا والأكثر استعدادا للحوار مع مخالفيه فى الرأى

طلعت مسلم:

كيف تطلبون من رجل قضى فى السلطة ١٢ عاما برنامجا!

مبارك عبده فضل:

ليس هناك مبررا للفصل بين مبارك والحزب الوطنى







محمود أمين العالم:

اصبحنا نحكم من الخارج بصندوق النقد الدولى



ابراهيم دسوقى أباظة:

فساد عميق فى كل أجهزة الدولة..



فوزى منصور:

التجديد لمدة ثالثة يتنافى مع وعود سابقة للرئيس ..

وتشجع على الارهاب فى نفس الوقت، مثل بعض المؤسسات الاعلامية، خاصة التليفزيون، وبعض المسئولين فى التعليم. كما أن هناك من هم ضد الارهاب، ويعارضون مبارك أيضا. وأخيرا، **يمكن أن نتصور رجالا آخرين قد يعزلون مسئولية مبارك «فيحاربون الإرهاب على نحو أكثر فعالية.»**

وهذا الشعار - فى رأى حمدين صباحى- مجرد برقع يضعه الذين يخجلون من قول لا لمبارك. والقول الأصح هو أن **«نعم لمبارك هى نعم للإرهاب»**. إرهاب الدولة الذى تمارسه حكومة مبارك بفشلها الاقتصادى وخضوعها لصندوق النقد. إرهاب أجهزة الأمن التى تلاحق وتعذب وتقتل. إرهاب المحاكمات العسكرية الفاقدة لكل الضمانات. واستمرار مبارك بسياساته هو استمرار وانتصار للإرهاب.

والعلاقة بين تزايد العنف والارهاب وبين حكم مبارك واضحة كما يقول **اللواء طلعت مسلم**، فمنذ بداية عهده والأحكام العرفية معلنة ضد الإرهاب، والنتيجة هى المزيد من الارهاب. والسبب - كما يقول **محمود أمين العالم- هو أن سياسة مبارك تنمى الارهاب بتوفير مزيد من الظروف الموضوعية لانتشاره، من فقر وفساد وفشل اقتصادى وافتقار للنموذج الخلقى.** لقد قدم النظام اسانيد وحججا لاستمرار الارهاب، حتى أن الارهابيين يستفيدون من بؤس الناس فى خطابهم للرأى العام، كما يلاحظ **مبارك عبده فضل**.

وهكذا يصبح التصويت لمبارك -فى رأى د. **ابراهيم دسوقى أباظة**- تصويتا لمزيد من الإرهاب، عكس ماتقول شعارات الاعلام الرسمى، وذلك أن **«الارهاب لم يخرج الا من عباءة النظام المباركى الديكتاتورى»**.

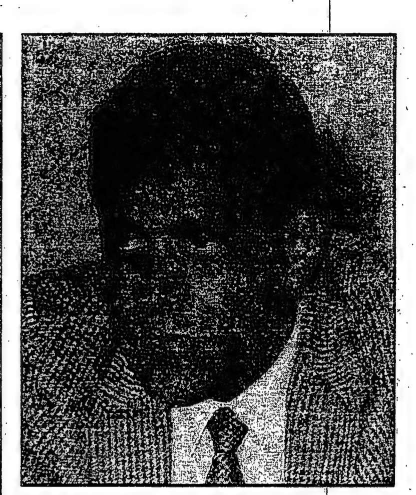
أما الهدف من ترويج الشعار الرسمى، فهو تقديم خيار مصطنع: إما مبارك وإما الإرهاب، كما يقول د. **فوزى منصور**، من أجل دفع القوى الديمقراطية التى ترفض الممارسات الإرهابية نحو توجهات الحكم الحالى، بل «وأذهب أكثر من ذلك، فأتصور خطة بعيدة امدى، رسمت خيوطها فى الخارج، لترغم مصر على قبول أوضاع معينة، مثل مشروع السوق الشرق أوسطى مع أسرائيل. هذه القوى الأجنبية قد تجاوز مجرد الترحيب بالإرهاب الى تحريك بعض الخيوط من بعيد.. ولكن حتى الآن ينقصنى الدليل على ذلك».

وبينما يلخص **مجدى مهنا** موقفه من شعار الاعلام الرسمى، فى شعار موجز، هو **«لا للفساد هى لا للإرهاب»**، يجد **د. ماهر عسل** نفسه «يرتاح للشعار الرسمى: **نعم لمبارك هى لا للإرهاب**»، ويضيف: لكننى كنت أتمنى أن يتخذ الرئيس خطوات إيجابية تجعل لهذا الشعار مصداقية، وهو مالم يفعله للأسف الشديد.

لماذا نصدقه اليوم؟

أما النقطة الأخيرة فى السؤال، وهى انتظار برنامج انتخابى واضح من مبارك، يتحدد على ضوئه الموقف من إعادة انتخابه، فهو مايراه **مبارك عبده فضل** أمرا غير معقول. فليس لدى مبارك برامج سوى مايطبقه من سياساته، بل ومن سياسات السادات. ويضيف **اللواء طلعت مسلم**: كيف تطلبون من رجل قضى ١٢ عاما فى السلطة برنامجا. **ليس منطقيا أن نطالبه بما أخفق فى تحقيقه على مدى هذه الأعوام.**

والذين ينتظرون برنامجا من مبارك- كما يقول د. **جلال أمين** - يتعلقون بآمال واهية، «فالرجل أخذ فرصته ١٢ عاما... هل هى فترة بسيطة؟ دى أكثر من السادات».



حمدين صباحي:

السياسات الحالية معادية لمجمل سياسات ثورة يوليو..

ويؤكد محمود أمين العالم عدم جدوى ذلك، بل «**نحن علينا تقديم برنامج من خلال الجماهير، بنقاط محددة، تدافع عن القطاع العام والتعليم المجانى والحريات، وفى هذا رفض ضمنى لمبارك**»

ويتساءل حمدين صباحى: برنامج من مبارك؟ حتى لو قدم برنامجا جيدا سأرفضة، لأن هذا نظام بلا مصداقية. نحن نتلقى وعودا من أول يوم فى حكم مبارك، منذ **حكمته الشهيرة بأن الكفن ليس له جيوب،** الى الحديث عن دور مصر القومى والانتصار للمطحونين. لقد زاد الفساد، وانسحق المطحونون، وأصبحت مصر عرابا لكامب دافيد، فما الذى يجعلنى أصدقه اليوم، ببرنامجه الانتخابى... لو حدث؟

أما مجدى مهنا فيوافق على أن يقدم مبارك برنامجا انتخابيا، «ولكن بتحفظات. فلابد أن يتضمن البرنامج إصلاحات سياسية ودستورية شاملة، فى مقدمتها وضع دستور جديد، وتغيير طريقة انتخاب الرئيس الى الاقتراع الحر المباشر، والسماح بتكوين الاحزاب وإصدار الصحف للأفراد دون قيود، على أن يلازم البرنامج جدول زمنى لتنفيذه، وتؤجل انتخابات الرئاسة لحين اجراء هذه الإصلاحات».

ويعرب د. ماهر عسل عن أملة فى أن يتخذ الرئيس خطوة نحو تعميق الديمقراطية «بطرح برنامج انتخابى، بعد مشاورات مع القوى الوطنية المتعددة،، للاتفاق على الخطوط العريضة لمثل هذا البرنامج.. أنا شخصيا **أتمنى أن يقدم الرئيس مبارك خلال السنوات الست القادمة على بناء تحالف وطنى ديمقراطى، معاد للإرهاب،** وقادر على مواكبة روح العصر، التى تتسم بانهاء الحكم الفردى، واتاحة الفرصة للمشاركة الجماهيرية فى صياغة المستقبل».

ويعرض د. ابراهيم دسوقى أباظة اقتراحا آخر بديلا، «باتفاق كافة القوى السياسية على برنامج سياسى، ويمكن عندها النظر فى ائتلاف بين الاحزاب، للحكم الانتقالى من الديكتاتورية الى الديمقراطية، ولتنفيذ هذا البرنامج الإصلاحى، ثم يستقيل بعد ذلك.. **أما برنامج من مبارك فهذا عبث. ألم تسمع أنه تعهد بعدم ترشيح نفسه مرة ثالثة؟.**

جلال أمين:

من العبث أن يطلبوا منا التصويت على رئيس الجمهورية بهذا الشكل





مجدى مهنا:

لا للفساد.. هى لا للإرهاب

* * *

بعد كل هذه الشهادات، تبقى شهادة أخيرة، بالغة الأهمية.

أهميتها تأتى- بعد مضمونها- من ثلاثة أسباب، أولها أن قائلها كاتب سياسى كبير فى صحيفة قومية، وثانيا لأنه طلب ألا نذكر أسمه، أو ننشر مايقوله على لسانه، وثالثا لأن السبب الذى ساقه لذلك، يرتبط بصلب موضوع التحقيق، وهو **أن الرئيس «يأخذ الأمور بشكل شخصى، وأصبح هذه الأيام حساسا أكثر من أى وقت مضى».**

وها هى الملاحظة بلا تعليق:

«منذ عامين تحدث الرئيس عن مسيرة الألف يوم لاصلاح الاقتصاد المصرى. و«ألف يوم» الرئيس تنتهى يوم ١٦ ديسمبر القادم. فهل نستطيع أن نسأله عما تم إنجازه خلال المدة الماضية؟. ثم بأى معيار إنسانى- فضلا عنه ديمقراطى- يمكننا أن نقول له: النتيجة سلبية؟

والخلاصة أن الوعود والبرامج سهلة، طالما أن قيمة المساءلة غائبة، ولاداعى أصلا للدخول فى تفاصيل. إذن يبقى السؤال الأساسى دائما هو: هل أصبح للناس حق المساءلة والمشاركة، أم لا؟.

أزمة الحكم.. وأين المفر؟!

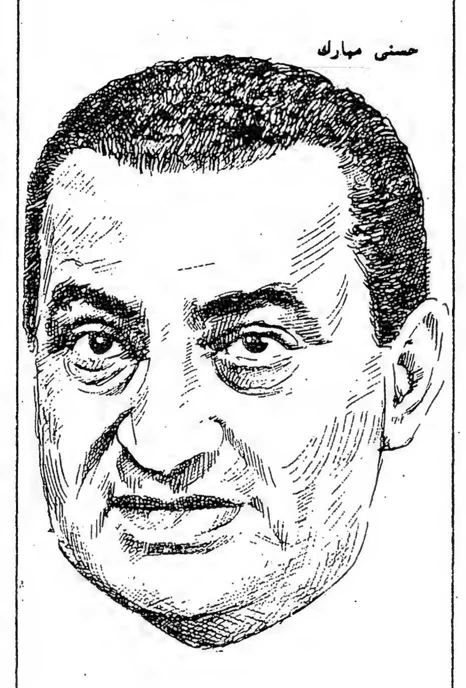
عبد الغفار شكر

حفلت الشهور القليلة الماضية بالعديد من الأحداث والتطورات والظواهر التى تشير إلى **تعمق أزمة الحكم، بعضها واضح وصريح فى دلالته وبعضها مفاجئ وغامض ربما يعطيك انطباعات مختلفة ولكنه ما يلبث أن تتأكد حقيقته عندما تربط بينه وبين أحداث وظواهر أخرى فاذا بها كلها تعبيرات ظاهرية عن** صراع مكتوم وتقلصات حادة داخل أحشاء الحكم ، هى فى حقيقتها نتاج لأزمة الحكم المستفحلة ، يصدق ذلك على التنحية المفاجئة للمشير **محمد عبد الحليم أبو غزالة ما عدا رئيس الجمهورية مع انفجار فضيحة** لوسى ارتين واقالة وزير الداخلية السابق دون مقدمات ارتباطا بالحديث عن وساطة تقوم بها جماعة من الحكماء بين الحكم والجماعات المتطرفة ، الى الحديث عن التغيير الذى بدأ بعبارة موجزة وما لبث أن تشعب واتسع نطاقه ليشمل الاشخاص والسياسات التي تذبذب الموقف من الصديق الامريكى المصدر الاساسى للسلاح والغذاء وتراوح هذا الموقف بين الاشادة والتنديد والادانة سواء بالتعليق على دوره فى مباحثات السلام ، أو حواره السرى مع جماعات الاسلام السياسى فى مصر الى موقفه من الشيخ عمر عبد الرحمن .

صراعات الحكم المطلق

ولكي نفهم حقيقة هذه الأحداث والظواهر ونتمكن من التعرف على دلالتها الحقيقية ، فإنه يتعين علينا أن نستعيد معا بعض الحقائق حول طبيعة الحكم المطلق . أى حكم مطلق . وكيف يحسم صراعاته وما هو القانون الأساسى الذى يحكم ادارة هذه الصراعات.

من المعروف أن الحكم الديمقراطى يستند الي الارادة الشعبية سواء فى تشكيل أجهزة السلطة أو تغيير اشخاص الحكام ، ويتحقق ذلك عبر آليات متفق عليها ومعلنة يتضمنها الدستور ويحميها القانون ويحرسها الرأى العام ، ولذلك فإن الحكم الديمقراطى يقوم على الشفافية أى أن يكون كل ما يدور فى السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة وكل ما يدور فى البرلمان ولجانه المختلفة معلنا للرأى العام أولا بأول ،و أنه من واجب الصحافة وأجهزة الاعلام أن تتناول كل ما يدور فى كواليس الحكم بالنشر والتعليق ، وبحيث

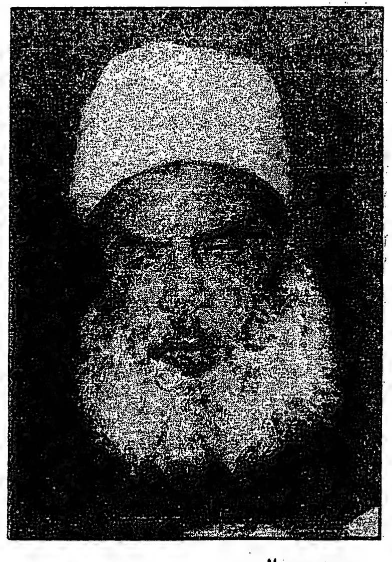


حسنى مبارك

تصبح حرية تداول المعلومات من وجهات نظر مختلفة قاعدة أساسية وأمرا بديهيا لا يجوز لأحد أن يحول دونه (نلاحظ هنا أن ريتشارد نكسون رئيس الولايات المتحدة عزل من منصبه وأجبر على الاستقالة ليس للتصنت على مقر الحزب الديمقراطى فى ووتر جيت بل لاستخدام سلطاته فى إخفاء الحقائق عن الرأى العام وإخفاء التسجيلات التليفونية التى تتضمن أسرار عملية التصنت) .و من هنا **فإنه ليس غريبا فى الحكم الديمقراطى أن يتقدم الوزراء وكبار المسئولين باستقالاتهم عندما تتناول الصحافة تصرفاتهم المنافية لمسئولياتهم بل إن بعضهم يقدم على الانتحار عندما يستشعر الخزى والعار لأن الرأى العام ادان تصرفه هذا كما حدث فى فرنسا أخيرا** . ويلعب الرأى العام دوره فى رقابة الحاكمين ومتابعتهم ، كما يلعب الدو الأساسى ومن خلال الانتخابات العامة الدورية فى اعادة تشكيل أجهزة السلطة فيحرم الاحزاب الحاكمة من تأييده اذا شعر انها خالفت وعودها له أو قصرت فى القيام بمسئولياتها ، أما الحكم المطلق فانه يستند الى قوى خفية ويستمد نفوذه من عوامل غير مرئية مثل مساندة القوات المسلحة أو تأييد جماعات مالية أو احتكارات اقتصادية، أو دعم خارجي من قوة أجنبية ذات نفوذ مؤثر ، ولهذا فان **آخر ما يتهم به الحكم المطلق هو الرأى العام** وآخر ما يسعى الى استرضائه هو **الارادة الشعبية** ، من هنا فان القاعدة الأساسية فى الحكم المطلق هى كتمان الحقائق والحيلولة دون تسربها الى الرأى العام خاصة وأن الكثير من هذه الحقائق يكون مخزيا مثل **استشراء الفساد الذى هو ظاهرة ملازمة لأى حكم مطلق** ،وعندما تصل الأمور الى الحد الذى لا يمكن كتمانها أو عندما تحتدم الازمة الداخلية للحكم **ويشتد الصراع بين الحيتان** تتسرب فجأة وبدون



لوسى آرتين



د.عمر عبد الرحمن

مقدمات معلومات تمهد لإقصاء هذا الطرف أو ذاك ، أو تنفجر الصراعات المكتومة على شكل قضية فساد لعلها تساعد على تحسين سمعة النظام أو تخلصه من نقاط ضعف خطيرة بسبب استشراء ، الفساد فى أجهزة معينة أو قطاعات معينة ، وبين مصلحة الحكم المطلق فى تكتم الاسرار وحدة التقلصات التى تدفع الى تسرب المعلومات للرأى العام تحدث الكثير من المفارقات ، والحكم فى مصر ليس بعيدا عن هذا كله ، وهو ما تؤكده تطورات الشهور القليلة الماضية وما شهدته من أحداث..

فساد فردى أم فساد الحكم

لا يخلو حديث الرئيس مبارك خلال الشهرين السابقين من الاشارة الى ما يقال عن الفساد ويعلق على ذلك بان أى مجتمع انسانى لا يخلو من الفساد ، وأن مصر أقل المجتمعات فسادا ، وأن الحكم فى مصر لا يتساهل مع الفساد وأن الاجهزة الحكومية هى التى تقدم للقضاء قضايا الفساد . وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء **فى مناقشات مجلس الشعب للقضية** لوسى ارتين التى فجرت كل هذا الحديث عن الفساد ، والتى بدأت فى فبراير واستمرت حتى نهاية مارس ، أن الحكومة تعرف دبة النملة ولا تتستر على أى منحرف مهما كان موقعه ، ثم تناول القضية المطروحة للنقاش بتعليق طريف «واحدة بتغنى تحت **السلم طب واحنا مالنا يا حكومة»** أى انها قضية فساد فردى وليست مسألة متعلقة بنظام الحكم ، ومع ذلك فان بداية الاحداث لم تكن هكذا فقد بدأت بخبر موجز للغاية (**قبول استقالة المشير أبو غزالة**) وخبر آخر منفصل عن (**القبض على سيدة حسناء فى قضية رشوة**) ، وعندما حاولت الصحف الربط بين الخبرين واضافت ان بعض كبار المسئولين فى وزارة الداخلية وجهاز القضاء متورطون فى القضية أصر الحكم فى البداية على تجاهل ذلك ثم اضطر للانخراط فى المناقشة حولها وما بين محاولة البعض تشويه سمعة أبى غزالة بالربط بينه وبين المتهمة ومحاولة البعض الآخر تصوير القضية على انها انحراف شخصى لبعض ضباط الشرطة اتسع نطاق تناول القضية وتحولت الى قضية فساد حكم ، بما ظهر من حقائق تتعلق باستغلال النفوذ ليس فقط مع **لوسى ارتين بل هناك أيضا حسناء قويسنا** وغيرها ، وأوشك الامر أن ينفجر فى وجه الحكم،فكان لابد من تطويق القضية واغلاق ملفها بأسرع ما يمكن وقامت أجهزة **الاعلام والصحافة القومية** بدورها **كأداة للحيلولة دون اتضاح الحقائق** وهو عكس الدور الذى تقوم به أجهزة الاعلام فى الدول الديمقراطية وتم بالفعل التعتيم على القضية . والتغطية عليها من خلال أحداث أخرى أخذت صدارة الاهتمام .. وفى نفس السياق وبدرجة أقل كانت قضية **عصابة السطو المسلح التى كونها رئيس اتحاد طلاب جامعة عين شمس ومقرر أسرة** حورس التى شكلها الحكم لمواجهة جماعات الاسلام السياسى فى صفوف الطلاب والذى كان كان يحظى بدعم شخصى من كبار المسئولين ومن رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة.

هكذا بدأ الامر بخبر صغير عن واقعة فساد وعن استقالة أحد كبار المسئولين وما لبث أن تحول الى قضية فساد عام واستغلال نفوذ وتأكد بذلك القانون الأساسى الذى يحكم حركة أى حكم مطلق يعانى من أزمة شاملة ويتمثل فى أنه عندما يحاول الحكم تحويل الانظار عن جانب من الازمة الى جانب آخر فان الازمة كلها سرعان ما تنفجر فى الجانب الذى يهرب اليه فيضطر الى الهروب من جديد الى جانب اخر ، ولدينا أمثلة أخرى .

المواجهة أم الحوار مع الجماعات

وفى أبريل أقيل وزير الداخلية فى وقت بالغ الحرج بالنسبة للوضع الأمنى حيث تصاعدت المواجهة بين أجهزة الأمن والجماعات المتطرفة وتزايد عدد القتلى من الطرفين ، وكانت الاقالة مفاجئة للرأى العام ولم يوضح الحكم أسبابها الحقيقية بل تكتم الامر كالعادة ، ثم يتبين بعد ذلك أن للامر علاقة ببدء حوار مع قيادات الجماعات من خلال لجنة وساطة من بعض رجال الدين والشخصيات الاسلامية مثل الشيخ **محمد متولى الشعراوى والشيخ محمد الغزالى والدكتور أحمد كمال أبو المجد وفهمى هويدى وأحمد فراج وغيرهم** ، وقيل إن وزير الداخلية التقى مع **عبود الزمر** وسمح لهؤلاء الوسطاء بزيارة السجون والالتقاء بالمعتقلين ، وأن لجنة الوساطة نظمت نفسها وشكلت لجان فرعية دائمة وتهيأت لعمل مستمر سوف يتضمن زيارة للولايات المتحدة الامريكية للقاء مع**الشيخ عمر عبد الرحمن** وأن الاتصالات الأولية مع قيادات الجماعات انتهت الى مطالبتهم بالافراج عن المعتقلين وعن قياداتهم المحكوم عليها فى قضايا سابقة وحقهم فى الاشراف على المساجد التى يمارسون نفوذا عليها .. ، وما بين انكار الوساطة والاعتراف بها من المسئولين ومن الصحف القومية دار جدل صاخب لم يكن يهم المشاركين فيه توضيح الحقائق للرأى العام بقدر ما كان تعبيرا عن **تخبط الحكم فى موقفه من الجماعات بين المهادنة** والمواجهة وانتهى الامر بالتضحية بوزير الداخلية خاصة أنه أصبح شخصية محروقة لدى الجماعات ولدى الرأى العام . وتبريرا

لذلك كتب رئيس تحرير المصور «ماذا يمكن أن يتبقى من هيبة الحكم فى مصر ان صحت تلك الانباء التى تتحدث عن مشروع وساطة بين الأمن والارهابيين أو بين الدولة وجماعات الارهاب» وكتب رئيس تحرير روزاليوسف أنا شخصيا لا ارتاح لهذه المظاهر ولا أؤيد فكرة استمالة المؤلفة قلوبهم الا اذا كانت الدولة فى حالة ضعف بين ، وتوشك على الانهيار .. هنا يكون التفاوض مع المؤلفة قلوبهم ، أو عن طريقهم، له ما يبرره وبدون أن يقصد هذا وذاك كشفا عن ان الاتجاه نحو المهادنة أو الوساطة هو تعبير عن أزمة يعانى منها الحكم وسواء اعترفوا بذلك أم انكروه فالحقائق واضحة ان، المسئول الأول عن الامن فى مصر وجد نفسه مضطرا للبحث عن وسيط يتفاوض من خلاله مع جماعات الارهاب ، فماذا يعنى ذلك الا تعمق أزمة الحكم ؟

حديث التغيير

وفى مايو انتقل الحديث الى مجال آخر لعله يخفف حدة السخط المتصاعد فى صفوف الشعب على الحكم .. فصدر التصريح عن قرب اجراء تغيير وزارى وفى المحافظين ، وتولى رؤساء تحرير الصحف القومية الأمر بالشرح والتفسير واجمعوا على أن التغيير سوف يتم فى أوائل يوليو ، وشارك فى الحديث عن التغيير رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء ورؤساء تحرير الصحف القومية ، لكن الامر خرج عن نطاق السيطرة وبدلا من أن ينحصر فى اطار التهدئة وتأجيل الانفجار أصبح موضوعا شائكا عندما أصبح الحديث عن ضرورة تغيير السياسات وليس مجرد الاشخاص وشهدت الصحافة المصرية قومية وحزبية موجة عارمة من النقاش الجدى حول افلاس سياسات الحكم والحاجة الى تغييرها وضرورة أن تخطى الديمقراطية بأولوية وأن تحترم ارادة الشعب فى الانتخابات العامة وأن تتاح الفرصة لحرية تشكيل الاحزاب واصدار الصحف ، وبدا واضحا أن هناك رفضا عاما لسياسات الحكم المسئولة عن تدهور أحوال البلاد وتم الربط بين هذه السياسات وبين استفحال مشكلة البطالة وتهميش الشعب وشيوع الفساد مما يعجل بضرورة أن يكون التغيير شاملا ، وأضطر الحكم للعدول عن اللعب بورقة التغيير واعلن عن أنه سيتم فى أكتوبر بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية واعادة انتخاب الرئيس حتى مبارك رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة .

أزمة العلاقات مع أمريكا

وخلال نفس الفترة لاحظ المراقبون تذبذبا فى العلاقة مع امريكا كانت اوضح مظاهره حملة منسقة لرؤساء الصحف القومية ضد قيام الحكومة الأمريكية باجراء حوار مع الاخوان المسلمين وقادة بعض جماعات الاسلام السياسى واعتراف المسئولين الامريكيين علنا باجراء هذه الاتصالات وكأنها رسالة موجهه للحكم فى مصر أنه ليس الاختيار الوحيد وأنه عندما تستدعى الضرورة فالامريكان جاهزون للتعامل مع البديل ، كما تكررت الحملة الصحفية الحكومية الموجهة بمناسبة اكتشاف عملية التخطيط لنسف مقر الأمم المتحدة وبعض المنشآت فى نيويورك والتدبير لاغتيال بطرس غالي والرئيس حسنى مبارك وموقف أجهزة الأمن الامريكية مع الشيخ عمر عبد الرحمن ، وتم توجيه انتقادات عنيفة من رؤساء تحرير الصحف الحكومية وخاصة ابراهيم سعده للحكومة الامريكية واتهاما بأنها لا تتصرف كصديق ومطالبتها بالعدول عن هذا الموقف .

ومن الطبيعى أن تذبذب العلاقة مع أمريكا ليس بعيدا عن تعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولى الذى كان من المفروض أن تسفر عن اتفاق جديد فى ديسمبر ١٩٩٢ ، ولكن اصرار الصندوق على فرض اجراءات جديدة تضيف اعباء متزايدة على الطبقات الشعبية يرى الحكم انها لا تستطيع تحملها خاصة وأن تصاعد العنف فى المجتمع المصرى قد يعجل بانفجار الوضع اذا صدرت قرارات جديدة برفع اسعار السلع الضرورية كالخبز أو رسوم المرافق العامة كالكهرباء ومياه الشرب والمواصلات أو فرض ضرائب غير مباشرة جديدة يتحمل عبئها الأكبر الطبقات الشعبية ، وكان لعدم تدخل الحكومة الامريكية لدى الصندوق لكى يتفهم حجج الحكومة المصرية ويقدر موقفها أحد عوامل الاحساس بخيبة الأمل والتوجس من حقيقة موقف أمريكا من الحكم الحالى فى مصر .


بطرس غالى

وما زال الموقف يطرح الغموض هل غيرت أمريكا موقفها من الحكم . بالفعل؟ وهل تبحث عن بديل؟ وهل لهذا علاقة بما طرحه رئيس تحرير المصور من تخطيئه لموقف حزب الوفد الذى يرفض الدخول فى جبهة مع الحكم لاصراره على ان يكون للاصلاح الديمقراطى الأولوية بينما يرى الحكم ان الأولوية للاصلاح الاقتصادى .

أين المفر ؟

هكذا تصاعدت وتعددت مظاهر أزمة الحكم فى الشهور الأخيرة ، وكلما حاول كسب الوقت أو تخفيف حدة السخط الشعبى باللجوء الى جانب معين من ازمة المجتمع اتضح له أن الأمر غير قابل للتهدئة دون اتخاذ اجراءات فعالة دون اجراء تغيير حقيقى فى السياسات التى أدت الى استفحال ازمة المجتمع وأزمة الحكم .. وأخيرا كان الحل السعيد فى تأجيل الحديث فى الموضوع برمته الى أكتوبر القادم حيث تبدأ مرحلة جديدة مع بداية الفترة الثالثة لرئاسة الجمهورية ويكون بامكان الرئيس حسنى مبارك أن يتخذ قراره بالتغيير . ونحن منتظرون والأيام بيننا ، فأين المفر ؟

فى اعتقادنا لا بديل عن تحقيق تطور جذرى فى البناء السياسى يتم بمقتضاه فتح باب التطور الديمقراطى السلمى فى المجتمع المصرى واتاحة الفرصة لتداول السلطة من خلال الانتخابات العامة أمام كل القوى السياسية ، وتحقيق توازن بين الأجور والاسعار تتمكن بمقتضاه الطبقات الكادحة من مواجهة النتائج القاسية المترتبة على سياسة الاصلاح الاقتصادى وأى اجراء أقل من ذلك - كحد أدنى - لن يفيد ، ولن يساعد على خروج المجتمع أو الحكم من أزمته .

أطول اتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولى

● اجراءات مالية ونقدية للوفاء بخفض العجز إلى ٥ و٢٪

● التزامات حكومية برفع الأسعار وتحرير الاستيراد

محمود الحضرى

يقر مجلس إدارة صندوق النقد الدولى خطاب النوايا مع الحكومة فى منتصف سبتمبر القادم خلال إجتماع مجلس إدارته ، وستبدأ الحكومة مع الشهر الحالى توزيع الاتفاق على الدول الاعضاء بالصندوق قبل إقراره الشهر القادم.

وكانت الحكومة قد توصلت منذ أيام الى أطول إتفاق مع صندوق النقد ويمتد من يوليو ١٩٩٣ حتى يونيو ١٩٩٦ على مدى ثلاث سنوات. بل هناك توقعات ان يتم مد الأتفاق لمدة زمنية أخرى.

وبدأت الحكومة من أول يوليو المنتهى وقبل الاتفاق مع صندوق النقد تنفيذ برامج المرحلة الثانية لما أسمته بالاصلاح الاقتصادى، وتحرير آليات الاقتصاد الوطنى. وبالفعل

د. عاطف عبيد



اتخذت الحكومة عدة اجراءات ماليه ونقدية وسعرية، منها إلغاء الحظر الاستيرادي على نحو ٣٠ سلعه، ومضاعفة الجمارك على السيارات التى تدخل البلاد بنظام الإفراج المؤقت. كما قررت الحكومة زيادة أسعار بعض مشتقات البترول مثل الكيروسين والسولار والمازوت.

يضاف لذلك أن الحكومة بدأت الاستعداد لأتخاذ الاجراءات التى تسمح لشركات إنتاج الأجهزة الكهربائية لرفع أسعارها بنسبة ١٥٪.

وفى تصريحات صحفية قال د. عاطف عبيد أن انتهاء إجراءات الإتفاق لبرنامج الاصلاح بمرحلته الثانية، سيتم مع الشهر الجديد توزيع وثيقة الإتفاق على الدول الأعضاء بالصندوق ونادى باريس، مشيرا الى أن هذا العرض جانب كبير منه شكلى، ولكن الهدف منه هو التمهيد لمفاوضات إسقاط الديون. كما يتم بعد ذلك وتحديدا خلال الفترة من ٧ الى ١٥ سبتمبر القادم إقرار الاتفاق فى إجتماع مجلس إدارة الصندوق بواشنطن.

ويضيف د. عبيد أن الحكومة إتخذت فى هذه المرحلة موقف المبادرة، **فقد بدأنا بالفعل من أول يوليو الجارى تطبيق جانب من بنود برنامج الاصلاح الاقتصادى، دون الانتظار لتوقيع** الاتفاق. وذلك على أساس أن تنتهى المرحلة الثانية للاصلاح فى يونيو ١٩٩٦. ويركز هذا البرنامج على الجوانب الإجتماعية- للمواطن المصرى، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق دخل متوازن وأسعار للسلع الأساسية متوازنة مع هذا الدخل- وإدعى د. عبيد **أمر البرنامج مصرى بالكامل، ولم يفرض الصندوق شروطا مسبقة على برامج الاصلاح.**

٥ر٢٪ عجز الموازنة

ويوضح د. عبيد أن المستهدف من المرحلة الثانية للاصلاح والتحرير الاقتصادى، الوصول بالعجز فى الموازنة العامة للدولة بنهاية ١٩٩٤ الى ٥ر٢٪، على أن يتلاشى هذا العجز تماما فى العامين التاليين من البرنامج. ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاحتياطى من النقد الأجنبى، البنك المركزى الى ٢٠ مليار دولار بنهاية العام المالى الحالى وهو أعلى معدل يصل اليه خلال الخمسين عاما الأخيرة. ويحدث فى بلد نام تدخل فى إتفاق مع صندوق النقد الدولى.

من جانبة يقول د. **يوسف بطرس غالى** وزير الدولة برياسة مجلس الوزراء وأحد المشاركين فى مباحثات الصندوق، أن الحكومة تقدمت بخطاب نوايا يحتوى على النقاط الأساسية للمرحلة القادمة. **وتشمل اتخاذ ١٥ إجراءا لتحرير التجارة الخارجية، وإلغاء كافة القيود على الاستيراد، خاصة مايتعلق بقائمة حظر إستيراد السلع وتتضمن أول قائمة إلغاء حظر استيراد ٣٠ سلعة وسيطة وتامة الصنع ابتداء من الشهر القادم،** وخفض الرسوم الجمركية تدريجيا لتصل بنهايه المرحله الى ٥٠٪ كمرحلة أولى تم ٣٠٪ فى العام الأول من المرحلة الثالثة للاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٦/١٩٩٧. كما تقرر إعتبارا من العام القادم إلغاء كافة القوائم السلعية الممنوع الاستثمار فيها للقطاع الخاص.

٥ر١ مليار للتدريب التحويلى

وأضاف د. يوسف بطرس غالى أن

البرنامج خصص ٥ر١ مليار جنيه لتمويل برامج التدريب التحويلي للخريجين والعاملين بالقطاعات الحكومية والعامة. وخلق فرص عمل جديدة تتناسب ومتطلبات التنمية للمرحلة الجديدة وستتركز في مجالات الصناعات الصغيرة والحرفية. ودفع المبادرة الفردية في مجالات العمل المختلفة. بما يعني أن تتخلى الدولة عن دورها في التعيين، والتوظيف للخريجين، كما ستتم اجراءات تسهل إستفادة هذه الصناعات من مدخرات الأفراد في البنوك المحلية والتي تجاوزت حتى يونيو الماضي ١٧٥ مليار جنيه مصري.

ويؤكد د. بطرس أنه تم الاتفاق مع الصندوق على محاور برنامج الخصخصة، والذي يشمل بيع نحو ١٨٥ شركة عامة على مرحلتين، والتوصل لبرنامج ووسائل تفتح مجالات جديدة لتمليك العاملين المصريين أساسا في الشركات. وأشار إلى أن هناك جولة خاصة من المفاوضات والبنك الدولي خلال اسابيع قليلة سيتم الاتفاق فيها تفصيليا على برنامج الخصخصة باعتبار أن البنك هو جهة الاختصاص المعنية أساسا بالخصخصة.

ويضيف د. بطرس أن هناك مجموعة من القوانين المختلفة تأتي ضمن برنامج الإصلاح الجديد- على رأسها مشروعات قوانين الضريبة الموحدة والتي يصل الحد الأدنى للشريحة الأولى فيها إلى ١٥٪ والأقصى ٥٠٪ وسيتم إقرارها في نوفمبر القادم.

وقانون العلاقة الإيجارية في الإسكان وقانون التحكيم التجاري، ومشروع قانون تجارة القطن. والقانون الموحد للاستثمار، وقانون التأجير التمويلي للمعدات الاستثمارية والآلات للقطاع الخاص. وقوانين تتصل بنظم التعليم والبحث العلمي.

وتبدأ الأيام القادمة اتصالات بين الحكومة والدول الأعضاء بنادي باريس، لاتخاذ اجراءات اسقاط ١٥٪ من الديون بقيمة إجمالية ٣.٧ مليار دولار ويتبقى الشريحة الثالثة وقدرها ٢٠٪ وترتبط بالمرحلة الثالثة من الإصلاح الاقتصادي والمقرر لها عام ١٩٩٦.

وكانت الفترة الأخيرة قد شهدت عملية شد وجذب بين الحكومة والمؤسستين الدوليتين حول بنود برنامج الاصلاح الاقتصادي، وسرعة تنفيذها خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وفتح باب الاستيراد دون قيود والغاء القائمة الخاصة بالسلع المحظور استيرادها، والقائمة السلبية للاستثمار الصناعي الخاص. علاوة على تحرير الأسعار لجميع السلع والخدمات لتصل لمستوى الأسعار العالمية. ونفس الشيء حدث بالنسبة لبرنامج التخلص من ملكية الشركات العامة والمرافق الأساسية ووسائل النقل وبيعها للقطاع الخاص.

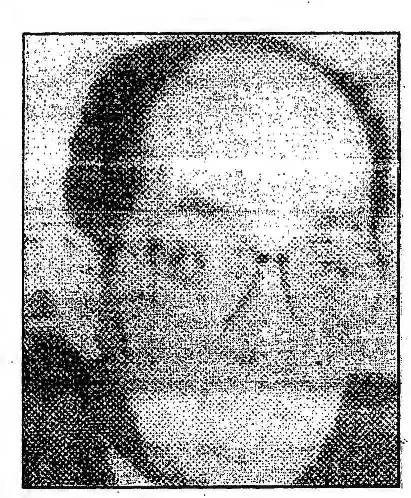
وكان لهذا الخلاف أو الشد والجذب دور في التأخير الطويل بعض الشئ في توقيع الاتفاق الثاني بين مصر والصندوق، مما دفع الرئيس مبارك لعقد إجتماع طارئ، تقرر فيه سفر وفد عالي المستوى الى كل من باريس لبحث موقف الدول الدائنة من برنامج الحكومة للاصلاح الاقتصادي تمهيدا لفتح الباب لقبول تلك الدول اسقاط الشريحة الثانية من الديون والتي تقدر بنحو ٧ر٣ مليار دولار.

وتقرر أيضا في إجتماع مبارك بالمجموعة الاقتصادية الوزارية، سفر وفد آخر الى واشنطن للتباحث مع صندوق النقد والبنك الدوليين حول نقاط الخلاف التي ظهرت بشكل واضح خلال جولة القاهرة في مارس وإبريل الماضيين. وتقديم مقترحات جديدة لتذليل العقبات التي تعترض إستكمال المباحثات والاتفاق على خطاب النوايا الجديد.

٢٠ نقطة

واتسمت المفاوضات بين مصر والصندوق والبنك، بالتركيز على مطالبة الحكومة بنحو ٢٠ مطلبا إقتصاديا تتعلق معظمها بالتجارة الخارجية والاستيراد والأسعار خاصة في الطاقة بنوعيها -الكهرباء ومشتقات البترول- وحرية تحديد الأسعار، والغاء ماتبقى من وسائل الدعم المباشر وغير المباشر بالإضافة لإلغاء دور الدولة في إدارة آليات الانتاج بكافة أنواعه.

د. يوسف بطرس غالي



مذكرات الصندوق والبنك ركزت في مطالبها على ضرورة الغاء كل القيود الاستيرادية، سواء بحظر استيراد السلع مثل الملابس الجاهزة أو السيارات، أو المعدات الثقيلة وطلمبات المياه، والسلع الاستهلاكية والغذائية.

كما طالبت المؤسستان الدوليتان بالغاء كل الحواجز الجمركية على بعض السلع المستوردة، مثل السكر والملابس والمنتجات النسيجية والأحبار الخاصة بعمليات الطبع، والورق بكل أنواعه، والجلود وتضمن هذا المطلب خفض الحد الاقصى للرسوم الجمركية المقترح من جانب الحكومة المصرية من ٨٠٪ الى ٥٠٪ على أن تترك عملية الاستيراد للمنافسة والعرض والطلب.

ومن النقاط العشرين التي تضمنتها مطالب الصندوق والبنك الدوليين من مصر، ضرورة تنفيذ الحكومة تعهدها السابق في اتفاق عام ١٩٩١، بالغاء مايسمى بالقائمة السلبية الخاصة بالاستثمار الخاص.

وتضم تلك القائمة نحو ٥٠ صناعة ومنتجا، علاوة على الحظر الاستثماري في سيناء.

واعترض الصندوق والبنك معا على نية الحكومة لاصدار قانون لمنع الاحتكارات، واعتبره قيدا أمام تحرير التجارة، والاستثمار الخاص، ودخول مصر للاقتصاد العالمي بكافة آلياته.

وواصل الصندوق التأكيد على مطالبه بالغاء ماسمى بالدعم على بعض السلع والخدمات، وضرورة خفض الأنفاق العام، مع وضع جدول زمني مدته عامين على الأقل يتم خلالهما خلو الموازنة العامة من أي إستخدامات للدعم. وأن يكون عام ١٩٩٥ هو آخر عام لتطبق الأسعار العالمية على السلع والخدمات وفرض رسوم جديدة على الخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والعلاج والصرف الصحي. لاتقل عن ٢٥٪ من تكلفتها. واتخاذ اجراءات للاستمرار في تحرير أسعار المنتجات بالشركات الصناعية.

ويذكر أن الصندوق وافق مبدئيا على قرض قيمته ٥٠٠ مليون دولار لمساندة الحكومة للاصلاح الاقتصادي.

ثلاثة أوهام عربية

د. عبد العظيم أنيس

جلست إلى مكتبى صباح يوم الجمعة ٩ يوليو لكتابة مقالى هذا قبل أن أسافر فى رحلة الصيف المعتادة ، وكنت قد قررت أن أكتب عن الموضوع الموجود فى عنوان هذا المقال ، بمناسبة انتهاء الجولة العاشرة من المفاوضات العربية الإسرائيلية بالفشل الكامل ، وبداية زيارة المبعوثين الامريكيين لأقطار منطقة الشرق الأدنى (مارتن إنديك ودينيس روس) تمهيدا للجولة القادمة من المفاوضات ، وكان فى نيتى الرد على ثلاثة أوهام على وجه التحديد :

أولها أن هذه المفاوضات الحالية فى ظل علاقات القوى الحالية ، يمكن أن تنتهى إلى إقامة دولة فلسطينية على الضفة والقطاع ، وإلى جلاء كامل غير مشروط عن أرض الجولان ، وإلى الجلاء الناجز عن جنوب لبنان .

وثانيها أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دور الشريك الكامل المحايد فى هذه المفاوضات.

وثالثها أن علينا أن نمضى فى هذه المفاوضات دون نهاية لأنه لايوجد بديل غير ذلك .

وقبل أن أبدأ كتابة مقالى ألقيت نظرة على صحف الصباح ، وفوجئت بمانشيت فى صدر الأهرام تعليقا على زيارة مبارك لسوريا - يقول بأن الرئيس **حافظ الاسد** قال فى المؤتمر الصحفى «إن أمريكا جادة **فى القيام بدور الشريك الكامل» ! ولقد وجدت صعوبة فى أن أصدق** أن الرئيس الأسد - وهو الخبير المتمرس بألاعيب واشنطن - يمكن أن يكون قد قال مثل هذا الكلام . ولقد اتضح من قراءة تفاصيل الخبر فى نفس الصفحة أن الأسد قال مايلى حرفيا ،عندما سئل إن كان قد تباحث مع الرئيس مبارك عن دور الولايات المتحدة فى المفاوضات فأجاب : **«لقد تباحثنا عن الوضع فى العالم ككل ولم نتحدث عن الدور الأمريكى ، فالولايات المتحدة مارست بعض النشاط ، وهذا النشاط لم نجد له انعكاسا على الموقف الاسرائيلى ، ونحن نريد أن نكون منصفين ، فالأمريكيون من خلال المراسلات والمقابلات بيننا وبينهم يؤكدون جديتهم فى لعب دور الشريك الكامل وعلينا أن ننتظر ولا يجوز أن نحكم بهذه السرعة» .**

وواضح من هذا الكلام أن الرئيس الأسد لم يعبر عن أى ثقة فى الدور الأمريكى ، قال بالانتظار ، وربما يدفعه الى هذا الموقف طبيعة الالتزامات الدبلوماسية ، وإن كان رأيى الخاص أن الأمور فيما يتعلق بالانحياز الامريكى إلى جانب اسرائيل واضحة تماما أمام أى مراقب منصف ، ليس الآن فقط ،وإنما منذ زمن ترشيح كلينتون لانتخابات الرئاسة وقراراته ومواقفه منذ استلام السلطة .

ولعل حقيقة الموقف السورى تتضح أكثر عندما نتذكر أن الرئيس الأسد قال فى نفس المؤتمر عندما سئل إذا كانت الولايات المتحدة قد قامت بدور الشريك الكامل فى عملية السلام ، فقال : **إنه لم يحدث أى تقدم بل حدث بعض التراجع** ،وبالاضافة إلى هذا مقال جاء فى الصفحة الثانية من نفس عدد الأهرام أن مصادر سورية مسئولة صرحت لهيئة الاذاعة البريطانية بأن **جولة المبعوث الأمريكى للمنطقة لن تحقق النجاح إذا لم تغير الولايات المتحدة من مواقفها، هذه المواقف المتأرجحة بين الانحياز الكامل لاسرائيل وعدم التدخل لصالح العملية السلمية .**

فهل حقيقة هناك أى إحتمال أن تغير واشنطن مواقفها المتأرجحة بين الانحياز الكامل لاسرائيل وبين عدم التدخل لصالح عملية السلام ، على الاقل فى القريب المنظور؟

لنتأمل الحقائق التالية ... إن كلينتون هو الذى وعد فى حملة الترشيح بأنه سوف يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل ، وهو الذى قال فى مؤتمره الصحفى مع رابين - فى زيارة الأخير لواشنطن - إنه لم يثر مع رابين موضوع المبعدين الفلسطينيين الأربعمائة فى مرج الزهور ، على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ ، وكلينتون هو الذى اختار مارتن إنديك مستشاره لشئون الشرق الأوسط فى مجلس الامن القومى الأمريكى . ومارتن إنديك - إن كنت لا تعرف - هو موظف سابق فى اللوبى الاسرائيلى فى واشنطن ، وهو مستشار سابق لاسحاق شامير ، وكان يعمل - قبل تعيينه فى البيت الأبيض - مديرا لما يسمى «معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى» وهو معهد يعمل لصالح اسرائيل ويضم الكفاءات الموالية للوبى الصهيونى ، والغريب أن الشخص الآخر الذى كان على وشك أن يعين مديرا لهذا المعهد - بعد ذهاب مارتن إنديك إلى البيت الأبيض - هو دينيس روس الذى عينه كلينتون حديثا منسقا للمفاوضات العربية الاسرائيلية!

وعلينا أن نتصور إذن من هما المبعوثان الامريكيان القادمان هذه الأيام إلى المنطقة ؟ أنهما بالتحديد مارتن إنديك ودنيس روس!! وهما فى الحقيقة جزء من اللوبى الاسرائيلى فى واشنطن .

ثم ماذا ؟

ألم يصرح وارين كريستوفر للتليفزيون الاسرائيلى قبل بدء الجولة العاشرة بأن أى تقدم فى هذه الجولة سوف يعتمد على حدوث تنازلات جديدة من الجانب العربى! ألا نعلم أن وزير الدفاع الامريكى ليس آسبن هو عضو مجلس إدارة سابق للمعهد اليهودى لشئون الامريكى؟ ألا تعلم إن نائب الرئيس الأمريكى آل جور ، هو القائل أن اسرائيل هى أفضل صديق لنا ، لا فى الشرق الأوسط فحسب بل فى كل العالم !!

ألا يكفى كل هذا لتعرية هذا الوهم الساذج عن قيام أمريكا بدور الشريك الكامل المحايد فى المفاوضات ؟ وماذا ينتظر العرب أن يحدث حتى يفتحوا عيونهم على الحقائق المريرة ؟

والآن ننتقل إلى الوهم الآخر ، وهو وهم أن تؤدى المفاوضات الحالية فى نهاية المطاف الى إقامة دولة فلسطينية على الضفة والقطاع . ولماذا نعتبر هذا وهما ؟

أمريكا تطالب العرب بتنازلات جديدة!!

* *

استمرار المفاوضات يهدد بمزيد من الانقسامات فى حركة التحرر الفلسطينى

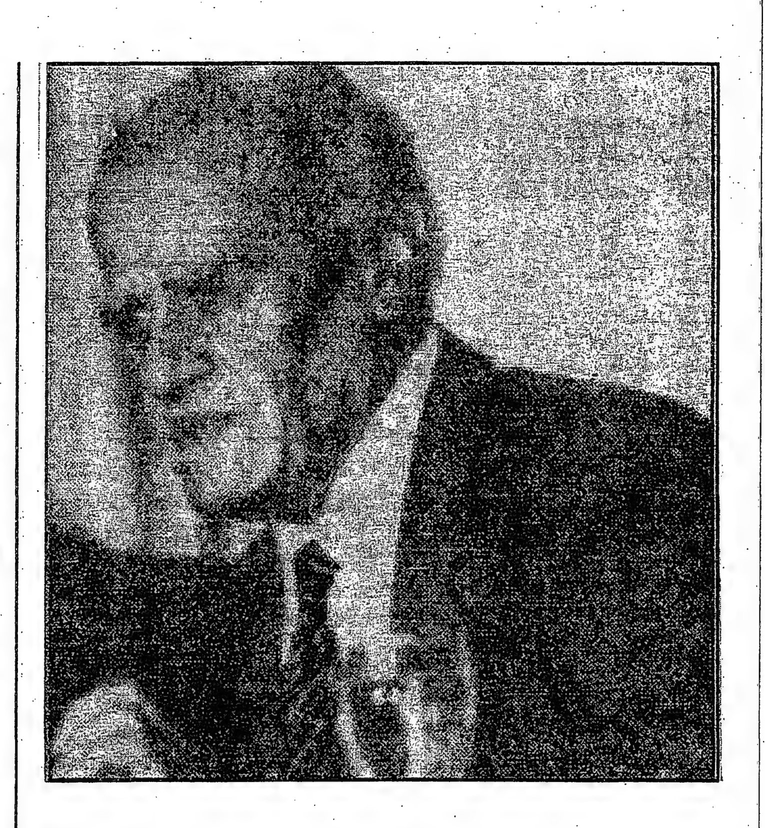
لأن علاقات القوى الدولية والاقليمية والمحلية لا تسمح بذلك ، لأن العرب - وخصوصا بعد حرب الخليج - فى أضعف مواقفهم ، ولحظاتهم ، لأنه لا يوجد أمام اسرائيل ما يدفعها إلى التنازل ، حتى ولو باغراء سوق شرق أوسطية ، ولأن أمريكا غير مستعدة لا للضغط على إسرائيل ولا تهديدها .

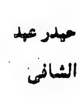
وفى مثل هذا المناخ لا يوجد أى أساس للوصول الى حلول وسط بين الاسرائيليين والفلسطينيين خصوصا وبالتالى فإن هذه المفاوضات تمضى من مأزق إلى آخر دون أن تجد لها حلا لاكثر من عام الآن منذ مدريد ، ولعل أدق وصف لهذا المأزق هو ما قاله المحلل السياسى الاسرائيلى ألوان بن مايير فى صحيفة نيويورك تايمز (١٧يونيو) ، كما يلى حرفيا : إن كلا الطرفين المتفاوضين ينبغى أن يقبل متطلبات مبادلة الارض بالسلام وفق قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ . ومع ذلك فلا تستطيع حكومة رابين أن تبقى أمام العاصفة السياسية التى سوف تنشأ فى حالة فك أى عدد له وزن من المستوطنات ، حتى ولو كان هذا من أجل السلام ، ومن ناحية أخرى فلا تستطيع أى قيادة فلسطينية أن تتخلى عن حوالى ٥٠٪ من الضفة الغربية»

هذه هى حقيقة المأزق ، وما لم يخلق الفلسطينيون - والعرب عموما - واقعا جديدا فسوف تظل المفاوضات فى هذا المأزق الذى لا حل له إلا بتنازل أحد الطرفين عن موقفه ، وهو ما لا يستطيعه أحدهما ، وقد يقول قائل : وما الضرر فى أن تستمر المفاوضات حتى ولو لم تؤد إلى نتيجة حتى يقتنع العالم بمصداقيتنا فى البحث عن السلام؟!

الضرر الأول أن إستمرار هذه المفاوضات الفاشلة من شأنه أن يدفع أكثر فأكثر بالانقسامات فى حركة التحرر الفلسطينى. لقد سمعنا عن استقالة رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى الشيخ عبد الحميد السايح وعرفنا أن حزب الشعب الفلسطينى (الشيوعى سابقا) المشترك فى المفاوضات قاطع الجولتين التاسعة والعاشرة ، وقال د. غسان الخطيب : «إنه موقف محزن ، فالجماهير معادية وقد فقدت الاهتمام بهذه المفاوضات ، ومفاوضات السلام فقدت مصداقيتها نتيجة الممارسات الاسرائيلية على الأرض ، بما فى ذلك إغلاق القدس أمام الفلسطينيين


روسى وبيريز.. لقاء الحلفاء





حيدر عبد الشافى

.» وقال أيضا: « إن الموقف الأمريكى متطابق - فى عدد من النقاط - مع الموقف الاسرائيلى فيما يتعلق بإعلان المبادئ المقترح ، وهذا يتناقض مع السياسة الأمريكية المعلنة حول الصراع العربى الاسرائيلى كما يتناقض مع نص التأكيدات المعطاة للفلسطينين قبل بدء مؤتمر مدريد »

ولن نتحدث أكثر عما أدت إليه هذه المفاوضات عن المشاحنات بين حماس ومنظمة التحرير ،أو الخلافات بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية وبين فتح ، أو عن الصراعات ، داخل فتح ذاتها ، بسبب هذه المفاوضات الفاشلة التى لا يبدو لها نهاية ، وكل هذا يهدد بانفجارات داخل حركة التحرر الفلسطينى .

أما الضرر الثانى من استمرار المفاوضات فهو أن تبدو المشاركة العربية فيها وكأنها تغطية على الممارسات الاسرائيلية الاجرامية فى الضفة والقطاع ، وفى جنوب لبنان . إننا نعرف جميعا ماذا يجرى فى الأراضى العربية المحتلة أمام جماهير لا تملك غير الحجارة والسكين ، ونعرف جميعا أن الجماهير العربية فى فلسطين محرومة - من دخول القدس الشرقية ، وأن قطاع غزة تحت الحصار الدائم .

وإلى هذا المعنى ألمح د. حيدر عبد الشافى (الحياة ١٩٩٣/٦/٢٣) عندما صرح لوكالة فرانس بريس بأنه يجب تعليق المفاوضات لأنها فقدت مصداقيتها .. إلى أن قال:

«لقد أصبحنا محرجين أمام الجماهير الفلسطينية . إن التقدم الذى حصل لا شئ أمام الموقف الاسرائيلى الذى يقول إن القدس خارج المفاوضات والاستيطان حق».

والآن نأتى إلى الوهم الثالث والأخير ، الذى يقول إننا مضطرون إلى الاستمرار فى المفاوضات لأنه لا يوجد أمامنا بديل آخر !

وهذا الموقف فى رأيى قدرى واستسلامى ، فلو علقنا المفاوضات فى الزمن الحالى وانصرف كل حزب عربى إلى توعية قواعده وتنظيمها وإعدادها لمعارك مقبلة لكان هذا فى رأيى أفضل ألف مرة مما نحن فيه الآن ، ولا يجب أن نقيس النتائج بحصاد سنة أو خمسة أو عشرة ، بل لابد أن نمد بصرنا اليوم إلى آفاق أبعد مدى من هذا ، خصوصا بعد تدهور الموقف الدولى ، وانهيار المعسكر الاشتراكى الذى كان نصيرا لنا فى قضايا الوطنية .

لقد استمر الصراع الجزائرى الفرنسى من ١٨٣٠ حتى ١٩٦٢ عندما اعترفت فرنسا لأول مرة بحق شعب الجزائر فى الاستقلال وسحبت قواتها واختار مستوطنوها الرحيل . وهذا الذى يجرى فى جنوب إفريقيا اليوم هو بداية النهاية للصراع بين شعب جنوب أفريقيا الاسود وبين المستوطنين البيض استمر لأكثر من قرنين من الزمان، وفى ظنى أنه سوف ينتهى بانتصار شعب جنوب أفريقيا ، وسوف يبقى بعض البيض ويرحل البعض الآخر كما حدث فى روديسيا .

وهل نحن فى حاجة إلى أن نتذكر أن الحروب الصليبية قد استمرت طوال القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، وانتهت بانتصار الإرادة العربية؟

حيدر عبد الشافى يقول:
« أصبحنا محرجين أمام الجماهير الفلسطينية»

من يمثل... «مارتن إنديك ودنيس روس».. اللوبى الاسرائيلى فى واشنطن.. أم رئيس الولايات المتحدة؟!

ما عنديشى ثقة ف الحكومة ..
بافكر أروح أمريكا أخد نصيبى من كلينتون شخصياً ..!
زيادة المعونة الامريكية لمصر





هُس إنكتم .. بعدين يمسكونا إحنا .. !!
إمسك .. !!
سرقوا الخزنة كلها يا باشا ..
ما سابوش إلا صفحة الجرنان دى بس .. !!
الفساد ظاهرة عادية موجودة فى العالم كله ..
"محمد حسنى مبارك"

القطاع العام إلى أين؟

وقف مؤقت لبرنامج البيع والخصخصة

محمود الخضرى

بعد فترة هدوء دامت مايقرب من ثلاثة أشهر، عاد الحديث عن بيع القطاع العام. فقد أصدر رئيس الوزراء د. عاطف صدقى قرارا بصفته وزير قطاع الأعمال العام بتكليف سبعة بنوك بإعادة تقييم عدد من الوحدات بعد اشتداد الخلاف على التقييم كقضية أساسية.

وهكذا تم إسناد تقييم شركة النصر لتعبئة الزجاجات للبنك الأهلى. وشركة الكروم وشركة فيليبس لإنتاج الثلاجات. تم إسنادهما لبنك الاسكندرية. ويتولى بنك مصر بمقتضى قرار د. صدقى عملية تقييم جميع الفنادق العائمة المطروحة للبيع. ويتولى بنك تنمية الصادرات تقييم فندق شهرد وأوبروى أسوان. وفندق شيراتون القاهرة تم إسناد تقييمه إلى بنك مصر إيران.

أما البنك التجارى الدولى فيتولى تقييم القرى السياحية. وبنك مصر الدولى أسند إليه تقييم شركة السويس لأعمال الأسمنت المسلح.

وتضمن قرار رئيس الوزراء فى هذا الشأن أن يقوم كل بنك بعملية التقييم كاملة، دون النظر لأى تقييمات سابقة، ومن حقه الاستعانة بأية مكاتب فنية متخصصة لإعداد التقييم. وبمقتضى هذا القرار أصبح البنك مسئولا عن الترويج للبيع، والإنفاق على ذلك، سواء كان الترويج للداخل أو الخارج. ويقوم البنك أيضا بتوفير القروض للمشترين خاصة الصغار والحصول على تسهيلات ائتمانية من الخارج للمشترين الكبار، بشرط موافقة الحكومة.

وتأتى كل هذه الإجراءات فى محاولة للبيع بعد أن واجهت المرحلة الأولى فشلا كبيرا، ومعارضة أشد على المستوى الرسمى والشعبى.

د. عاطف صدقى



محاولة أخرى..

لم تكن المحاولة السابقة ولإعادة التقييم هى المحاولة الوحيدة لمواجهة المعارضة والفشل الحكومى : فمن جانبها بدأت وزارة السياحة بالتعاون مع الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما، اتخاذ عدة اجراءات، بهدف التغلب على المشاكل التى واجهت البيع، أو برنامج الخصخصة.

فقد تفتق ذهن القائمين على هذا القطاع إلى البيع على مراحل أو بالتحديد البيع المجزأ مع المشاركة فى الملكية، بتحويل بعض الأصول إلى شركات مساهمة دون الحاجة إلى تعديلات قانونية. ولكن الفكرة الأخيرة واجهت مشكلة واعتراضا من إدارات الشركات.

هذه المحاولة يجرى بحث تطبيقها على فندق شيراتون القاهرة، والفنادق العائمة أتون وحتب وتوت وفندق أسوان أوبروى وجانب من الشركة العربية للاستثمار السياحى والفندقى، وتملك الدولة فى تلك الشركة ٦٧٪ .وكذلك شركة مصر للقرى السياحية والمملوك ٦٩٪ منها لشركة مصر للفنادق. وسيتم تطبيق فكرة البيع بالتجزئة على ١٠٪ من ٧٩٪ تمتلكها الدولة فى شركة القاهرة للاسكان، وبيع حصة الدولة بالكامل فى الشركة المتحدة للإسكان والتعمير. وبيع أسهم قيمتها ١٥ مليون جنيه بقيمة السهم. ١٠٠ جنيه بشركة مصر للأسواق الحرة.

محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الأهلى يؤكد أن كل هذه محاولات من جانب الحكومة لإثبات جديتها

فى البيع أمام المؤسسات المالية الدولية.. ويضيف إذا كان هذا هو منهج الحكومة فى معالجة تلك القضية، فلا يمكن استمرارها وسيكون مصيرها الفشل.. ولكن مطلوب مشاركة شعبية حقيقية فى تمويل وتنفيذ برنامج الخصخصة، فهذا هو المدخل، وبغير ذلك لن يتقدم أحد للشراء ولن تقبل الفئات المتعددة قبول الفكرة بكاملها.

ماهى الحكاية

قبل حدوث هذا التطور كانت الفترة الماضية قد شهدت خلافات وضغوطا حول برنامج بيع عدد من شركات القطاع العام. وكانت النتيجة تأجيل البت النهائى لبعض الوقت، فلم يكن تأجيلا نهائيا ولكنه مؤقت، بعد تقديم الحكومة التزاما واضحا فى مذكرة تفاهم مع البنك الدولى ببيع القطاع العام، والتخلص من اشراف أو ملكية الدولة فى الشركات العامة. مع دراسة جديدة لبيع بعض المرافق مثل توليد محطات الكهرباء ومياه الشرب وغير ذلك.

أول برنامج للبيع

ففى يناير الماضى وبعد مفاوضات ومساومات وضغوط متبادلة بين الحكومة والبنك الدولى، انتهت بتهديد مباشر من البنك بإلغاء اتفاقه مع مصر لعدم جديتها - من وجهة نظره - فى برنامج الخصخصة.. بدأت الحكومة من هذا التاريخ الاعلان عن بيع مجموعة من الشركات والمشروعات العامة فى كافة القطاعات مثل السياحة والتجارة الخارجية والصناعات الغذائية ومواد البناء والصناعات الكيماوية.

وشملت القائمة شركات مصر للأسواق الحرة، والسويس للأسمنت، والنصر لتعبئة الزجاجات وجزء من مصر لصناعة الكيماويات، وشركة الكروم (أربعة مصانع)، وفنادق شبرد والفنادق العائمة توت وآتون وآنى وحتب وشيراتون القاهرة، وشركة مصر للقرى السياحية، وحصه الحكومة فى شركة «أشتى» العربية للاستثمار السياحى والفندقى) وفندق شبرد.

وكانت المفاجأة فى هذه العروض تقديم تقييم أقل من قيمة الأصول الحقيقية بل وصل فى بعضها حوالى ١٠٪ و٢٠٪ و٣٠٪ من قيمتها.

قائمة أخرى

ثم أعلن بعد ذلك رئيس الوزراء عن بيع ٨٥ شركة من شركات القطاع العام من خلال خطة تنتهى مع عام ١٩٩٧/٩٦. وذلك على ثلاث مراحل الأولى تضم ٢٠ شركة، والثانية تضم ٢٥ شركة والثالثة ٤٠ شركة وشملت كلورايد، وشيراتون الأقصر والزجاج والبللور والخزف والصينى وكفر الزيات للمبيدات، ومصر نارون الدولية، والأسكندرية للأدوية، والنصر للتبريد والمصرية لإصلاح وبناء السفن، وشيكوريل، وشملا، وكابو وفيليبس وأبكو للأدوية وسيكو مصر وطنطا للزيوت وسورناجا وأراسكو وشندلر والنحاس والفازات، وأبو قير للأسمدة. والدلتا للغزل وشركات الاسكندرية والدقهلية ودمياط للغزل والقاهرة للزيوت وادفينا وقها والأهرام للمشروبات «ستلا» وميكار والنقل الخفيف وأسمنت بورتلاند وشمتو ومصر للفنادق والدلتا الصناعية وشركتى الحاويات فى الأسكندرية وبور سعيد ودمياط، والمصرية لتسويق الأسماك وفندق سيسل وغيرها.

فؤاد سلطان



اعتراضات

ووجهت هذه العروض بمعارضة شديدة على كافة المستويات،، واعتبرته الجهات المعترضة إهدارا متعمدا للمال العام.

وكان أول اعتراض من **اللجنة النقابية لشركة مصر للأسواق الحرة**، فقد كشفت فى مذكرات وبيانات ونداءات لها أن الشركة مطروحة للبيع بسعر ٧٥ مليون جنيه، بينما سعرها لايقل عن ٢٠٠ مليون جنيه.

واعترضت أيضا إدارة فندق شبرد والشركة المصرية للفنادق على تقييم وبيع فندق شبرد. وذكرت في إعتراضها أن ثمن الأرض المقام عليها الفندق يوازى ضعفى العرض المطروح على أساسه البيع.

ومع هذه الاعتراضات قامت ١٣ نقابة عامة بالتضامن مع عمال شركة «هابى» للنظارات بإقامة دعوى قضائية ضد إدارة الشركة ورئيس الوزراء يطعنون فيها فى دستورية بيع الشركة باعتبارها مملوكة للشعب وليس من حق الحكومة التصرف فيها دون موافقة العاملين والشعب بشكل عام.

كما ظهرت مفاجأة خطيرة فى عملية بيع أسهم شركة السويس للأسمنت، حيث اتضح أن هناك مستثمرين كبارا قاموا بشراء أسهم العاملين بعد تملكهم لها، مما اعتبر احتكارا وتحويل الشركة من ملكية عامة إلى ملكية فردية مقلقة لاتخرج عن ٥ رجال أعمال.

المفاجآت مستمرة

ومن المفاجآت التى ظهرت مع الوقت أن المتقدمين للشراء طلبوا قروضا من الحكومة للشراء الفورى أو تقديم تسهيلات فى الدفع وصلت إلى ٩٠٪ من الثمن الإجمالى، مما يعد عملية نصب كبيرة، وسرقة مقننة - كما قال وزير مسئول - فى اجتماع المجموعة

الأحزاب والنقابات وبعض النواب لعبوا دورا فى التأجيل

الوزارية الاقتصادية.

واتضح أن معظم المتقدمين للشراء ينتمون لجنسيات عربية وأجنبية أساسا، مما أثار ردودا واعتراضات على مخاطر جسيمة فى المستقبل.

رجال الأعمال يعترضون

ولم يتوقف الاعتراض على العمال والنقابات بل وصل إلى رجال الأعمال، وجاء على رأسهم رجل الأعمال المصرى الأمريكى د.محمود وهبه والذى قام بنشر عدة مقالات فى الصحف كشف فيها عن عدة جوانب خطيرة فى عملية البيع، ونقل الملكية من مصر إلى الشركات المتعددة الجنسية، والمؤامرة التى تدبر لشراء مصر لصالح فئات خارجية. وكان لمقالات د. وهبه رد فعل قوى على برنامج الحكومة وتراجع العديد من المشترين عن الدخول فى صفقات البيع، خاصة فى شركات المياه الغذائية والتى تحتكر المادة الخام الخاصة بمنتجاتها الشركات العالمية.

وأصدر مجموعة من رجال الأعمال بيانات وقدموا مذكرات للحكومة يحذرون فيها من سلبيات برنامج الحكومة على الاستثمار وصعوبة شراء تلك الشركات فى ظل حالة الكساد التى تعيشها البلاد.

النواب يعترضون

وفى مجلس الشعب كان هناك اعتراض آخر فقد عقدت لجنة الصناعة عدة اجتماعات ناقشت فيها خطة الحكومة لبيع شركة هابى والنصر للصناعات الدوائية، ومايترتب على ذلك من إهدار للمال العام.. وطالبت بإعادة النظر فى خطة البيع، والتوصل لحل آخر لإصلاح بعض أوضاع الشركات بدلا من طرحها للبيع.

وفى مجلس الشعب أيضا وقع خالد محيى الدين والهيئة البرلمانية لحزب التجمع و٢٧ نائبا طلبا جماعيا لطرح برنامج بيع القطاع العام لمناقشة عامة. ولكن الحكومة ماطلت فى هذا الطلب، وبدأت فى تأجيله، مما أثار العديد من النواب الذين طرحوا الموضوع أكثر من مرة فى كلماتهم. مما دعى رئيس الوزراء للإعلان أمام المجلس أن الحكومة لن تبيع القطاع العام الاستراتيجى. وكلف بعد ذلك المكتب الفنى لقطاع الأعمال العام لإعداد كتيب عن برنامج الحكومة للخصخصة وتقديمه للأحزاب ومجلس الشعب.

وللأحزاب موقف

سبق هذا الحل تحرك حزبى بادر به حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فقد أصدر الحزب بيانا عن الأمانة العامة كشف فيه عن مؤامرة الحكومة لبيع القطاع العام بالجملة، وأعلن رفضه لبيع القطاع العام. وطالب فى حالة وجود ضرورة لبيع أى من شركاته بوضع ضوابط للبيع. وخاض الحزب وجريدة «الأهالى» حملة ضد البيع كما قام وفد من الأمانة المركزية بعقد سلسلة من الاجتماعات مع الأحزاب والقوى السياسية للإتفاق على تحرك سياسى وشعبى مشترك. كان لها مردودها الإيجابى فى إجبار الحكومة على إعادة النظر فى كثير من تفاصيل خطتها للبيع.

وفى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى أعلن الرفض الشامل لبرنامج البيع أو الخصخصة برمته وطالب الحزب بتحرك شعبى ضد هذا البرنامج الذى سيستهدف بيع مصر.

واعترض أيضا حزب العمل على خطة البيع ورفضها وطالب بإعادة النظر فى كل ما يتعلق بالخصخصة.

وشارك الأحزاب قوى سياسية أخرى وشعبية ولجان الدفاع عن القطاع العام فى تحفظاتهم على بيع الشركات العامة والمرافق الخدمية.

ولم يتوقف الامر عند ذلك بل امتدت الاعتراضات الى رؤساء الشركات القابضة والتابعة. وبرروا اعتراضهم بأن الشكل المطروح لتصفية القطاع العام اهدار مباشر للملكية العامة والاقتصاد القومى وهو ما اعترف به كل من رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ووزير السياحة فؤاد سلطان، وفؤاد عبد الوهاب مدير المكتب الفنى لقطاع الأعمال العام وقال الثلاثة فى تصريحات صحفية لهم أن اعتراض رؤساء الشركات جاء نتيجة وجود سلبيات فى البرنامج، مما دعا الحكومة للنظر فى أسباب اعراضاتهم.

رد الفعل الحكومى

وكان رد فعل الحكومة على هذه الاعتراضات إعادة النظر فى برنامجها للخصخصة، ولقى هذا اعتراضا من جانب البنك الدولي وأدى إلى تأخير توقيع الاتفاق مع البنك والصندوق.

وقدمت الحكومة مذكرة للبنك ذكرت فيها أن ما تم بيعه من شركات تضم المحليات وغيرها بلغت قيمتها ٤٠٠مليون دولار ويشمل الشركات التى تم الاتفاق عليها..

وانتهى الأمر ببعض الإجراءات فى محاولة لإرضاء البنك وامتصاص الغضب الجماهيرى. ولكن المؤشرات كلها تؤكد استمرار الحكومة فى برنامجها والمسألة تتعلق بالوقت والتوقيت المناسب.

فهل تصعد الجهات المعترضة موقفها أم ستترك الملعب للحكومة تفعل ماتشاء؟... خصوصا أن الاتجاه للتأجيل مؤقت لحين انتهاء عملية إعادة انتخاب الرئيس مبارك لولاية ثالثة، وقد تعود الأمور لما كانت عليه وربما أكثر سوءا..

❋ ❋

سبعة بنوك تعيد بناء القطاع العام

❋❋

الحكومة تلجأ لوسائل جديدة للبيع والتقييم من جديد

صراع القمة والقاع في الحركة النقابية العمالية

حسن بدوى

فى يونية الماضى، تولت مصر، ممثلة فى وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق رئاسة مؤتمر منظمة العمل الدولية الذى عقد فى جنيف.

وقبل المؤتمر بأيام كان وفد من المنظمة الدولية قد زار القاهرة واجتمع بممثلى وزارات الخارجية والعدل والعمل المصرية والاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

فى الاجتماع أبدى الوفد الدولى ملاحظات عديدة على التشريعات المصرية المقيدة للحريات النقابية. تلك الملاحظات تكرر اخطار مصر بها طوال السنوات الماضية دون جدوى.

وتتمثل أهمها فى..

* عدم الغاء النصوص المقيدة لحق الاضراب عن العم فى التشريع المصرى، على ضوء حكم القضاء المصرى فى قضية اضراب سائقى القطارات عام ١٩٨٦، ونصوص الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والتى وقعتها حكومة مصر وصدق عليها مجلس الشعب.

* عدم الغاء النصوص الواردة فى قانون النقابات العمالية والتى تسمح لوزارة العمل بالتدخل فى شئون التنظيم النقابى والاشراف على انتخاباته والاشراف المالى والادارى علية وسلطاتها فى اعتماد لوائحه.

وكررت الجهات المصرية المشاركة فى الاجتماع وعودها بتصحيح هذه المخالفات..

هذا هو الوجه الخارجى لنظام الحكم فى مصر فيما يتعلق بالحريات والحقوق النقابية فماذا عن الوجه الداخلى؟

المنطلق.. والوهم

فى داخل مصر يتوهم الكثيرون، سواء فى الأحزاب - بمافيها اليسارية- أو فى التنظيم انقابى أن الحريات النقابية والسياسية نتيجة ملازمة لتحول النظام الاقتصادى الى نظام الاقتصاد الحر وآليات السوق.. بمعنى أن هذا يؤدى لذلك تلقائيا..

وفى المقابل يتمسك نظام الحكم كلما توغل فى تحرير الاقتصاد، وبالتوغ فى تقييد الحريات النقابية والسياسية، ولا يفرط بسهولة وطواعية فى أى قيد تميلكه، أو فى

العمال يخوضون معارك لقمة العيش

والوزير يشغل النقابات بمعارك رئاسة الاتحاد

❋ ❋

فى مذكرة للرئيس : ٩٠٪ من جهد وزير العمل للسيطرة على النقابات

عاصم عبد الحق



أى وسيلة تمكنه من الهيمنة على المنظمات الديمقراطية والنقابية، بل وعلى الحياة الحزبية فى المجتمع.

ويتجسد ذلك بوضوح فى تعامل الحكومة أو قيادات حزبها مع التشريعات القائمة والمقيدة للحريات ، أو فى ممارساتهم اليومية التى يستخدمون فيها عشرات المكاييل للكيل فى النزاعات المختلفة!

وقد يكون المنطقى، وامتعارف عليه دوليا أن يرتبط التحرر الاقتصادى بالتحرر النقابى والسياسى . الا أن الواقع المتفجر بصراعات امصالح المتناقضة حول الثروة والسلطة له قول آخر..

هذا القول اكتشفته المنظمات النقابية الدولية، وأعلنته صراحة فى تقاريرها منذ فترة طويلة..

يقول تقرير الاتحاد الدولى لعمال البناء التابع للاتحاد الدولى للنقابات الحرة ، تحت عنوان الخصخصة «ان الاتجاه الواسع الانتشار فى العالم نحو الخصخصة يرتبط بمحاولات ضخمة لاضعاف النقابات من خلال التشريع .. ان أحدى النتائج الرئيسية للخصخصة هى البطالة بصفة عامة أو ظروف عمل أكثر فقرا للعاملين تصاحبها هجمات على النقابات بوسائل مختلفة بما فى ذلك ابعاد النقابات عن التفاوض ووضع القيود على حق الإضراب» .

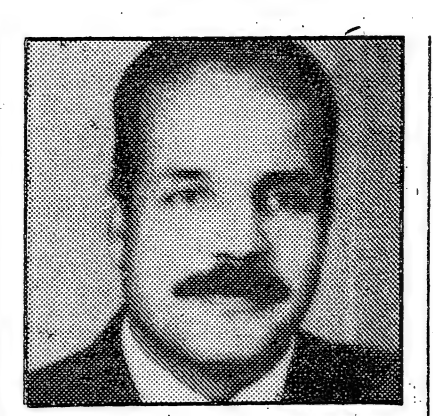
وزارة الأمن النقابى !

فى مذكرة تلقاها الرئيس مبارك الشهر الماضى من أحد القيادات النقابية البارزة ، جاء بالنص ان ٩٠٪ من عمل وزير القوى العاملة هو الاشتغال على النقابيين».

جاءت تلك المذكرة بعد أن فاض الكيل من النقابيين بسبب تدخلات وزير القوى العاملة فى كل صغيرة وكبيرة من شئون العمل النقابى . والتى بدأت منذ اللحظة الأولى لتوليه الوزارة أواخر ١٩٨٦ ، واستخدام فيها عشرات الرسائل التى يمنحها له القانون أو غير القانونية ، ساعده على ذلك عزلة التنظيم النقابى عن قواعده العمالية ، وضعفه وتصاعد الصراعات بين قياداته بسبب المصالح والأطماع الشخصية ، خاصة من جانب الراغبين فى وراثة التركة النقابية وأموالها وما تمنحه من إمتيازات لدى أعضاء الحزب الحاكم فى الوصول الى المجالس التشريعية وغيرها .

سلاح التفتيش المالى!

منذ توليه الوزارة رفع عاصم عبد الحق شعار «الطهارة ونظافة اليد»، وهو نفس الشعار الذى رفعه الرئيس مبارك عند توليه الرئاسة عقب اغتيال السادات .



السيد راشد

واستغل الوزير فى ذلك نص الفقرة الأولى من المادة ٦٥ من قانون النقابات المالية العمالية ٣٥ لسنة ١٩٧٦ «مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، تباشر وزارة القوى العاملة والتدريب والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العامة دون غيرها الرقابة المالية على المنظمات النقابية ويباشر الاتحاد العام لنقابات العمال الرقابة على كافة جوانب نشاط هذه المنظمات ، ويجب على الجهة المختصة بالرقابة على المنظمات النقابية بتبليغ السلطة المختصة فور إكتشاف أية مخالفة تشكل جريمة تزوير فى أوراق المنظمة أو تبديد أو إختلاس أموالها.» .

وبدلا من أن يسعى الاتحاد والنقابات العامة لتأكيد استقلاليتهم وممارسة دورهم فى الرقابة المالية على منظماتهم النقابية من خلال جمعياتها العمومية ، والى القاء رقابة وزارة العمل والاكتفاء بالرقابة الذاتية ورقابة جهاز المحاسبات باعتباره جهة ليست صاحبة قرار ولا يجوز لها فرض قرارات على التنظيم

الحكومة تعطل تعديلات قانون النقابات رغم وعودها لمنظمة العمل الدولية بإزالة القيود التشريعية

❋ ❋

النقابى بخلاف وزارة العمل التى يعطيها التشريع القائم هذا الحق - وجدنا تلك النقابات العامة والاتحاد تبلغ الوزارة فى حالات كثيرة عن مخالفات بمنظماتها النقابية وتستدعى لها لجان التفتيش الوزارية ، ولم ينتبهوا لخطورة التهاون فى ممارسة دورهم واستدعاء الوزارة فى حالات كان كثير منها بسبب خلافات فى العمل النقابى .. الا مؤخرا وبعدما أطاح الوزير بمنظمات نقابية وقيادات عديدة لأسباب وبأساليب مختلفة ، ووصل الأمر الى الصراع على رئاسة الاتحاد .

التفتيش للمساومة !

منذ بدايات ١٩٨٧ انشغل الوزير بإعداد ملفات للمخالفات المالية فى المنظمات النقابية وبدأ يستخدمها للإطاحة بمن يريد ، أو مساومة من يريد .

كانت البداية مع رئيس النقابة العامة لعمال البناء السابق ، الذى أغلق الوزير ملف نقابته مقابل تنازله عن الترشيح فى الانتخابات النقابية عام ١٩٨٧ .. ولم يتم تحقيق هذا الملف وتم حفظه .

وسبق ذلك اتهامات عديدة وجهت الى سعد محمد أحمد وزير العمل ورئيس الاتحاد السابق والذى استقال قبل انتهاء الدورة النقابية ٨٣ - ١٩٨٧ بعام ، وأبعد من الوزارة ، ثم حفظت النيابة التحقيق ، فى تلك الاتهامات.

وتلا ذلك أمثلة عديدة مشابهة كان أخطرها قيامه بحل حوالى ٣٠ منظمة نقابية لعمال البناء وعشرات المنظمات النقابية لعمال الزراعة قبيل الانتخابات النقابية عام ١٩٩١ ، استناداً الى تقارير لجان التفتيش المالى الوزارية .

وكان السبب الحقيقى لحل المنظمات الأولىهو خلافها مع الوزارة حول إنشاء مكاتب تشغيل عمال البناء فى المحافظات ، خاصة ببنى سويف والسويس والشرقية والمنوفية .

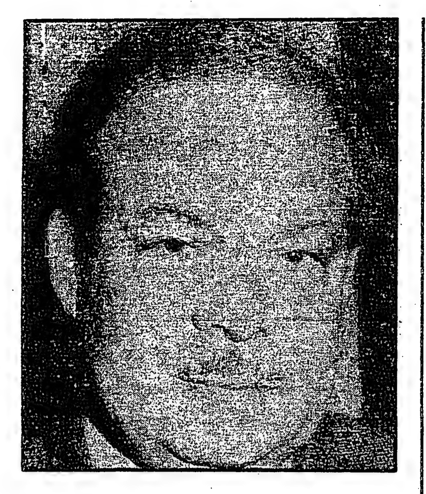
أما المنظمات الثانية ، فكان الهدف من حلها اضعاف نفوذ مختار عبد الحميد رئيس النقابة العامة ، لعمال الزراعة ورئيس الاتحاد العام السابق ، والذى أصبح مجرد عضو بمجلس ادارة النقابة العامة فى تشكيلها الجديد بعد الانتخابات النقابية الأخيرة .

وبمكيال آخر تعامل الوزير مع محافظت ابراهيم عبد الفتاح عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى ، وممثل النقابة العامة لعمال السكة الحديد فى مجلس إدارة الاتحاد العام قبل أن تتخذ الجمعية العمومية للنقابة العامة فى ديسمبر الماضى قراراً باستبعاده من



محمد مرسى

احمد العماوى



فتحى سرور

منظمته النقابية بسبب مخالفاته المالية والنقابية .

وظل الوزير يتجاهل مخالفات النائب النقابى ثم مارس ضغوطا لعدم تنفيذ قرار الجمعية العمومية النقابية العامة للحفاظ على عضويته بمجلس الاتحاد .. الا أن فشل فى ذلك أمام اصرار النقابة العامة وتجاوب قيادة الاتحاد معها باعتبار أن ذلك من حقوقها القانونية .

أغرب الوقائع ما حدث فى شركة الحديد والصلب قبل عدة شهور ، كانت نقابة العاملين بالشركة والتى حصل التجمع واليسار على أغلبية مقاعدها فى هذه الدورة ، قد خاضت معركة تفاوضية ناجحة ، تمكنت خلالها من زيادة حوافز العاملين بمبلغ ٤ مليون جنيه . فوجئت النقابة فى ذلك الوقت بقدوم لجنة من وزارة العمالى الشركة للتحقيق فيما ادعته من وجود اضطرابات بالشركة بسبب هذه المفاوضات ورجعت لجنة الوزارة خائبة بعد أن أخطرها مديرا من الشركة . وهو لواء شرطة سابق ، بعدم وجود أية إضطرابات بالشركة ، فقامت الوزارة بعدها بارسا لجنة للتفتيش المالى استندت الى بعض المخالفات المحاسبية فى أوراق اللجنة ، لتعطيلها عن آداء واجبها النقابى .

تأميم النقابات!

السلاح الثانى للوزير غريب الشأن ، فبينما تتوغل الحكومة فى سياسات الخصخصة والتحرر الإقتصادى يصر الوزير ومنذ توليه منصبه على التعامل مع التنظيم النقابى كمصلحة حكومية ، تمثل ذلك فى إصدار تعليمات باستبعاد كل من يبلغ سن التقاعد من أعضاء مجالس ادارات المنظمات النقابية ، من موقعه النقابى ، دون أن تستند هذه التعليمات الى أى نص قانونى ، أو أى سابقة فى العمل النقابى فى مصر و العالم ، باعتبار أن العمل النقابى عمل تطوعى وشعبى كانه والجمعيات والمنظمات الديمقراطية لا ينطبق عليها قوانين العمل بالمصالح الحكومية والقطاع العام ، كما أن هذه القيادات النقابية متخبة ولايجوز اسقاط عضويتها الا بواسطة الجمعيات العمومية التى انتخبها .

حدث ذلك مع عشرات النقابيين الذين بلغوا سن التقاعد خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى الآن ، منهم على سبيل المثال أنور عشماوى رئيس النقابة العامة للبترول السابق ، ومحمود العسكرى رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية السابق ، وأحمد سدوقى

الحكم يتوغل فى تحرير الاقتصاد ويتمسك بالهيمنة على النقابات

❋ ❋

تدخلات وزير العمل تتفق مع أطماع بعض النقابيين

عضو مجلس ادارة النقابة العامة للكيماويات السابق وسيد عشرى عضو مجلس ادارة النقابة العامة لعمال الزراعة السابق ، والذى لجأ الى القضاء طاعنا فى هذه الاجراءات لمخالفتها للتقاليد النقابية وعدم استنادها الى أي قانون ، خاصة وأنه يعمل مزارعا وليس هناك سن للتقاعد فى مجال عمله .

معركة الرئاسة !

فى ديسمبر ١٩٩١ تم اختيار أحمد العماوى رئيسا للاتحاد العام لنقابات العمال ، رغم انه كان معلوما أنه سيبلغ سن التقاعد بعد إختياره بستة أشهر ، ومنذ لحظة إختياره بدأت محاولات الوزير مع الطامعين فى خلافة العماوى خاصة خيرى هاشم النائب الول لرئيس الاتحاد ومحمد مرسى أمين عام الاتحاد ، فى الكواليس والاجتماعات العديدة بمكتب الوزير للاعداد للخليفة الجديد .

حدث ذلكرغم اتفاق أمين الحزب الوطنى د. يوسف والى ورئيس مجلس الشعب د. فتحى سرور مع وزير العمل ورئيس الاتحاد على سرعة اعداد تعديلات قانون النقابات العمالية فى أوائل ١٩٩٢ .

كانت التعديلات المطروحة وقتها من قبل الاتحاد تشمل مد الدورة النقابية الى خمس سنوات بدلا من أربعة ، واستمرار أعضاء مجالس ادارات المنظمات النقابية بعد سن التقاعد ، واستمرار من أمضى دورتين فى مجلس ادارة النقابة العامة عضوا بالمجلس دون الرجوع الى انتخابات منظمته القاعدية !! والسماح للمدير العام بالترشيح فى الانتخابات !! والغاء انعقاد الجمعيات العمومية للجان النقابية !!

طلب الوزير احالة المشروع الى خبراء

وزارة العمل لدراسته .. وظل المشروع محل الدراسة حتى قام العماوى من جانب بإنهاء الأزمة بتقدمه للترشيح مدير أ عاماً مساعداً بمنظمة العمل العربية ، وفوزه بهذا الموقع بإجماع عربى قمة مؤتمر المنظمة بليبيا فى أبريل ١٩٩٢ ، ليترك موقع رئيس الاتحاد بمقتضى لوائح المنظمة ، ويحل محله السيد راشد رئيس الاتحاد الحالى وتوافقت رغبة الجهات السياسية والأمنية مع رغبة النقابات العامة لعمال ، الصناعة فى إختيار راشد ، واستبعاد مرشحى الوزير ، خيرى هاشم رئيس النقابة العامة للاتصالات، ومحمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق .

الثامنة مرة ثانية

ولم يمض عام على تلك الواقعة ، حتى كرر الوزير استدعاءاته لأعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام فى مكتبه بالوزارة طوال الفترة من مايو الى يوليو العام الحالى ، فرئيس الاتحاد سيبلغ سن المعاش ٧ أغسطس الجارى ، وهى فرصة لنفس رجال الوزير فى وراثة التركة النقابية .هذه المرة لا يوجد مخرج منظمة العمل العربية .

والمعركة على رئاسة التنظيم النقابى ، وهو موقع كما يسمه النقابيون ذو صفة سياسية وهى تسمية حقيقية ، فلا يمكن لأحد احتلال هذه المواقع دون موافقة القيادة السياسية الحاكمة وجهات الأمن ، أو كما يقول النقابيون فإن هذا الموقع لا تحسمه «الترابيزة» أى ارادة أعضاء مجلس ادارة الاتحاد ، الذى يختار شكلا » رئيس الاتحاد ، بينما الاختيار يكون قد حسم مسبقا وتم اخطارهم به .

لهذا ... قام السيد راشد بتوقيع عقد عمل مع شركة مصر العامرية للغزل والنسيج فى ٢٩ مايو الماضي لسد الباب أمام تعليمات الوزير باستبعاده عند بلوغ سن التقاعد .

وضع رئيس الاتحاد الصورة كاملة أمام الرئيس مبارك ورئيس الوزراء د. عاطف صدقى ورئيس مجلس الشعب د. فتحى سرور ، وشرح لهم تدخلات وزير العمل وأضرارها على وحدة واستقرار التنظيم النقابى .

نجح ئيس الاتحاد فى إكتساب تأييد أغلبية النقابيين فى المستويات العليا والنواب أعضاء التنظيم النقابى لمشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون النقابات العمالية ، ثم تقديمه الى لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب خلال يونيه الماضى .

المشروع الجديد ركز على الغاء كل النصوص القائمة فى التشريع الحالى والتى تمنحه وزارة العمل حق الإشراف على



د. عاطف صدقى

الانتخابات النقابية (استبدلها باشراف القضاء والجمعية العمومية للاتحاد العام) والرقابة المالية على التنظيم النقابى (استبدلها برقابة جهاز المحاسبات والرقابة الذاتية للجمعيات العمومية للمنظمات النقابية) وسلطة الاشراف الادارى واعتماد لوائح المنظمات النقابية (استبدلها بسلطة الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية) .

وأسقط المشروع ما جاء بالمشروع السابق من حق أعضاء مجالس النقابات العامة فى الاستمرار بها اذا أمضوا دورتين متتاليتين دون الرجوع الى انتخابات منظماتهم القاعدية ، كما أسقط الغاء الجمعيات العمومية للمنظمات القاعدية . وتجاهل النصوص الموجودة بالقانون الحالى والتى تجيز حل المنظمات النقابية اذا قامت بأى عمل احتجاجى (المادة ٧٠) وتجاهل تعديل النص الذى يحدد تمثيل المهنيين فى مجالس ادارات المنظمات النقابية بنسبة ٢٠٪ .

حاول الاتحاد فى مشروعه الأخير اسقاط أو تجاهل محل النقاط مثار الخلاف داخل التنظيم النقابى ، أو بينه وبين القيادات العمالية فى أحزاب المعارضة ، خاصة اليسارية ، أو التى يمكن أن تثير اعتراضات أجهزة الأمن . كالمادة ٧٠ فى محاولة منه لتمرير مشروعه الأخير الذى يستهدف



د. يوسف والى

بالدرجة الأولى استقلال التنظيم النقابى عن وزارة العمل .

وكان السيد راشد قد نجح خلال فترة رئاسته للاتحاد (التى لم تتجاوز ٥ أشهر فى إكتساب تأييد واسع فى صفوف النقابات العامة ، خاصة النقابات الصناعية وفى مقدمتها نقابات الكيماويات والصناعات الهندسية والتجارة والانتاج الحربى والبناء بالاضافة الى نقابته، الغزل والنسيج .

صراع القمة .. والقاع

وبينما تشتد سخونة الصراع فى قمة التنظيم النقابى حول رئاسة الاتحاد وما يترتب على ذلك من تغييرات فى مواقع عديدة كتشكيل هيئة مكتب التحاد ورئاسة بنك العمال والجامعة العمالية والمؤسسات العمالية الاجتماعية والثقافية وغيرها ، وما يستتبع ذلك من تعزيز مواقع البعض أمام قيادة الحزب الحاكم عند إختيار مرشحيه للمجالس التشريعية .. فان صراع القاع العمالي أشد سخونة ولكن حول قضايا أخرى أبرزها عمليات الفصل الجماعى المتزايدة الاتساع مع التوغل فى سياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادى ، وتهديد عديد من مواقع الصناعة بالتصفية بسبب تلك السياسات بالاضافة الى تحرير التجارة الخارجية التزاما بشروط المؤسسات المالية الدولية وانخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بسبب السياسات الجديدة التالية لصدور قانون قطاع الأعمال العام التى تضييق كثيرا على حوافز ومكافآت وبدلات العاملين مقابل التوسيع كثيرا فى مكافآت أعضاء مجالس الادارات والجمعيات العمومية للشركات المعنيين ، والأعضاء المنتدبين بالشركات .. بالاضافة الى انطلاق غول الغلاء بعد السيادة الكاملة لآليات السوق

وبعد ...

فإن أشد مخاطر البطء فى انتزاع استقلالية التنظيم النقابى .. واستمرار الفرق فى صراعات القمة، هو انفراد قوى والسلفية والإرهاب الأكثر تنظيما وقدرة مالية فى الشارع المصرى بالقاع العمالى المتزايد سخطا وغليانا ضد سياسات الحكومة ..

ولا نعتقد بوجود بديل ثالث الا بدفع القاع العمالى للمشاركة فى صراع القمة لانتزاع تنظيمه النقابى من الهيمنة الحكومية وتحويله الى أداة نضالية حقيقية فى صراع القاع.

دوامة الطائفية

ومسئولية المواطن والكتاب والحكومة

لويس جرجس

تعيش مصر منذ أكثر من عشرين عاما دوامة الأحداث الطائفية التى تطل بين الحين والآخر بوجهها البشع ثم تهدأ لتعود الحياة فى مصر إلى طبيعتها العادية . وقبل أن تطل مثل هذه الأحداث مرة أخرى - وحتى نتجنب وقوعها لكى نتفرغ لمشاكلنا الاخرى - فان دراسة اسباب اندلاع هذه الأحداث ودوافعها هو واجب وطنى بالدرجة الأولى .

فوسط القائمة الطويلة من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المواطن المصرى تطل المشكلة الطائفية - أو بمعنى اصح محاولة زرع الروح العنصرية - هى الأخطر لانها الوحيدة التى تؤدى إلى انقسام الكادحين المصريين على أنفسهم ليواجهوا بعضهم بعضا بدلا من مواجهة مستغليهم سواء فى الداخل أو الخارج. ان الحديث عن زرع الروح العنصرية فى مصر هو حديث عن محاولات جادة ومخططة بعناية لخلق واقع جديد غير موجود فى المجتمع المصرى، أو تغذيته - إن كان موجودا لدى البعض - مع استغلال الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها المواطن فى سبيل ذلك .

هذه المحاولات تستخدم كل وسائل الحرب النفسية من إشاعات ودعاية سوداء وترغيب وترهيب .. ويمكن فى هذا الإطار النظر الى موضوع الدكتور عمر عبد الكافى ،وغيره ممن يروجون - بأقوال دينية يفسرونها حسب هواهم - لأفكار تدعو إلى الانقسام والانفصال بين أبناء الشعب .. وكم سمعنا من إشاعات فى السنوات الأخيرة من أمثال «المسيحيون لا يحددون نسلهم حتى يكثر عددهم فى البلد»!

وقد أدت بعض الإشاعات فعلا إلى اشتعال الأحداث الطائفية كما حدث عام ١٩٩٠ فى المنيا عقب إشاعة المادة الغريبة التى تطبع صليبا على ملابس المحجبات.

ولعل ما كتبته مؤخرا صافى ناز كاظم فى مجلة الهلال(يونيو ٩٣) ينبهنا إلى خطورة ما يجرى فى المجتمع المصرى، فقد روت عن حضورها واجب عزاء فإذا بأحدى السيدات تعظ الحاضرات حول الموت والإيمان الصحيح الى أن تصل فى حديثها إلى القول بأنها لا تلقى السلام على السيدة السافرة لها لا تضمن أن تكون تلك السافرة مسلمة، فربما كانت مسيحية وهى لا تلقى السلام على المسيحيات (!!)

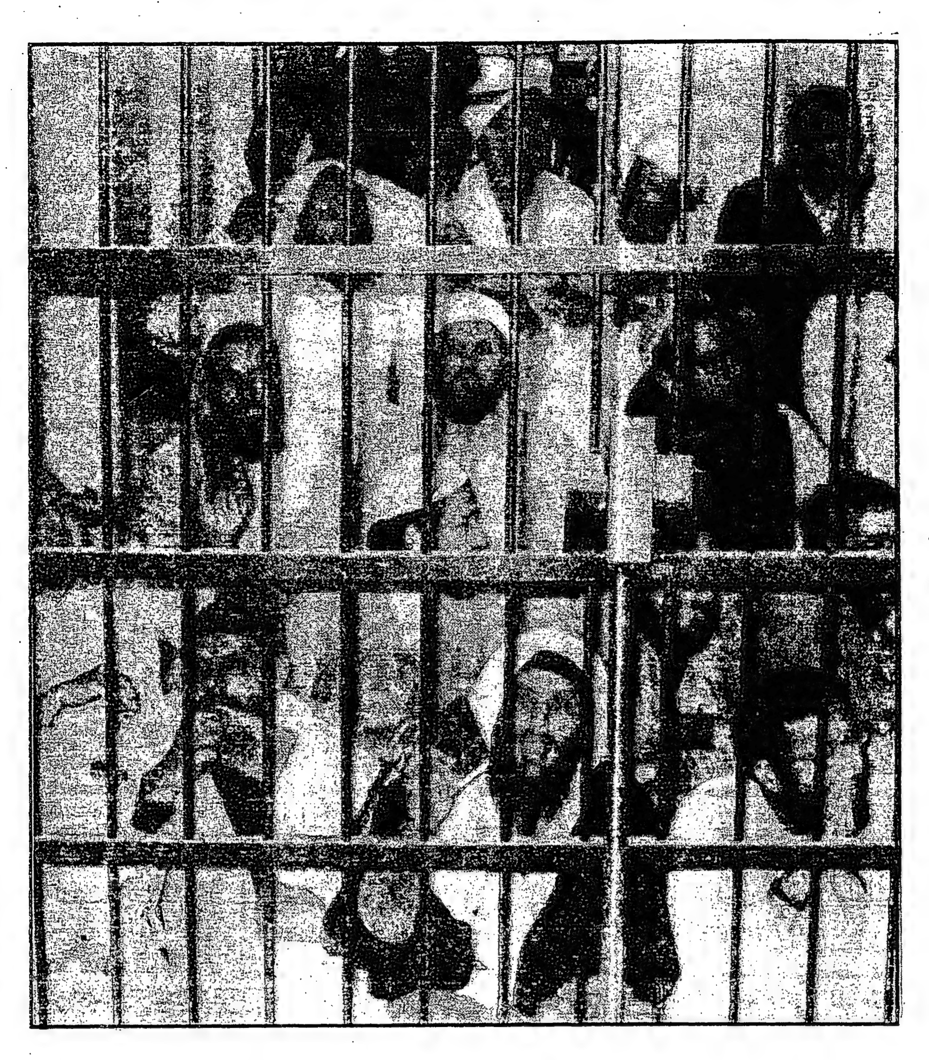
هنا يجب أن نتوقف، وان نسأل عمن يروج لهذه الأفكار الغريبة ؟وما الداعى لطرح مثل هذه القضية أصلا فى المجتمع المصرى ؟ ولمصلحة من ؟ وما الذى يجعل واعظة فى عزاء تتحدث عن انها لا تبادل المسيحيات السلام ؟ وما الداعى لوجود واعظا مثل الدكتور عبد الكافى يدعو ؟إلى عدم تهنئة المسيحيين بالعيد؟ وما الداعى لوجود هذا السيل من كتب الداعية الجنوب أفريقى أحمد ديدات التى لا هم لها إلا التشكيك فى العقيدة المسيحية ؟ ومن الذى يقف وراء كل ذلك ؟.

المؤكد - رغم استخدام هؤلاء الدعاة والوعاظ لنصوص دينية بعد تفسيرها حسب الهوى - أن ما يدعون اليه ليس هو موقف الاسلام الصحيح من العلاقة بين أبناء الوطن الواحد .

فإذا بحثنا عمن يقف وراء هذه المحاولات، فإننى- وللأسف - ألجأ مضطرا الى «التفسير التآمرى» رغم أننى لا أميل إليه بصفة عامة ،ولكن وفى هذه القضية خاصة لا يوجد تفسير آخر مقبول حيث يجاورنا عدو يعلن بوضوح أن هدفه النهائى إقامة «دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات» .. وهو هدف لا يتحقق إلا باضعاف كل الدول حول إسرائيل وفى مقدمتها مصر .. وليس مثل النظرة الطائفية والعنصرية الدينية عاملا يمكن أن يضعف شعبا ....

وصف مصر بالأمريكانى

فى بداية الثمانينات نبهت مجلة الأهرام الاقتصادى - فى حملة ناجحة لعدة أسابيع - إلى خطورة الابحاث الاجتماعية التى تجريها جهات أجنبية فى مصر لأنها تطال كل شئ عن حياة الشعب المصرى ابتداء من عاداته ومعتقداته وحتى أكلاته وعلاقاته بجيرانه وغيرها من التفاصيل الصغيرة، وكان الباحثون الذين يمولهم الأجانب يتوغلون فى كل شبر من أرض مصر، ويقابلون المواطنين من جميع الطبقات والمهن وحتى ربات البيوت فى منازلهن . لقد كانت باختصار عملية مسح اجتماعى شامل أطلقت عليه المجلة اسم «وصف مصر بالأمريكانى» و «وصف مصر الثانى» إشارة إلى وصف مصر الأول الذى نفذته الحملة الفرنسية واستفادت انجلترا من نتائجه عندما خططت لاحتلال مصر فى القرن



من يقف وراءهم

الماضى .

ونتساءل : وهل ثمة علاقة بين وصف مصر بالأمريكانى وبين محاولات زرع الروح العنصرية فى المجتمع المصرى ؟ والإجابة المنطقية هى نعم .. فلم تكن كل هذه الأبحاث تجرى لتوضع فى صناديق مغلقة، والمؤكد أنها خضعت لأبحاث تفصيلية طوال سنوات بواسطة خبراء فى الاجتماع، وعلم النفس والسياسة والتاريخ .. إلخ. ويمكن الاستنتاج - ونحن أولى بمعرفة أنفسنا - أن الأبحاث كشفت لهم عدة حقائق عن الشعب المصرى أولها الدور الهام الذى يلعبه الدين فى حياة الشعب المصرى، والتمسك الشديد للمصرى بدينه رغم أن تدينه فى نفس الوقت هو تدين معتدل لا يميل إلى التعصب أو التشدد . وثانيتها - وهى مرتبطة بالاولى - التأثير الكبير لرجال الدين وللكلمة الدينية على سلوك المصرى ، فان كان رجال الدين معتدلين سارت حياة المصرى معتدلة، وإن تطرفوا - وتطرفت الكلمة الدينية - جروه الى التطرف . وثالثتهما : قوة ومتانة الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين مع وجود مناطق معينة دقيقة يمكن النفاذ منها ترتبط بتمسك المصرى- سواء المسلم أو المسيحى - بدينه وحرصه عليه .

وهكذا قدمنا أنفسنا لهم لقمة سائغة يدرسونها ويستخلصون من دراساتهم ما يمكنهم من التأثير فينا وتغيير طبيعتنا المعتدلة ونظرة اتباع كل دين إلى اتباع الدين الآخر .

وهكذا أيضا نلاحظ أن شيئا ما غير طبيعى بدأ يتغلغل فى المجتمع المصرى ليلقى بظلال من الشك على العلاقة بين أبناء الشعب . ان شيئا ما يتم غرزه دون أن ندرى، ويجعلنا نعيش فى حالة (نحن) و(هم) ... أي نحن المسلمين وهم المسيحيون أو نحن المسيحيون وهم المسلمون .

وعندما ينظر المسلم المصرى إلى المسيحى المصرى على أنه كافر فهذا شئ غريب على مصر وعلى المصريين، وعندما ينظر المسيحى المصرى إلى المسلم بخوف ورغبة فى الابتعاد والتقرب إلى بنى دينه فقط باعتبار ان هؤلاء أقرب إليه، وعندما يعنف صبى فى دكان معلمه لأنه يحيى شيخا طاعنا فى السن بقوله (يا عم) فيرى الصبى أنه لا يجوز مناداته بلفظ عمى لانه مسيحى .. وعندما يوجه كاتب مثل عادل حسين - وهو رئيس تحريرجريدة الشعب - الحديث إلى الأقباط وكأنهم فئة إجتماعية منعزلة تحتاج الى من يحميها وعليها ان تختار بين التيار الإسلامى أو الحكومة .. عندما يحدث كل ذلك وتسود

هذه النظرة وهذا الشك فان مصر تصبح مهددة- وباسم الدين - فى صميم وجودها .

(صموئيل ..و الصائمون)

تحضرنى فى هذه المناسبة واقعة ذات دلالة أسوقها كما رأيتها لنحكم كيف يمكن أن تتطور الامور فى ظل حالة (نحن) و(هم) :

حدث هذا فى اللحظات الأخيرة قبل موعد الافطار الى أحد أيام شهر رمضان العام الماضى .. الكل يجرى ليلحق الافطار فى منزله، السيارات تلهث، والاتوبيسات مزدحمة وتسرع للوصول الى المحطة الأخيرة . وفجأة يحدث سوء تفاهم بين الكمسارى وأحد الركاب ... زعق الكمسارى بصوت عال مناديا السائق «وقف العربية يا صموئيل» .. الراكب يصر على موقفه وصموئيل لا يتوقف والكمسارى يصر على إيقاف الأتوبيس لأن الراكب يضايقه ويقف مزاحما له فى مقعده وهو يخشى على نقوده من السرقة .. الكمسارى يزعق مرة أخرى وثالثة ورابعة .. وقف يا صموئيل باقولك ... وأخيرا يستجيب صموئيل وسط ذهول الركاب وغيظهم ... وبدأت الوساطات بين الكمسارى والراكب وفجأة زعق أحد الركاب قائلا : «طبعا ما انتم مسيحيين ومش عاوزينا نفطر فى بيوتنا» بينما السائق والكمسارى مصران على موقفهما، والراكب أقسم بالطلاق أنه لن يتزحزح .

نزل الكمسارى الى جوار السائق وارتفعت حرارة المناقشات داخل الاتوبيس .

- أيوه هم قاصدينها ما هم باين عليهم من الأول .

- خليك مكانك يا محمد - وهو اسم الراكب صاحب المشكلة - أوعى تتحرك أما نشوف آخرتها معاهم .

كلمة من هنا وكلمة من هنا وتكهرب الجو تحت وهم انها مؤامرة من الإثنين وخرج بين الركاب من يستحثهم على ضربهما لأنهما «يتعمدان تعطيلنا عن الإفطار» ... استمر الموقف بهذه السخونة حتى ذهب الكمسارى والراكب الى أحد رجال الشرطة وسط مظاهرة من الركاب الذين يرغبون فى تقطيع هذا الذى يتعمد تعطيل افطارهم .. وأمام رجل البوليس اتضح ان الكمسارى مسلم وصائم ويريد الوصول سريعا مثلهم وان الراكب كان يضايقه، وانتهت المشكلة ...

أسوق هذه الواقعة بتفاصيلها لكى أنبه إلى خطورة تعبئة النفوس التى يقوم بها البعض متعمدا، حيث يتم تصوير الوضع وكأن أصحاب الأديان فى مصر فى مواجهة حتى إذا حدث سوء تفاهم عادى مما يحدث كل يوم كان الانفجار الذى لا مبرر له .والذى لا يستفيد منه أى مصرى ولا أى دين .

ولو فرضنا جدلا - وهو ما يمكن أن يحدث - أن تصادف أن كان الكمسارى مسيحيا فعلا ألم يكن الموقف قد تطور إلى ما هو أسوأ هنا تكمن الخطورة، ومن هنا فان التنبيه واجب والحذر ضرورى حتى لا ننسى أننا مصريون أولا وأخيرا، وأن الدين لله والوطن للجميع، وإن الحرص على الدين والتمسك به لا يعنى احتقار الأديان الاخرى أو النظر بشك إلى أصحاب الأديان الآخرى لأننا أبناء وطن واحد مصيرنا واحد؛

فامشاكل الاقتصادية التى نعانى منها يقع عاتقها على الجميع دون تفرقة ... بيننا الفقراء مسلمون ومسيحيون، وبيننا الاغنياء مسلمون ومسيحيون .. بيننا الشرفاء وأيضا المنافقون مسلمون ومسيحيون، فعندما نتزاحم لنلحق مقعدا فى الاتوبيس لا نعرف من منا المسلم ومن منا المسيحى، وعندما ننظر من الأتوبيس ونرى «الزلكات» و «الاشباح» حولنا لا نعرف إن كان أصحابها من المسلمين أرم من المسيحيين، نعرف فقط ممن يأكلون عرقنا وممن تصيبهم التخمة من حصيلة الضرائب التى تدفعها نحن الموظفين الغلابة فى هذا الوطن .

(كلمات فى الموضوع)

*** الى رجال الكلمة :**

اتقوا الله فيما تكتبون وتذيعون على الناس ، وأعلموا أن احتقار الأديان الآخرى ليس هو الطريق الصحيح لإظهار الحرص على الدين، وإن محاولات التفرقة بين أبناء الوطن الواحد ليست هى الوسيلة المثلى لإثبات التدين ، واعلموا أن الدين الصحيح هو الحرص على الانسان أيا كان دينه وخاصة من أبناء الوطن الواحد، واعلموا أن الله لا يرضى بقتل الاطفال والنساء الأبرياء ذلك الذى ينتج عن تحريض الكلمة المسمومة .. وهل يتصور أحد أن الله يرضى عما يحدث ، فى يوغوسلافيا السابقة أو فى أفغانستان أو فى الهند .. وفى كل الحالات يحدث ما يحدث باسم الدين والدين لا يرضى عن هذا القتل الأعمى .

***الى الحكومة :**

فقط أذكرك أن الفقر والتباين الشديد بين الطبقات هو المحرك الحقيقى للعنف وللتفسخ الاجتماعى وللكراهية بين أبناء الوطن، وأن الاهتمام بالتنمية وبالخدمات على امتداد خريطة مصر كلها وخاصة فى الصعيد - بدلا من تركيز الجزء الاعظم من الانفاق على القاهرة فقط - فيه الحل الامثل لمعظم مشاكلنا، كما ان اعطاء الأحزاب الأخرى - غير الوطنى - حرية الحركة والعمل بين الجماهير وخارج مقارها فيه دواء لمزيد من المشاركة من جانب المواطنين وخاصة الشباب بدلا من تركهم لقمة سائغة للتطرف والإرهاب .

*** والى كل مصرى :**

مهما كانت المشاكل ومهما كانت الضغوط فليس لنا طريق نحن الفقراء - سوى مواجهتها معاً.. الوقوف فى وجه عدونا المشترك وهو الفقر والقهر .. أما أبناء جدار الفرقة والعزلة بيننا تحت وهم كاذب من الدفاع عن الدين فهو لا يفيد ولا يحل مشكلة، ولا هو دفاع عن الدين أيضا .. علينا بمواجهة مشاكلنا كما واجهناها طوال تاريخنا كمصريين يحيرين متمسكين بأديانهم، محبين لمصرهم، ولنغنى مع الشاعر العامى

شيلنا زعف النخل
شيلنا فانوس رمضان
كلنا الكحك بسكر
والبيض الألوان
وغطسنا غطاسها
وقرينا القرآن
ودوقنا عيش الرحمة
فى النصف من شعبان

انقسام مصر..
الشرط الأساسى
لتحقيق حلم اسرائيل الكبرى

**

هذه الأفكار الغريبة
من المسئول
عن نشرها فى مصر؟

عن الإرهاب والديمقراطية "٢"

الفرق بين الجبهة والعمل المشترك

ابراهيم بدراوى

بداية فإنه ينبغى التفرقة بين **الليبرالية والديمقراطية**، إذ شاع استخدام اللفظين وكأنهما يعنيان شيئا واحدا، بل لقد شاع للأسف أن الديمقراطية هى سمة من سمات الرأسمالية . وهو ما أراه مجافيا للحقيقة.

فشعارات **الحرية والإخاء والمساواة** التى تم طرحها فى الثورة البرجوازية الكلاسيكية (الثورة الفرنسية) سرعان ما تبددت بعد أن تربعت البرجوازية على دست الحكم. واقتصرت الديمقراطية على مجرد الحرية الاقتصادية (الليبرالية الاقتصادية)، وحرية الطبقة البرجوازية السائدة دون غيرها من الطبقات الشعبية. لكن الصراع الطبقى ونضالات الطبقة العاملة و الطبقات الكادحة، ونشوء أحزاب تعبر عنها . كل ذلك فرض إنتاج **«ليبرالية سياسية»** تحصل بمقتضاها الطبقات المقهورة على قدر من الحريات السياسية التى لا تنال من حرية البرجوازية الحاكمة ولا من حقوقها فى التملك ولا من نظامها الاجتماعى.

إن الليبرالية السياسية ونتاجاتها من حقوق التنظيم والقول والفكر والابداع والاحزاب والتظاهر السلمى وباقى الحقوق الاخرى فى مجتمعات البرجوازية، إنما تعبر عن درجة معينة من درجات التوازن الطبقى الاجتماعى السياسى عند مستوى معين من التطور الاجتماعى. وهى بهذا المعنى تختلف عن الديمقراطية التى تعنى « حكم الشعب»، أى سيطرة منتجى الثروات المادية والروحية على المقدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية إلخ فى المجتمع.

واذا كان التطور الاجتماعى قد فرض الليبرالية السياسية بالتوازى مع الليبرالية الاقتصادية فإن هذه العملية لم تكن تكتمل وتؤدى وظيفتها الاجتماعية سوى بالمساواة بين المواطنين على إختلاف دياناتهم، وتذليل معوقات التطور في مواجهة المؤسسات والقوى الكابحة له، أى إرساء **«العلمانية»**.

واذا كانت البرجوازية قد استهدفت من الليبرالية تهدئة التوترات الاجتماعية والسياسية، فإن الطبقات الكادحة ناضلت لترسيع حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب تناسب القوى الطبقية والسياسية فى كل مرحلة .

لقد ناورت البرجوازية والتفت على أزماتها، أحيانا بقدر من تقليص الليبرالية الاقتصادية فسمحت بتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية إنقاذا لها من أزماتها العاتية. وفى أحيان أخرى بتوسيع الليبرالية الاقتصادية وتقليص التدخل فى الحياة الاقتصادية وتقليص المكتسبات الاجتماعية للكادحين إلى أقصى الحدود ، والجور والتراجع عن الليبرالية السياسية نسبيا . وفى أحيان أخرى قامت البرجوازية بالإلغاء الكلى لليبرالية السياسة ووجهت أعتى الضربات للكادحين مثل نموذج الفاشية ولم يحدث أن أثر ذلك على طبيعة الرأسمالية كنظام يقوم قانونه الأساسى على «توليد واستخلاص وتوزيع القيمة الزائدة» باستقلال عمال وشعوب البلدان الرأسمالية. وبلدان وشعوب قارات أخرى بأسرها.

ويظل الفرق شاسعا بين الديمقراطية بمعناها العلمى وبين الليبرالية فى إطارها الاقتصادى أو السياسى. وإن كنا لا **نرفض الليبرالية السياسية باعتبارها تراثا ومكاسب حققها النضال الشعبى، والعمل على تطويرها** وتوسيعها على طريق الوصول الى الديمقراطية الحقيقية.

نظرة على الاوضاع فى مصر

تمر مصر الان بمنعطف حاد نتيجة لخضوع الحكم لمطالب المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد الدولى و البنك الدولى)، التى تقضى ببيع القطاع العام، وكنس ما تبقى من العلاقات الانتاجية لمرحلة الستينات، والغاء كافة المكتسبات الاجتماعية للكادحين. أى باختصار **تطبيق ليبرالية اقتصادية مطلقة، عدل عنها أصحابها فى الغرب طواعية لتسببها فى اشتداد**

لايمكن اختزال الجبهة فى موضوع مكافحة الارهاب ويستحيل اقامة جبهة وطنية ديمقراطية مع الحكم

* *

الازمة الاقتصادية الاجتماعية. فى نفس الوقت الذى لا يزال الحكم في مصر يصم آذانه عن السماح بإطلاق الليبرالية السياسية بالتوازى مع الليبرالية الاقتصادية المطلقة. ولا يزال الحكم بقوانين الطوارئ ساريا، ولا تزال ترسانة القوانين سيئة السمعة تتضخم بالجديد منها، ولا زال مستمرا حرمان أحزاب سياسية من حق الوجود العلنى، كما لا يزال حق الاضراب والتظاهر السلمى مجرما، وكذا الامر بالنسبة للكثير من الحقوق التى نصت عليها القوانين والاتفاقيات الدولية، فأى مصير ينتظرنا فى ظل هيمنة البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة على مقدرات الوطن.

وبالقاء نظرة على هذه البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة فأنه يمكن اكتشاف تيارات ثلاثة: **الاول:** هو البرجوازية المحافظة المتربعة على دست الحكم، والتى تهيمن على مؤسسات الدولة. وترى أنه ليس بالامكان أبدع مما كان، وتندفع بحماس غريب باتجاه الليبرالية الاقتصادية المطلقة، وتنفيذ السياسات المدمرة، مع الاحتفاظ بهامش محدود من الليبرالية السياسية. وتتحالف بعض أجهزة السلطة وأقسام منها مع التيار السياسى الارهابى المستتر بالدين.

الثانى: هو **البرجوازية الليبرالية** ومنبرها الرئيسى هو حزب الوفد، إلى جانب بعض الكيانات الجديدة (**جمعية النداء الجديد**)، ويمتد هذا التيار إلى أوساط المثقفين والمهنيين. ولكن هذه التيار الذى يوافق على الليبرالية الاقتصادية المطلقة يرى أن تصحبها ليبرالية سياسية واسعة، ولكنه تيار لا يزال يعانى من الضعف إلى جانب عدم جذريته فى المطالبة بليبرالية سياسية مطلقة وتذبذبه إزاء قضية العلمانية التى كان يحتضنها تاريخيا.

والثالث هو التيار السياسى الارهابى المستتر بالدين، بكل ظلاميته ورجعيته وتعصبه وإرهابه الفكرى والجسدى، وقد استطاع هذا التيار عبر مرحلة تحالفه مع السادات أن يشارك الحكم فى الهيمنة على أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وأن يثبت اقدامه فى العديد من مؤسسات الدولة التى تمكن من اختراقها.

وفى المقابل فإن **التيار الوطنى الديمقراطى التقدمى** لا يزال رغم اتساعه - غير قادر على ممارسة وحدة العمل الكفيلة بايقاف أو تحجيم الازمة المجتمعية الشاملة التى تمسك بخناق الوطن. ولا يزال البعض من كوادره يتوهمون أن الانقسامية والتخريب، والاعمال الفردية والانعزالية، والاغراق فى الذاتية، وترديد الجمل الرنانة لإراحة الضمير. يتوهمون أن ذلك يمكن أن يسفر عن أى تقدم.

وفى خضم هذا الوضع المعقد، وهذه الازمة المجتمعية الشاملة التى توجها تصاعد الارهاب الفكرى والجسدى بشكل لم يسبق له مثيل. تتصاعد النداءات من مختلف المنطلقات داعية إلى الجبهة. فأى جبهة تلك التى ينبغى أن تقوم ولأى هدف تقوم ؟

عن الجبهة

يتخذ موضوع الجبهة مسارات عديدة الان

أولها يختزل الجبهة فى موضوع « مكافحة الارهاب».

مع غض الطرف عن مجمل سياسات الحكم التى أوصلتنا إلى ما نحن فيه. ومن هذه الزاوية فإن كل القوى الرافضة للارهاب يراد لها أن تتحول إلى **سبايا للحاكم، توقع له على بياض وغير مسموح لها حتى** بمقاومة الارهاب بعمل جماهيرى مستقل ومباشر، فى نفس الوقت الذى يستمر فيه النظام فى السماح بممارسة الارهاب الفكرى على نطاق واسع، سواء عبر أجهزة الاعلام المملوكة للدولة أو فى مؤسساتها العلمية الهامة وغيرها. بل واستدعاء الارهاب- الفكرى فى مواجهة معارضة سياساته (مثل **الفتوى الدينية التى استصدرها بمخالفة القانون السابق للعلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية للشريعة**) وهذا النوع من الجبهة مرفوض فى ظل هذا المناخ وعلى القوى التى تكافح الارهاب عن قناعة حقيقية أن تمارس كفاحها المشترك خارج اطار المقاسات والضوابط والقيود التى يضعها الحكم.

ثانيها هو الفريق الذى يرى توسيع الجبهة ضد الارهاب للالتقاء مع كافة سياسات الحكم الاقتصادية **والاجتماعية، واقامة جبهة وطنية ديمقراطية معه.** رغم علم هذا الفريق بأن مجمل سياسات الحكم مرفوضة. وفى هذا الصدد فأننا نحذر مما تنطوى عليه هذه الدعوة من تضليل للجماهير. فهذا المطلب غير قابل عمليا للتحقق، وهو مطلب مرفوض من كل القوى الوطنية الديمقراطية.

ثالثها ما تنادى به بعض عناصر ومجموعات من القوى الوطنية

الديمقراطية للتحالف مع التيار السياسى الارهابى المتستر بالدين. أو على الاقل مع الفصيل الاكثر مراوغةوهو الاخوان المسلمون.

ويتجاهل أصحاب هذه الدعوة عدة أمور جوهرية، تتمثل فى الطبيعة الطبقية لهذا التيار كتعبير عن أشد أقسام البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة تخلفا ورجعية. كما يتجاهلون عدم ادانته للارهاب الجسدى جذريا وقيادته للارهاب الفكرى الواسع فى المجتمع.

كما أن هذا التيار هو جزء من نسيج الازمة ومشارك فى صنعها منذ البداية، وينسى أصحاب هذه الدعوة التجربة المرة لتحالف القوى التقدمية فى إيران مع هذا التيار وما أسفر عنه، لقد سقط نظام الشاه وهذا ايجابى ، ولكن التيار الظلامى خطف ثمرة كفاح الشعب الايرانى وطلائعه لسنين طويلة، وانفرد يحكم بالحديد والنار ليقوم نموذجا لأشد نظم الحكم عداء للحضارات البشرية ومعطياتها، وأكثر نظم الحكم ممارسة للارهاب بنوعية داخل إيران وخارجها . كما نسى الداعون للتحالف مع الارهابيين أن معيار الاستنارة هو الموقف من الدولة الدينية، ومن المجتمع المدنى العلمانى. وأعتقد أن **فصيل الاخوان المسلمين لا يقدم أية تنازلات إزاء اقامة الدولة الدينية، ويرفض بحسم المجتمع المدنى والعلمانية**. وبالتالى فأنهم بالضرورة خارج أى عمل جبهوى أو عمل مشترك أو حوار من أى مستوى.

جبهة انقاذ وطنى، واصطفاف سياسى جديد

سيطرت منذ فترة على الكثيرين ممن يتناولون موضوع الجبهة منطق «إما ..و إما» أى إما أن تكون الجبهة مع الحكم أو مع التيار الارهابى . ومن يرفض هذا فلابد أن يكون بالضرورة مع ذاك. وهذا ليس منطقا مرفوضا فحسب، بل هو منطق خاطئ وضار فى نفس الوقت.

ولقد ساعد على زيادة هذه البلبلة، مزايدة الحكم على الارهابيين بالفكر المتطرف واحتضان الكثيرين من أعلامه، ومن الجبهة المقابلة مزايدة التيار الارهابى على الحكم فى قضايا الديمقراطية والقضايا الاجتماعية. وكلا الطرفين لا يمتلكان أية مصداقية.

اننا بحاجة الى اصطفاف سياسى جديد، يكون قادرا على انقاذ الوطن، وليس تثبيت ما هو قائم، أو الاتيان بقوى الظلام والارهاب والتخلف لتدمير الوطن.

بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة الناتجة من سياسات الحكم، وبفعل صعود الارهاب الفكرى والجسدى الذى يعبر عن ذروة الازمة المجتمعية الشاملة، فإن ثمة تباينات قد بدأت فى الظهور داخل مختلف التيارات السياسية المدنية. وتضع هذه التباينات بذرة امكان اصطفاف سياسى وطنى عريض يضم كافة القوى الليبرالية والوطنية والديمقراطية والتقدمية والشخصيات المستقلة من هذه الاتجاهات .

وفى رأيى أنه من الاهمية بمكان العمل على بناء هذا الاصطفاف السياسى الجديد، الذى ينبغى أن يكون واسعا وقادرا على استيعاب كل القوى المذكورة. **ولا يستبعد منه سوى قوى الارهاب والظلامية، والقوى التى تسعى الى تثبيت الاوضاع الراهنة .**

إن هذا الاصطفاف السياسى الواسع فى اطار جبهة انقاذ وطنى يتطلب لنجاحه فى القيام والفعالية الخطوات الاولية التالية :

– ايقاف العمل بكل السياسات القائمة خاصة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.

– اطلاق الليبرالية السياسية الكاملة. والسماح لكل القوى والجماعات بإقامة أحزابها واصدار صحفها (باستثناء التى تقوم على اساس دينى يمزق المجتمع) . والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، والسماح فورا بحق الاضراب والتظاهر السلمى .. إلى آخر المطالب التى تناضل من أجلها المعارضة منذ زمن طويل .

– اجراء تغيير جذرى فى السياسات الاعلامية والتعليمية للقضاء على الارهاب الفكرى، وكسر احتكار الحكم والتيار الارهابى لاجهزة الاعلام. كمقدمة لتغيير المناخ السائد الان.

ويتطلب الامر مرحلة انتقالية يتم فيها اعداد مشروع دستور جديد لجمهورية برلمانية ويتم ديمقراطيا تحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ترتضيها الجماهير.

وبذلك يمكن وضع الأسس لبناء مؤسسات دولة ديمقراطية عصرية، ومجتمع مدنى علمانى قائم على مؤسسات حرة. تزدهر وتنمو فيه القوى السياسية بقدر تعبيرها عن المصالح الحقيقية للجماهير، ويتساوى فيه المواطنون أمام القانون، وتكفل فيه الحرية الدينية وحرية الرأى والعقيدة والفكر، وتنطلق فيه حرية الابداع، وقبل كل ذلك تتحقق فيه سلمية الصراع الطبقى و السياسى ، والوصول الى الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحقيق التقدم الاجتماعى سلميا وعبر الارادة الحرة للجماهير .

إن الذين يريدون تثبيت الاوضاع القائمة بحجة واهية وهى الخوف من الفوضى شأنهم شأن من يصبون الماء فى طاحونة الارهاب سواء بالدعوة للتحالف أو حتى الحوار معه .

ان الظروف المسيرة التى يمر بها الوطن، وتربص قوى الارهاب لقطف الثمرة تتطلب تعاملا مفعما بروح المسئولية مع قضايا الوطن الكبرى .

وفى النهاية فإنه نظرا لصعوبة تكوين هذه الجبهة والوقت الذى يستغرقه بناؤها فاننا **لا نمانع من تحرك و العمل المشترك ضد الارهاب مع أية قوة سياسية تقبل ذلك كمرحلة انتقالية. بيد أننا نؤكد ان العمل المشترك يختلف عن الجبهة التى لا غنى عنها لانقاذ الوطن .**

ان مصر لم تعد تحتمل استمرار الحكم، بالاسلوب القائم ولا يمكنها أن تحتمل الحكم بأساليب العصور الوسطى .

* *

هناك فرق بين الليبرالية والديمقراطية

* *

الاخوان يتمسكون بالدولة الدينية ويرفضون المجتمع المدنى

تيارات

✱✱ رغم اختلافي مع الناصريين.. فإنني لا أرى مبررا لانتقادهم والهجوم عليهم، لأنهم قرروا أن يقولوا : لا للولاية الثالثة لمبارك هذا حقهم، وهو حق كفله الدستور لهم ولغيرهم

سعيد سنبل

الأخبار ١١ يوليو

✱✱ إن أمريكا لن تكرر خطأها السابق بعدم الاتصال بالجماعات الأصولية كما حدث في إيان قبل عام ١٩٧٩ حتى وصل إلى الحكم في طهران أناس لاتعرفهم ولن تكرر الخطأ لا في مصر ولا في أي دولة أخرى..

روبرت جيتس
الرئيس السابق
لوكالة المخابرات الأمريكية

الحياة ١٨ يوليو

✱✱ يكتب البعض بأسلوب الذين يلفقون الاتهامات اسلوب، يبدأ بعبارة أنت تنتقد الحكومة ليه وقبل أن تجيب تأتي الطلقة الثانية؟ يعني قصدك الحكومة سيئة، ثم تأتي الطلقة الثالثة ماهو مين اللي عين الحكومة.. ماهو النظام والطلقة الرابعة تقول يعني أنت ضد النظام ويسعى إلى هدمه وهكذا يجد أي غيور على هذا الوطن نفسه متلبسا بقضية أمن دولة عليا ولقد كان هذا الطراز في تلفيق القضايا لعبة البوليس السياسي، لكنه الآن مهمة بعض الكتاب وأساتذة الجامعة.

عادل حمودة

روز اليوسف ١٩ يوليو



سعيد سنبل



عثمان أحمد عثمان



مأمون الهضيبي



محمود المراغي

✱✱ أي «نعم» يريدون؟..

نعم للغلاء والفقر المتزايد؟.. نعم للبطالة التي لاتجد علاجها؟.. نعم للتمايز الاجتماعي الذي قسم الشعب إلى جوعى ومتخمين.. أناس تحت خط الفقر ،وأناس مترفون يكسبون المليارات وينفقون بالملايين في بذخ مستفز؟.

أي «نعم» تريدون ومجموع السياسات تهدد الاستقلال الوطني، وقلب الحكومة- ونحن معها- حرية الإرادة واتخاذ القرار؟.

أي نعم تريدون والمؤشرات في معظمها، تقول أننا نشير للخلف وأن التدهور مستمر؟.

محمود المراغي

العربي ١٢ يوليو

✱✱ الصراع في أفغانستان قبلي، منذ ما قبل حرب التحرير، منذ بدأت حرب المجاهدين وقعت صدامات بينهم ومن أكبر الأخطاء تسميتهم الجهاد الإسلامي. لأنهم لايمثلون الإسلام في حروبهم هم مجاهدون لبلدهم ومسلمون لا أكثر. لكنهم لايمثلون حركة الجهاد إسلامي. فمعظم القبائل هناك لا تملك درجة من الوعي بالإسلام تدفعه، لأن يثور له ويدافع عنه.

مأمون الهضيبي

الوسط ٢٥يوليو

✱✱ لماذا أصبحنا نتلفت ولانرى سوى جيل يكتنز الترهل واللامبالاة ويلبس الجينز الأمريكي والقمصان المرسوم عليها علم أمريكا أي حقبة نعيش؟ وأي انتكاسة؟. من باعدنا عن معاني الفداء، وعصر الحماسة الحاشدة ماذا حل بنا. من قطع الوشائج ونبر الأواصر؟.

اسماعيل الشطي

الوطن الكويتية ١٧ يوليو

✱✱ الصالحية، من لايذكرها كواحدة من مشروعات مصر العملاقة التي كانت تطرح الأمل لسد احتياجاتنا من الغذاء، لكن على مدى عشر سنوات هي عمر المشروع الذي بدأته شركة «المقاولون العرب» عثمان أحمد عثمان وتعاقب على إدارته وزارة الزراعة، لايزال المشروع يتعثر محملا بديون تزيد على ٢٢٥ مليون جنيها.

عبد العظيم الباسل

الأهرام ٢٠ يوليو

فكر المنتصرين.. وفكر المنهزمين

خليل عبد الكريم

«الرد على الشافعى فيما خالف الكتاب والسنة».. هذه العبارة ليست من إنشائى، ولا أجرؤ على كتابتها حتى لا أتعرض لما لاقبل لى به، ولكنها عنوان كتاب لـ: **محمد بن عبد الله بن الحكم** (ت ٢٦٨ هـ)، فقيه مصرى على مذهب مالك فى عصره، وأفقه أهل دهره، وكانت اليه الرحلة من المغرب والأندلس، وأحد المحمدين الأربعة الذين اجتمعوا فى عصر واحد على ذات المذهب ولم يجتمع فى زمان سابق عليهم أو لاحق لهم مثلهم، إثنان مصريان هما: صاحبنا وابن المواز وإثنان قرويان هما: ابن سحنون وابن عبدوس.

وهو سليل بيت علم فأبوه عبد الله بن الحكم بن أعين صاحب المختصرات المشهورة التى جمع فيها سماعاته عن الإمام مالك بن أنس وتلاميذه المباشرين، والتى لايكتمل علم فقيه فى المذهب دون استيعابها. ومخالفة أى مسلم للكتاب والسنة أمر خطير فما بالك إذا نسب الى إمام مثل الشافعى تبعه ويتبعه الملايين.

* * *

المهم أن أحدا من معاصرى محمد بن الحكم لم يسارع الى تكفيره بمقولة إنه تعرض لأحد الأئمة الأعلام واستهزأ به، وهو أحد رموز الإسلام ولم يسارع فرد آخر أو جماعة الى المحكمة الشرعية طالبين التفريق بينه وبين زوجته والأمر بكفهما عن معاشرة لا تحل لهما .. الخ حدث ذلك فى القرن الثالث الهجرى والأمة العربية الاسلامية فى عز شموخها وحضارتها وفى أوج ازدهارها وتفتحت على ماحولها من ثقافات وأخذت منها مارأته موائما لها وتمثلته ثم طفقت بدورها تساهم فى العلوم القائمة وتبدع أخرى جديدة، ومن ثم فلم يكن هناك مجال لفرض قيود على حرية الفكر والرأى والتأليف ولا اللجوء إلى سلاح التكفير.

* * *

ثم تغيرت الأحوال وانقلبت الى النقيض وأصبحت الأمة العربية الاسلامية متهورة سياسيا وتابعة، وقرارها بيد غيرها و٩٩٪ من أوراق اللعب على مصيرها وأرضها يمسك بها (الفرنجة)، ويحكمها الطواغيت على إختلاف أسماء الأنظمة.

وفى مصر وهى أكبر دولة عربية إسلامية.. تتكون تركيبة المجتمع من أغلبية مسحوقة مهمشة مغلوبة على أمرها تفتقر الى أبسط حقوقها الطبيعية وأولها السكن: يؤكد د/ **محمد الجوهرى** فى مقدمة كتابه بالاشتراك مع د/ **سعاد عثمان** (دراسات فى الانثروبولوجيا الحضرية) أن سكان المقابر فى بعض التقديرات الرسمية عشر سكان مدينة القاهرة (١٠٪).

ثم بيروقراطية فاسدة حتى النخاع مرتشية بل نهابة، ورأسمالية تتوزع إما بين أنشطة محرمة (تجارة المخدرات- تهريب الآثار- شبكات الرقيق الأبيض من الجنسين!) أو طفيلية أو خادمة ذليلة للمركز الغربى (الأوروبى / الأمريكى).

وهذه الفئات جميعها من البديهى أن تلجأ إلى الوعى الدينى المزيف المصنوع:

الأولى (الطبقة المسحوقة) تجد فيه عزاء عن واقع بائس وانتظارا لفارس- لن يجيئ - يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت عسفا وجورا-

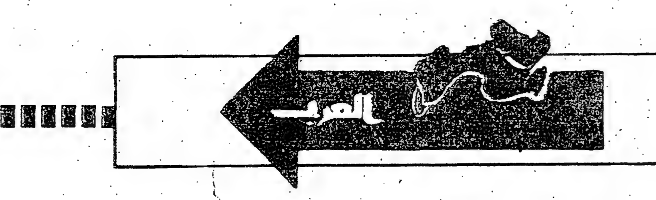
والطبقة الأخرى بتنويعاتها المختلفة لتغطى ممارساتها الجانحة بنوع من المشروعية.

وكان من البديهى أن يفرز هذا المجتمع المتهرئ «متعلمين» ولا أقول «مثقفين» يشكلون «نخبته» تحمل الوعى الدينى المتملق الذى يتمترس خلف الماورائى واللاهوتى والطقوسى والشعائرى والذى يتعبد ليلا ونهارا فى محراب «**النصوص اللاتاريخية**»، ولاعجب فى ذلك لأن الفكر هو انتاج للشروط الاجتماعية التى ينبثق منها، ومثل هذا الفكر- إن صحت تسميته كذلك- يتحتم أن يعادى العقلانية والحداثة والاستنارة والنظرة النقدية الفاحصة، مهما كان «حاملة» أو «عارضة»، ولايشترط أن يلبس الزى التقليدى إياه ولا أن يضع على رأسه شارته المميزة التى نعرفها جميعا، ولهذا كان من طبائع الأمور أن يكون على رأس «**الحملة الظلامية**» الأخيرة:

عمداء كليات آداب، أساتذة جامعيون من شتى الإختصاصات، أكاديميون، أطباء بشريون، صحفيون لهم نجومية، محامون.. الخ

* * *

لذا فمع تقديرى الكامل لـ «**الهيئة المصرية العامة للكتاب**» ولجهدها البالغ والمشكور فى اصدار كتب المواجهة والتنوير فإن المعركة ليست ثقافية وإعلامية فحسب ولكنها **بالدرجة الأولى معركة سياسية، اقتصادية، اجتماعية** ومن هذا المنطلق تجيئ الإجابة على السؤال الذى يتردد بين أوساط «المثقفين الحقيقيين»: لماذا أخفقت (فشلت) المشروعات الفكرية والثقافية التى قدمها اساتذة كبار سواء فى مصر أو المغرب أو سوريا؟؟؟



أسئلة معقدة أمام النخبة السودانية

وعلى أمتداد ثلاثة أيام، وفى الفترة من ٤ إلى ٦ يوليو، عقد «مركز الدراسات السودانية» بالقاهرة أولى ندواته الفكرية، تحت عنوان «تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان». بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية. والندوة هى واحدة من أهم الندوات التى عقدت فى الفترة الأخيرة، ليس فقط بسبب أنها ضمت عددا كبيرا من الباحثين الأكاديميين من مختلف الأتجاهات والأعمار، لكنها جمعت بين اجتهادات الباحثين والمثقفين والدارسين، وتعرضت لقضية محورية، لاتختص بالسودان وحده، لكن تتجاوز إلى مختلف أنحاء الأمة العربية وربما العالم الثالث، وتصب فى المجرى العام الذى يشير، إلى أن الديمقراطية أصبحت أساسا حاكما، لتقدم العالم ولنموه وازدهاره وإستقراره.



أسئلة ثاقبة

وتبدو التجربة السودانية ،فى الديمقراطية تجربة لها خصوصيتها. فالحكم الوطنى الذى جاء بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦، قد آل فى التجارب الديمقراطية الثلاث إلى الأحزاب التقليدية التى عجزت عن حل مشاكل السودان، وأدخلته فى الدورة التقليدية فى تاريخة المتمثلة، فى مواجهة إخفاق الحكومات التقليدية ، باستدعاء الجيش لانقلاب عسكرى. فالحكومة التى شكلتها الأحزاب التقليدية بعد الاستقلال فى التجربة الديمقراطية الأولى، لم تمكث فى الحكم سوى بضعة أشهر أسفرت عن إنقلاب عسكرى (١٩٥٨) ،انتهى بثورة وإنتفاضة شعبية (١٩٦٤) أسقطته ليعود الحكم مرة أخرى للأحزاب التقليدية. وبعد خمس سنوات (١٩٦٩) وقع الانقلاب العسكرى الثانى الذى إستمر ١٦ عاما، وأنتهى للمرة الثانية بإنتفاضة شعبية قضت عليه، لتمهيد الأنتخابات الديمقراطية التى جرت فى السودان للمرة الثالثة الأحزاب التقليدية للحكم، الذى

التيجانى الطيب



لم يستمر سوى ثلاثة أعوام، إذ داهمه الانقلاب العسكرى الثالث، الذى بدأ بالفريق «سوار الذهب» وانتهى بالفريق «عمر البشير»!!

وخلال هذه الفترة التى تجاوزت الثلاثين عاما ، أنجز الاستقلال، واندلعت الانتفاضات وأسقطت النظم العسكرية، وبقى كل شئ على حاله، بل يمكن القول أن أوضاع السودان تدهورت عما كان عليه الوضع أيام الأحتلال، فتزايدت الأزمات الأقتصادية الطاحنة التى لم تعجز الحكومات التقليدية المنتخبة عن حلها فحسب ، بل فاقمتها ، وأرتفع حجم الديون الخارجية عما كانت عليه حين تسلمت تلك الحكومات السلطة ، وتصاعدت الحرب الأهلية التى أمتدت من الجنوب الى الشمال مرورا بالغرب والشرق، وعزفت تلك الحكومات عن مواجهة مشاكل التعدد الثقافى والاثنى والقومى والدينى والعرقى بل تعامدت معها، وأججت عوامل التنافر والتمايز بينها، وقوضت دعائم الاستقرار والاستقلال، وساهمت فى زيادة النفوذ الأجنبى على السياسة السودانية!

أين الخطأ

السودان إذن مشكلة ديمقراطية، لا تختلف فى كثير عن مشكلة الديمقراطية العربية، أو مشكلة الديمقراطية لدول العالم الثالث فأين يكمن الخطأ؟ هل هو شئ يتعلق بالصراع الخارجى، والأوضاع الأقليمية المحيطة بالسودان؟ أم خطأ يتعلق بتركيب القوى السياسية السودانية نفسها؟ أم هو يتعلق بالميراث القبلى والطائفى والتخلف الحضارى، ومستوى الوعى العام للشعب السودانى؟ أم لعله يكمن فى غياب مشروع شامل للتحديث والتنمية؟

أين يكمن الخطأ؟

ولماذا تسفر الانتفاضات الشعبية فى السودان، التى تقدم تضحيات هائلة، وتلعب فيها القوى الحديثة فى النقابات المهنية والعمالية والمنظمات والاتحادات الجماهيرية، دورا أساسيا مباشرا، عن أنظمة حكم تهيمن عليها القوى التقليدية، ولاتختلف كثيرا عن الأنظمة التى تم الأطاحة بها؟ ولماذا تقصى تلك القوى الحديثة عن المشاركة فى الحكم وفى صنع القرار؟

حول هذه الأسئلة وغيرها دارت المناقشات والمداخلات والتعليقات فى الندوة التى ظل سؤالها المحورى: **ماهى مبررات الفشل ومالعمل؟** وسعيا للأجابة على هذا التساؤل، ناقشت الندوة ٢٥ بحثا هى: ديموقراطيات السودان منذ الاستقلال وحتى إعلان نيروبى للدكتور **«عمر عباس»** وتجربة السودان الديمقراطية المحنة الراهنة والأمل فى المستقبل د. **محمد ابراهيم** خليل والديمقراطية السودانية بين الراقع والمثال من منظور إجتماعى وثقافى «د. **حيدر ابراهيم على**»، والنظام الديمقراطى فى السودان رؤية تاريخية د. **محمد السمانى الوسيله**، والتجربة الديمقراطية السودانية من منظور شمالى وجنوبى «د. **عابدون آقاو**» والفيدرالية والاستقرار السياسى فى السودان «**لأمير حسن إدريس**»، والمعوقات النظرية والعملية للديمقراطية فى السودان «د. **رفائيل بادال**»، والديمقراطية فى الثقافة السودانية «د. خالد المبارك»، والتشريع والتطور الديمقراطى فى السودان «**محجوب إبراهيم حسن**»، وحول الثقافة السياسية



حسن أحمد الحسن

حزب الأمة

لبعض الأحزاب السودانية وأثرها على موقف الأحزاب من الديمقراطية «د. على عبد الله عباس»، وجدلية المؤجل والمرتجى فى الفكر السياس السودانى «**لصلاح الزين**»، والبجا ومشكلة الحكم فى السودان.. **لمحمد طاهر أبو بكر**»، وجذور الحرب الأهلية ومسئولية الديمقراطية الثالثة «**لنورتاوو**»، وتراجع القومية وصعود الإثنية فى درافور «**د. شريف حرير**»، و الحكم الأقليمى فى السودان وتجربة دارفور «د. **التيجانى اليس**»، الاتحاد الديمقراطى والتجربة الديمقراطية فى السودان «**لمرغنى حسن مساعد**»، والمؤسسة العسكرية والديمقراطية «**العميد عبد العزيز خالد**»، وبعض تناقضات التجربة الديمقراطية فى السودان «د. **الشفيع خضر**»، والمرأة والديمقراطية «**لسليمة يوسف**»، والبعد الفكرى للحزب الاتحادى «د. **حضرى الترابى**»، وأزمة النموذج التنويرى للانتفاضة وضرورة صياغة نموذج بديل، «د. **فاروق محمد ابراهيم**»، والحركة الطلابية والتجارب الديمقراطية «**لعصام جبر الله**» وفى المسألة العربية السودانية والديمقراطية «**لعبد العزيز الصاوى**»، والقوى الحديثة ومستقبل الديمقراطية فى السودان «د. **أمين مكى مدنى**»، وتساؤلات حول التجربة الديمقراطية فى السودان «د. **عبد الوهاب الأفندى**».

طرحت الأبحاث والمناقشات حولها علامات إستفهام كثيرة حول مبررات الإخفاق الديمقراطى فى السودان، كما طرحت التساؤل المحورى، عن كيف يخرج السودان من هذا المأزق الديمقراطى، وهو تساؤل يتجاوز السودان الى دول الجوار، ودول الأقليم ودول القارة.

أسباب الفشل

وفى الإجابة على الأسئلة السابقة، اتفق المتناقشون حول تشخيص الداء، وأختلفوا حول سبل علاجه، وتنوعت العوامل التى رصدوها كسبب لإخفاق التجارب الديمقراطية الثلاث فى السودان، ومن بينها عجز الأحزاب السوادنية منذ الاستقلال عن تعبئة الجماهير روحيا وفكريا وسياسيا، وربطها بمشروع حضارى متكامل، وافتقاد السودان للزعامة القومية المؤهلة سياسيا وفكريا، والقادرة على قيادة الحركة الوطنية وتأسيس دولة حديثة على النمط الذى قاده «**نهرو**» فى الهند و«**نكروما**» فى غانا. كما من بينها أن القوى الديمقراطية فى السودان الحديث، قد أفتقدت لمشروع حضارى متكامل للتحديث، ولرؤية صحيحة للممارسة الديمقراطية، ترتبط بنظرية وتستند إلى تاريخ وتراث فى التشريع والمؤسسات والفكر، وإلى اختيارات اقتصادية وإجتماعية تضمن التنمية، وأكتفت بالجانب الشكلى من الديمقراطية التى يقصرها على الحزبية البرلمانية. فى نفس الوقت الذى فرض الأصوليون مشروعهم على تاريخ السودان السياسى الحديث، حين جعلوا قضية الدستور الاسلامى مطلبا مطروحا على كل البرلمانات، ومناظرة أساسية وسط الحياة السياسية، بينهم وبين خصومهم، وهوما يؤكد صحة الاستنتاج القائل بأن الجبهة الإسلامية» لاتحكم بانقلاب يونيو ١٩٨٩، ولكن منذ «نميرى» وربما قبله.

ومن بين مبررات الإخفاق الديمقراطى التى أبرزتها الندوة، غيبة التاصيل الفكرى والنظرى عند قيادات الحركة الوطنية التى اهتمت بالكتابة، وانتشار الثقافة الشفاهية بين الرموز السياسية التى أغفلت عمليات التدوين، وضعف المستوى الفكرى والتنظيرى للأحزاب التقليدية الكبرى- الأمة والأتحادى- وزهوها بثبات فكرها، وفهمها للسياسة باعتبارها قدرة على المناورة والمكايدة والخداع والفهلوة. ومن بينها أيضا سيادة منهج الأقصاء ونفى الآخر ومنعه من الحق فى الاختلاف فى العلاقة بين القوى السياسية وبعضها، وداخل كل قوة منفردة، وهو ما انتهى بالنظرة المتعالية للسودانيين فى الشمال، للعناصر الزنجية وغير العربية فى الأقاليم الأخرى، وهى النظرة التى قادت الى

محاولات طمس الروابط الثقافية والإثنية بالقوة، وتهميش المجموعات الأخرى التى تتسم بالتنوع الثقافى والعرقى والدينى والقومى، ولاتنتمى للثقافة المهيمنة، وهو ماشكل عنصرا من العناصر الفاعلة فى إندلاع الحرب الأهلية التى يعانى منها السودان منذ إستقلاله، والتى ظلت بدورها تحديا هائلا أمام التجارب الديمقراطية، حيث كان العجز عن التوصل لحل عادل للمشكل القومى، هو الصخرة التى أطاحت بثلاث ديمقراطيات ونظامين ديكتاتوريين. ويعود هذا العجز فى جانب منه، إلى الفشل فى تحديد هوية السودان الوطنية، والتمسك بالثقافة العربية الخالصة والقومية العربية المطلقة، التى لاتتسع للعنصر الأفريقى وتضعه فى مرتبة أدنى، ولا تحفل بالثقافات واللغات الأخرى التى يتمسك بها الجنوبيون، فضلا عن الفشل فى وضع الدين وضعه الصحيح، فى دولة متعددة الأديان والقوميات، والتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والخدمات العامة، وعجز النظام الفيدرالى الذى تم تجربته جزئيا فى النظام الاقليمى عن تلبية إحتياجات المجموعات غير المتجانسة ذات المعتقدات الدينية المختلفة ، والأصول التاريخية المتعددة. والخلل الذى أصاب العلاقة بين الحكومات الأقليمية والحكومة المركزية، وأدى لاستحواذ الأخيرة على قدر أكبر من السلطات، وسلب الحكومات الاقليمية كثيرا من صلاحياتها، وتقويض هياكلها وخدمتها المدنية، وعدم صدور أى قوانين فاعلة تنظم العلاقة بين المركز والأقاليم. هذا فضلا عن تردى الأوضاع التعليمية والصحية وغيبة مشاريع التنمية عن تلك الأقاليم والمناطق مما جعلها موطنا للمجاعات والأمراض، وأرضا للحكومات المركزية لتصفية تناقضاتها بتأجيج نيران الحرب الأهلية بين عناصر تلك المناطق المهملة والمحروقة فى المشاركة فى الدوائر الحكومية وفى مراكز صنع القرار فى الدولة المركزية، مما ساهم فى الإحساس بعدم المواطنة، وضعف الإنتماء، وتراجع الولاء القومى فى تلك المناطق المهمشة، لصالح الولاء الإثنى والولاء الجهوى أو ساهم فى قيام التنظيمات الأقليمية فى تلك المناطق، التى تنادى باقتسام عادل للثروة وللسلطة.

العامل الخارجى

ومن بين أسباب الأخفاق الديمقراطى فى السودانية الذى رصدته الندوة أن الديمقراطية السودانية، أكتفت بالرصيد القديم من التسامح والحس الديمقراطى وهما ماتم إكتسابهما عبر تاريخ الحركة الوطنية، دون أن تعمل بوعى لتنمية هذا الرصيد وإتخاذ الأجراءات اللازمة لصيانته وتطويره، وهو الرصيد الذى يقوم الأصوليون الأن فى السودان بتحطيمه من خلال تعديل المناهج الدراسية والجامعية، وتغيير النظم التعليمية برمتها. ومن بينها أيضا أن تاريخ الصراع بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، قد حسم دوما لصالح القوى التقليدية، لضعف القاعدة الأجتماعية للقوى الديمقراطية، وعجزها عن بناء نفسها كقوة سياسية كبيرة، خاصة مع افتقاد السودان لقاعدة صناعية متقدمة، وانعدام وجود السلطة المركزية، وشيوع العلاقات القبلية، والعشائرية والطائفية، التى تتمسك بها الأحزاب التقليدية، كوسيلة مضمونة للحفاظ على هيمنتها، وتوسيع نفوذها، واكتساب الولاء لقياداتها. وقد ترافق مع ذلك وكرسه أن آليات التشريع وإجراءاته وسلطته، ظلت مسخرة منذ عهد الاستقلال وحتى انقلاب «البشير» لخدمة الأحزاب والمؤسسات التقليدية، وخدمة سيطرتها على السلطة وتمكنها منها.

ومن بين أسباب الأخفاق أيضا، أن التجارب الديمقراطية الثلاث، قد ظهرت فى السودان فى ظروف إقليمية دولية غير مواتية، حيث ألقى الحكم الإستعمارى بظله على الفترة الأولى، وسادت الأنظمة الشمولية فى دول الجوار ودول العالم الثالث، واحتدمت الحرب البارده بين المعسكرين الغربى والشرقى، وأمتد أثر ذلك على الفترتين الديمقراطيتين الثانية والثالثة.

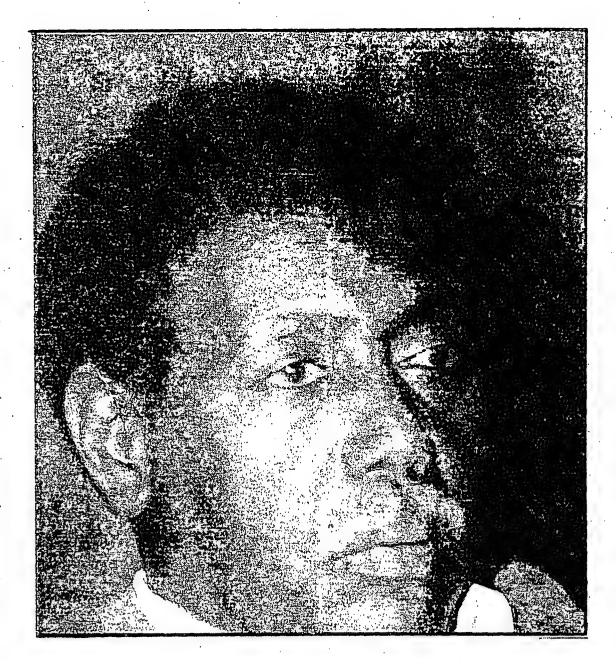
المدنيون والعسكر

من بين مبررات الاخفاق أيضا عجز المؤسسة العسكرية عن النمو والتطور، اللذين لايتوافران لها إلا فى ظل الاستقرار السياسى وفى ظل الديمقراطية ، وإستغلال المدنيين فى الأحزاب السياسية لبعض أفراد فى القوات المسلحة، لمواجهة عجزهم عن مواجهة مشاكل البلاد بتدبير إنقلابات عسكرية، تكون غالبا ضد التيار العام داخل القوات المسلحة، فكل الانقلابات العسكرية فى السودان، كانت من منع الحزبيين الذين إستغلوا القوات المسلحة لوصول الى السلطة. ومن بين تلك المبررات أيضا الفشل فى إنجاز دستور يرضى طموحات الأقلية والأكثرية.

كيف يمكن كسر الحلقة الشريرة فى تاريخ السودان التى تبدأ بانتفاضة شعبية تقود الى الديمقراطية وحكم نيابى يطيح به إنقلاب عسكرى؟

تنوعت إجابات الندوة حول هذا التساؤل، لكنها أجمعت على أنه ليس بوسع قوة سياسية واحدة، أن تلعب منفردة دورا فى كسر هذه الحلقة. ومن بين هذه الإجابات الدعوة لتأسيس مشروع حضارى متكامل، يجمع بين الديمقراطية والحكومة الفعالة والمشاركة الحقيقية ويربط ربطا وثيقا بين الديمقراطية وعمليات التحديث وقضايا التنمية بما يضمن تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية ، ووضع المهمشين فى مراكز الاهتمام وإنصافهم، والتوزيع العادل لموارد الدولة الاقتصادية.. ومن بينها الدعوة لمشاركة القوى الحديثة فى السلطة وفى صنع القرار، وتشكيل حزب سياسى جديد يضم القوى الحديثة من النقابيين والمستقلين يكون برنامجة الإيمان بالديمقراطية والوحدة الوطنية واحترام حقوق الانسان والالتزام بمبدأ فصل الدين عن الدولة وتأكيد حق المواطنة والمساواة بين جميع المواطنين. وضرورة تجديد الخطاب الحزبى على صعيد الاجتهادات الفكرية والنظرية وإعادة بناء بنيته التنظيمية لإشاعة الديمقراطية فى مؤسساتة الداخلية، والإعتراف بأخطاء الماضى لتجنبها والإستفادة منها فى الحاضر والمستقبل. وصياغة دستور ديمقراطى يصون الحريات والحقوق الأساسية والديمقراطية، وسن قانون للإنتخابات يعطى وزنا أكبر لمناطق الوعى ، مع الحفاظ على مبدأ صوت واحد لكل مواطن، وحل مشكلة القوميات ، بتوسيع قاعدة الحكم المحلى وضمان أوسع سلطات ممكنة للادارة المحلية، والاعتراف بالتنوع الجنسى والدينى والثقافى كأساس لاستقرار السودان ووحدته، وضمان مبدأ الاقتسام العادل للثروة بين الأقاليم، ومبدأ المشاركة فى السلطة على المستوى الفيدرالى، وضمان كرامة المواطنين بعدم التمييز بينهم، والمساواة بينهم فى المواطنة، وتطوير ثقافة ولغات المجموعات الوطنية، وإعادة تنظيم جميع أجهزة الخدمة المدنية والعامة فى المستقبل.

وفى المناقشات، كما فى الأبحاث، حظى «إعلان نيروبى»، الذى وقعته الحركة الشعبية والجيش الشعبى وأحزاب الأمة والاتحاد والشيوعى، وتجمع الأحزاب الجنوبية والمؤتمر الأفريقى، والقيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية وشخصيات قومية، فى



د. حيدر ابراهيم علي

إبريل الماضي، باتفاق عام على اعتباره نقطة تحول لصياغة القوى السياسية لنموذج «تنويري بديل» يحسم الخلافات الجوهرية، ويؤسس لبرنامج التغيير القادم، حيث توصلت قوى التجمع الوطني الديمقراطي المعارضة، الى اتفاق شامل حول جميع بنود الدستور الانتقالي وحسمت كل القضايا المعلقة بشأنه، بنص إعلان نيروبي على اعتبار المواثيق والعهود الدولية المعنية كحقوق الأنسان، جزءا لايتجزأ، من القوانين السودانية، ويبطل أي قانون يصدر مخالفا لها، ويعتبر غير دستوري، ويكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين، تأسيسا على حق المواطنة، واحترام المعتقدات والتقاليد، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة، ويلغى كل قانون يصدر مخالفا لذلك، ويعد غير دستوري.

منبر للحوار

لم تخل الندوة من عيوب مثيلاتها من الندوات والمؤتمرات العربية، وهي التكثيف الشديد في البرنامج، وكثرة عدد الأبحاث المطروحة للمناقشة، واختلال التوازن بين الوقت المتاح لعرض الأبحاث، والوقت المتاح للمناقشة. كما أن المداخلات قد تحولت أحيانا الى مبارزة بين السياسيين والمثقفين حول تبادل الاتهام بالتقصير والعزوف عن المشاركة، وبين الفصائل السياسية المختلفة التي شاركت في الندوة، حول تبرير الممارسات التاريخية لكل منها. الا أن ذلك لم يقلل من أن الندوة كانت عملا رياديا، جمعت للمرة الأولى بين «السياسي» و«الثقافي» وبين «التاريخي» و«الآني»، وأتاحت فرصة نادرة لكل المدارس السياسية والفكرية السودانية، وكل القوميات والأجناس والأديان، للإلتقاء والحوار الشامل حول مستقبل السودان، وهي إحدى المهمات الأساسية التي أنشئ من أجلها قبل عام في القاهرة، مركز الدراسات السودانية»، الذي أكد رئيسه الكاتب والمثقف الكبير د. «حيدر ابراهيم علي» أنه مؤسسة مستقلة، تسعى لأن تكون منبرا جديدا ومبتكرا لعناصر المجتمع المدني في السودان، تلتقي فيه كل التيارات والمدارس الفكرية والسياسية لتتحاور، وتتدرب على الديمقراطية، وعلى احترام حق الاختلاف.

وفضلا عن هذه الجوانب، فقد أثرى الممارسون للعمل السياسي في السودان، الندوة بشهاداتهم، التي قدموها، فأكدت بعض الأطروحات النظرية، أو عدلت فيها أو أضافت اليها وجاءت الشهادات- التي لم تكن مدرجة في البرنامج الأصلي للندوة، لتتمم مواقف هؤلاء السياسيين، في ضوء المتغيرات السودانية والدولية، ليمكن التوصل لحلول عملية لتجربة الديمقراطية في السودان وفي هذا السياق تميزت الشهادتان اللتان قدمهما ممثلا الحزب الشيوعي **«التيجاني الطيب»** وحزب الأمة **«حسن أحمد الحسن»** بالجرأة والشجاعة في نقد الذات، والرغبة في الاستفادة من أخطاء الماضي.

قال **«التيجاني الطيب»** أن الحزب الشيوعي السوداني أخطأ في تحفظه على إتفاقية فبراير ١٩٥٣، بين مصر وبريطانيا بشأن فترة الحكم الذاتي، التي يعقبها استفتاء يحسم مسألة استقلال السودان أو إرتباطه مع مصر، وكان هذا التحفظ يعبر عن ضيق الأفق ويقلل من النضال العنيد للشعب السوداني لنيل حريته السياسية. كما أخطأ الحزب الشيوعي في مشاركته في انتخابات المجلس المركزي، في عهد ديكتاتورية عبود في أواخر عام ١٩٦٢، وبرغم استعدادنا للتضحية فإن الجماهير لم تتجاوب معنا في هذا الموقف، الذي نسينا فيه مزاج الجماهير السودانية، وتمسكنا بالنصوص، وبتجارب من ظروف اخرى، قام بها البلاشفة في روسيا القيصرية. كما أخطأ الحزب الشيوعي في موقفه من الديمقراطية بعد إنقلاب نميري، حيث تحالف معه لفترة قصيرة، وصمت الحزب على انتهاكات فظة لحقوق الإنسان، واعتقال العديد من الشخصيات السياسية، وعندما وقع إنقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ لهاشم العطا، أيد الحزب إطلاق سراح الشيوعيين، مع الابقاء على غيرهم داخل السجون. ويضيف التيجاني الطيب لم ندرك أن الديمقراطية لاتتجزأ، وخضعنا للفكرة التي سادت آنذاك، ورأت في الديمقراطية الليبرالية أداة في يد الرأسمالية والامبريالية والقوى الرجعية المحلية، وتغاضينا عن مبدأ رفض العقلية الإنقلابية كمنهج، حتى لإحداث تغييرات ثورية إشتراكية.

واعترف **«حسن أحمد الحسن»** ممثل حزب الأمة، بأن علاقة المكايدة بين حزبي الأمة والاتحادي، أضرت بالمسار الديمقراطي في السودان، كما اعترف بخطأ الحزب في عدم القبول «بمبادرة السلام السودانية» التي وقعها الاتحاديون مع الحركة الشعبية، وكان الدور الذي لعبه حزب الأمة في عرقلة مرورها في البرلمان، أحد أهم الأسباب التي مهدت لانقلاب يونيو ١٩٨٩. كما قال حسن أن الحزب أخطأ في صياغة علاقاته بالأشقاء وخاصة في مصر، التي اتسمت علاقات حزب الأمة بها دوما بالتوتر والتوجس والشك.

ولعل أهم ما كشفت عنه هذه الندوة، هو التطور الايجابي لدى النخبة السودانية، في قبول الآخر، والرغبة في التواصل معه، والتحفظ تجاه عقلية الإقصاء والاستبعاد، واتهام الآخر في مقاصده، أو وطنيته، لمجرد أنه يختلف. فباخلاص الجميع لوطنهم، ورغبتهم وشوقهم لتحرره وتقدمه، كانت القاسم المشترك لحوار النخبة السودانية.

المغــرب
تحالف اليسار يفوز فى الانتخابات المغربية

حسين عبد الرازق

فى مشهد يناقض السياق العام فى أوطان الأمة العربية، عاشت المغرب خلال الأسابيع الماضية تجربة انتخابات ديمقراطية (نزيهه) متعددة الاحزاب ، تشكل مع التطورات الديمقراطية الأخيرة فى الاردن ، وانتخابات اليمن ، شذوذا - إيجابيا - عن القاعدة العامة السائدة فى الوطن العربى من المحيط الى الخليج ، حيث تسود الانظمة القمعية التى تغتصب السلطة وترفض الديمقراطية ، وأى صورة من صور المشاركة أو تداول السلطة .

ورغم أن التجارب الثلاث «اليمن - الاردن - المغرب» تعيش ديمقراطية من نوع خاص ، لا تتفق بصورة كاملة مع القواعد الديمقراطية الصحيحة التى تعارفت عليها البشرية ، الا أن ما حدث يعد تطورا هاما يحسب لجانب الديمقراطية.

لقد شارك فى انتخابات البرلمان المغربى الجديد عشرة أحزاب سياسية تنتمى الى كل ألوان الطيف السياسى .. .

١- **الاتحاد الدستورى** (حزب الرأسمالية المغربية - يمينى)

٢- **الحركة الشعبية** (حزب ذو نزعة بربرية - يمينى)

٣- **الحركة الوطنية الشعبية** (انشقاقا من الحركة الشعبية)

٤- **الحزب الوطنى الديمقراطى**(حزب كبار الملاك الزراعيين- يمينى)

٥- **التجمع الوطنى للاحرار** (حزب اجتماعى ديمقراطى - الوسط)

٦- **حزب التقدم والاشتراكية** (شيوعى - يسار - الوسط)

٧- **حزب الاستقلال** (وطنى اسلامى - يسار الوسط)

٨- **حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية** (اشتراكى - يسار)

٩- **منظمة العمل الديمقراطى** (ماركسى - يسار)

١٠- **حزب الشورى والاستقلال** .

ولم يقاطع الانتخابات من الأحزاب الأساسية إلا حزب واحد هو حزب الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية .

وجرت الانتخابات التى شارك فيها ٢٠٤٢ مرشحا تنافسوا حول ٢٢٢ مقعدا ، بين ٣ اتجاهات أساسية .



الملك الحسن الثانى..
جدلية الملك وإمارة المؤمنين

الاول : وضم أحزاب ما سمى **بالوفاق الوطنى** «الاتحاد الدستورى بزعامة **المعطى بو عبيد** - والحركة الشعبية بزعامة **مهند العنصر** -والحزب الوطنى الديمقراطى ، بزعامة **أرسلان الجديدى**» .. وهى الاحزاب اليمينية التى كانت تسيطر على البرلمان طوال السنوات التسع الماضية .

الثانى : وضم أحزاب «الكتلة الديمقراطية» المعارضة ، حيث خاض حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكى المعركة بقائمة موحدة (الاستقلال ١١٣ مرشحا ، والاتحاد الاشتراكى ١٠٧) بينما اختار حزب التقدم والاشتراكية (٢١٦ مرشحا) ومنظمة العمل الديمقراطى (١٦٩ مرشحا) خوض الانتخابات كل بقائمته الخاصة .. وتمثل بصورة عامة اليسار .

الثالث : حزب التجمع الوطنى للاحرار ويمثل الوسط .

وانتهت الانتخابات بتراجع أحزاب اليمين (أحزاب الأغلبية السابقة) والوسط ، وتقدم أحزاب اليسار والمعارضة .

فقد حصل حزب الاتحاد والاشتراكى على المركز الاول (**٤٨ مقعدا** مقابل ٣٤ من البرلمان السابق) ، يليه حزب الاستقلال (**٤٣ مقعدا** مقابل ٢٣ ، فى البرلمان السابق) ، وحصل حزب التقدم والاشتراكية على ٦ **مقاعد** مقابل ٢ فى البرلمان السابق ، ومنظمة العمل الديمقراطى على مقعدين مقابل مقعد واحد .. **أى أن اليسار قد حصل ٩٩ مقعدا مقابل ٩٠ مقعدا فى البرلمان السابق بزيادة ٣٣ مقعدا.**

بينما تراجع ما حصلت عليه أحزاب اليمين التى عرفت باسم أحزاب الوفاق الوطنى الى ٨٨ مقعدا، مقابل ١٠١ فى البرلمان السابق أى بخسارة ١٣ مقعدا .

كما تراجع حزب التجمع الوطنى (وسط) من ٣٨ **مقعدا الى ٢٨ مقعدا.**

وحصلت الحركة الوطنية الشعبية التى تخوض الانتخابات لأول مرة بعد انشقاقها عام ١٩٨٦ عن الحركة الشعبية على ١٤ مقعدا ، وحزب الشورى والاستقلال على ٣ مقاعد ، والمستقلون مقعدان .

ورغم الانتقادات الحادة التى أعلنتها الاحزاب المشاركة فى الانتخابات لسير العملية الانتخابية والطعون التى قدمت فى بعض الدوائر ، فلاشك أن هذه الانتخابات تعد نزيهه بمفهوم العالم الثالث ، خاصة فى ضوء التجارب السابقة فى المغرب .

وقد كان الوصول الى هذا القدر المعقول من حرية الانتخابات معركة سياسية طويلة وصعبة .

معركة الدستور

بدأت الخطوة الاولى بتعديل الدستور .

فقد طرح **الملك الحسن الثانى** مشروع دستور جديد للبلاد يمنح رئيس الحكومة صلاحيات أوسع، ويجعل الحكومة مسئولة أمام البرلمان والملك (بعد أن كانت مسئولة أمام الملك فقط) .،وبالتالى يعطى البرلمان صلاحيات أوسع ، ويؤكد على احترام حقوق الانسان، ويشكل مجلسا اقتصاديا يضع

• •

كيف نجح الحسن الثانى فى الهروب بالمغرب من ظاهرة «التطرف».

أحمد عثمان..الوسط



الخيارات العامة للبلاد ويضم قيادات حزبية ونقابية .. واعترضت أحزاب المعارضة المغربية على مشروع الدستور وتقدمت للملك بتعديلات جوهرية . وعندما طرح المشروع على الاستفتاء متجاهلا عددا من المطالب الأساسية **قررت ٤ من أحزاب المعارضة الاتحاد الاشتراكى - الاستقلال - الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية - منظمة العمل الديمقراطى) رفض الدستور ودعوة المواطنين لمقاطعة التصويت على الاستفتاء** والذى تحدد له ٤ سبتمبر ١٩٩٢ ، بينما اختار الحزب المعارض الخامس «حزب التقدم والاشتراكية » دعوة المواطنين للتصويت بنعم على مشروع الدستور .

وأعلن **أحمد عصمان (عثمان)** رئيس مجلس النواب المغربى ، أن مختلف المقترحات التى تقدمت بها الأحزاب المغربية حول مشروع الدستور الجديد قد تم تضمينها فى صلب التعديلات التى أعلنت فى نهاية شهر أغسطس .. وأن العاهل المغربى حينما تقدم بالتعديلات الدستورية الأخيرة ، وضع نصب عينيه التطورات التى عرفها المجتمع المغربى والتحولات التى عاشها خلال العقد الأخير.

وألقى **الملك الحسن الثانى** بيانا فى اليوم السابق للاستفتاء، أي يوم الخميس ٣ سبتمبر ١٩٩٢ ودعا فيه المغاربة للتصويت ب(نعم) فى الاستفتاء على الدستور الجديد، وانتقد بشدة الذين قرروا المقاطعة.

،جاءت نتيجة الاستفتاء طعنة نافذة لحلم الديمقراطية وحرية الانتخابات. فقد أعلنت وزارة الداخلية أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات (١١,٤٦٦,٣١٤) من ١١,٨٤٠,٣٨ ناخبا مسجلا بنسبة ٩٧,٩٥٪ (!!) اعترض منهم على مشروع الدستور المعدل ٤٨٤٤ فقط، أى أن ٩٩,٩٨٪ من المغاربة قد وافقوا على الدستور الجديد الذى تعارضه ٤ من أهم الأحزاب المغربية!!

وقد وصف حزب الاستقلال هذه النتيجة قائلا..« أن نسبة ٩٧,٩٥٪ من المقترعين غريبة، ولم تضع فى حسابها مناضلى الأحزاب والنقابات والجمعيات التى أعلنت عدم المشاركة.ولم تضع في حسابها من مات من المسجلين ولا من سافر ولا من مرض ولا من تكاسل أو رفض التصويت... » وحمّل الحزب الأجهزة الإدارية مسئولية ماوصفه ب **«الانتكاسة الديمقراطية»**.

وقال عبد الرحمن اليوسفي الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأحد القادة التاريخيين للحركة الوطنية المغربية ضد الاستعمار الفرنسي. «كنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نتمنى ألا تؤدي الاستفتاءات في المغرب إلى النتائج التي كانت تسجل في السابق، خصوصا أن الرأى العام المغربي يتطلع إلى طى الصفحة ووضع حد للممارسات القديمة..

إن هذه النتائج ستشكل مفاجأة للرأى العام الدولي، ونحن نأسف لذلك، لأن مختلف الأوساط الدولية لاتزال غير مقتنعة بحدوث تطور في العملية الديمقراطية في بلادنا..»..

التزوير ..والنجاح

ورغم رد الفعل السلبي من القوى السياسية والنقابية الشعبية في المغرب، فقد قررت خوض تجربة جديدة في محاولة لشق الطريق أمام التطور الديمقراطي. فعندما أعلن عن إجراء الانتخابات البلدية في المغرب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٢ قررت الأحزاب الرئيسية حكومية ومعارضة خوض هذه الانتخابات، باستثناء **حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية** (برئاسة عبد الله ابراهيم) والذي قاطع كل الانتخابات منذ انقسام الحزب إلى الاتحاد الوطني والاتحاد الاشتراكي، كما قاطعها **حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي** (وهو انشقاق حديث عن الاتحاد الاشتراكي.)

وفسر الاتحاد الاشتراكي خوضه لهذه الانتخابات، باعتبار أن ذلك الموقف «ينسجم مع توجهات الحزب في بناء الديمقراطية وسيادة القانون..وأنه يخوض المعركة لإنقاذ **الشعب من القهر والاستبداد والاستعباد**» واعترف **عبد الرحمن اليوسفي** بوجود صعوبات بسبب تخفظ المواطنين على المشاركة في الانتخابات وعدم حدوث انفراج سياسي يذكر.

وقال محمد بوستة زعيم حزب الاستقلال أن حزبه يخوض المعركة بهدف «**قطع الطريق على كل مظاهر الفساد والتزوير، ومحاربة مافيا الاستغلال والمتاجرين بمصالح الشعب**». وأعلن الحزب عدم ثقته في حكومة «**محمد كريم العمراني**» التي برهنت أن الشعب لايطمئن إلى دورها في الإشراف على نزاهة الانتخابات، كونه يدرك أنها تتبنى التزييف وتشيد به..»

وطالبت أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال ومنظمة العمل الديمقراطي في مذكرة إلى «**أحمد رضا جديرة**» الذى رأس اللجنة الوطنية المكلفة بالسهر على تنظيم انتخابات نزيهة بضرورة «تصحيح قوائم» الناخبين، والغاء التسجيلات المخالفة للقانون، ومعاودة النظر في التقطيع (التقسيم) الإدارى، واستتباب مناخ الانفراج».

كما شنت الأحزاب حملة ضد المرشحين غير المنتسبين إلى أحزاب (المستقلين) متهمة إياهم بأنهم ينتسبون **لـ«حزب سري»**..«إن أكذوبة غير المنتسبين إلى الفعاليات السياسية انفضحت في انتخابات عام ١٩٧٧». ولايمكن أن تنطلي على الشعب في العام ١٩٩٢، وذلك في إشارة واضحة إلى **حزب التجمع الوطني للأحرار** الذى تكون من المستقلين بعد الانتخابات ورأسه **أحمد عصمان** رئيس البرلمان، وهى الظاهرة التى تكررت مع كل انتخابات برلمانية في المغرب تقريبا. وقد بلغ عدد المرشحين المستقلين في هذه الانتخابات ١٧١١٧ مرشحا انتشروا في ٨٢.٧٦٪ من الدوائر الانتخابية وعددها ٢٢٢٨٢ دائرة. وكان إجمالي المرشحين ٩٣.٧٧٣. **وقد لوحظ أن الأحزاب السياسية جميعها لم تستطع أن يغطي أيا منها بمفردة كافة الدوائر**، وتراوحت نسبة مرشحى كل حزب ما بين ٢٠٪ و٦٠٪.

وأنحت أحزاب المعارضة باللوم على «**تجار وسماسرة المخدرات الذين نزلوا بثقل مالي في هذه الانتخابات**» متهمة الحكومة بدفعهم للنزول كمستقلين في الانتخابات. واضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرار بمنع ٤٠ من المرشحين لتورطهم في الاتجار بالمخدرات.

«الاتحاد الاشتراكي».. يصمد في المعارضة منذ عام ١٩٦٣.. ويحقق الفوز عام ١٩٩٣

كانت هذه الانتخابات هي أول انتخابات في المغرب منذ ٨سنوات. وكان هناك رهان على تحقيق قدر من النزاهة فيها ولكن النتائج كانت سلبية أيضا.

فالتدخل الإداري السافر، وأعمال العنف التى سادت المعركة الانتخابية، واستخدام الأموال لشراء الأصوات،شكك في مصداقية ونزاهةالانتخابات.

ولم يكن مفاجأة في ضوء ذلك- أن تفوز أحزاب الإدارة بأكبر نسبة من المقاعد..فيحصل التجمع الوطني للأحرار على ٤٩٠٠ مقعد يليه المستقلون الذين حصلوا على أكثر من ٣٠٠٠ مقعد والاتحاد الدستوري ٣٠٠٠،فحزب الاستقلال (معارضة) ٢٨٣٣، فالحركة الشعبية ٢٥٢١، فالحركة الشعبية الوطنية ٢١٥٠، فالحزب الوطني الديمقراطي ١٦٣٣ فالاتحاد الاشتراكي ١٤٥٦ فالتقدم والاشتراكية ١٧٦. وكانت نسبة التصويت أكثر معقولية من الاستفتاء، وحيث ذكرت الحكومة أن نسبة الذين شاركوا في التصويت ٧٥٪.

ورغم فوز أحزاب الادارة، والاتهامات بالتزوير، **فكان واضحا أن نسبة التدخل الادارى والحكومي قد تراجعت. وأن المعارضة حققت تفوقا واضحا في المدن**.فالاتحاد الاشتراكي مثلا الذى احتل الموقع الثامن من مجمل النتائج، كان ترتيبه في المدن الثانى، وسيطر على المجالس البلدية في **الدار البيضاء، والرباط وأجادير**. وقد حصل الحزب (الاتحاد الاشتركى) على ثلاثة أضعاف المقاعد التى حصل عليها عام ١٩٨٣.

تأجيل انتخابات البرلمان

بانتهاء الانتخابات البلدية ومشاركة الاحزاب الرئيسية فيها، وما أسفرت عنه، من نتائج اعتبرها بعض المعلقين أقرب إلى «**لاغالب ولا مغلوب**» فتح الباب أمام المعركة الحاسمة.. معركة الانتخابات التشريعية.

وكان مقررا أن تجرى هذه الانتخابات في نهاية شهر أبريل إلا أن الحكومة أضطرت لتأجيل الانتخابات حتى ٢٥ يونيه في محاولة لتحقيق نوع من الوفاق الوطني وتفادى أزمة واضحة بين أحزاب المعارضة الشعبية والأحزاب الحكومية.

* فقد لجأت أحزاب المعارضة الرئيسية (**الاتحاد الاشتراكي- الاستقلال-**

التقدم والاشتراكية - منظمة العمل الديمقراطي) إلى تجميد عضويتها في لجنة الانتخابات، احتجاجا على عدم تجاوب الحكومة مع مطالبها الأولية لضمان قدر معقول من نزاهة الانتخابات وتحقيق الوفاق الوطني.

وكانت هذه الأحزاب قد طالبت بستة مطالب هي:

١- إعادة النظر في قوائم الناخبين لتنقيتها من الموتى والمهاجرين والأسماء المكررة..

٢- الغاء التقسيم الإداري واعادته على أسس موضوعية صحيحة.

٣- نشر النتائج الكاملة للانتخابات البلدية.

٤- اجراءات عقابية واضحة لمنع استخدام الأموال في التأثير على الناخبين.

٥- الإفراج عن المعتقلين السياسيين، كخطوة ضرورية لتحقيق انفراج ووفاق سياسي.

٦- معاقبة كل من يقحم اسم الملك أو العائلة الملكية في الحملة الانتخابية أو يدعي الكلام باسم الملك، أو يقدم نفسه بصفته مرسلا من قبل الملك للترشيح، أو الزعم بترجيح الملك لهذا الحزب أو الجماعة أو تلك.

وكان المحرك لهذا التجميد هو **الاتحاد الاشتراكي** الذي أعلن انسحابه من لجنة الانتخابات عقب تثبيت محكمة الاستئناف الحكم على **«نوبير الأموي»** الأمين العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل- أقوى المنظمات النقابية في المغرب- وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، بالسجن لمدة عامين بسبب اتهامه حكومة رئيس الوزراء السابق **«عز الدين العراقي»** بالفساد، فقد اعتبر الحزب هذا الحكم، حكما سياسيا، في ضوء الأوضاع الخاصة للقضاء المغربي. وكما **قال عبد الرحمن اليوسفي** « إن سجن الأموي موجه ضدنا، ويرمي إلى معاقبتنا وإلحاق الضرر بنا».. لقد تعاملنا مع هذه القضية لأكثر من تسعة أشهر (تاريخ الحكم الابتدائي والقبض على الأموي) بصبر ورباطة جأش واضعين آمالنا في القضاء في عهد الدستور المعدل..ولكن» وقام المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي بزيارة «الأموي» في سجن «سلا» شمال الرباط. كما نظمت النقابات تجمعات للمطالبة بالإفراج عن الأموي. وتلا ذلك تجميد أحزاب المعارضة الأخرى لنشاطها في لجنة الانتخابات.

وقالت الأحزاب في مذكرتها للحكومة «يؤسفنا أن نسجل أن جملة من القرارات تم الاتفاق عليها بتوجيهات من ملك البلاد لم تنفذ حتى الآن.».

وحش الدار البيضاء

* وكان السبب الثاني لتأجيل الانتخابات هو حالة التوتر الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته المغرب في ظل سلسلة الإضرابات المتقطعة التي دعت إليها ونفذتها بنجاح الاتحادات النقابية المركزية الثلاث (هناك تعددية نقابية قديمة في المغرب)..**الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغل، والنقابة الوطنية للتعليم الجامعي**..في قطاعات التعليم والصحة، وعدم قدرة الحكومة على الاستجابة للمطالب العمالية بحجة صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تدهورت بسبب الجفاف، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف إعادة جدولة ديون المغرب.

* أضيف إلى ذلك سبب ثالث عرف باسم **«قضية العميد ثابت»** وهو أحد كبار ضباط الأمن في المغرب والذي اتهم باغتصاب مئات الفتيات والسيدات واختطافهم وحجزهم واستخدام العنف لتنفيذ جرائمه. وقد حكم عليه بالإعدام وحكم بالسجن على عدد من كبار معاونيه في الأمن. وقد هزت هذه القضية المجتمع المغربي بعنف. كما هزت سمعة الأمن والحكم أيضا. وكما قال أحد المراقبين وقتها، فإن قضية **«وحش الدار البيضاء»** وهو الإسم الذي اشتهر به العميد ثابت، **أسقطت «جدار برلين».أي حاجز الخوف الذي كان يحكم علاقات الناس بأجهزة الأمن. خصوصا أن ملاحقة عمداء وضباط الأمن المتورطين في الفضيحة أظهرت مشاعر ارتياح واطمئنان إلى إمكانية ملاحقة أي مسئول في أي جهاز أمني اذا اعتدى على المواطنين.**

ولم يكن الحكم قادرا على خوض غمار معركة انتخابية عشية هذه الفضيحة، وكان يحتاج إلى وقت بعد صدور الحكم لينسي الناس.

ولم يكن صدفة **أن الملك الحسن الثاني** قد تطرق إلى هذه الفضيحة في نفس البيان الذي أعلن فيه تأجيل الانتخابات قائلا..« هناك خمسة أو ستة رؤوس عليهم أن ينسحبوا على رغم أنهم لم يمثلوا أمام القضاء. ولم يذكرهم القضاء، ولكن أنا أعرفهم، وعليهم أن يغادروا جهاز الشرطة.»

* السبب الرابع هو تصاعد الحملة من المعارضة ضد الفساد وتركيزهم على هذه القضية، سواء الفساد الخلقي أو الفساد المالي.

حياد الملك

وقد أثمر ضغط أحزاب المعارضة. فأعلنت الحكومة عن سلسلة من الإجراءات لتوفير إمكان اجراء انتخابات نيابية نزيهة نسبيا.

فاتخذت اجراءات عملية لضبط جداول الناخبين وتنقيتها ووضعها رهن لجان مراقبة الانتخابات لضمان عدم وجود أسماء وهمية أو أشخاص متوفين.

كما أعلن **الملك الحسن الثاني** أن المطالب التي تقدمت بها الأحزاب «وجيهة **وستؤدي إلى السبل السليمة لإجراء انتخابات تطبعها النزاهة والشفافية**».

وتقرر إصدار بطاقات انتخابية جديدة، وإعادة التقسيم الإداري، ووضع إجراءات محددة لمراقبة صرف الأموال واستخدامها في الحملات الانتخابية.

وعادت أحزاب المعارضة لممارسة دورها في لجنة الانتخابات.

* *

معارك الديمقراطية..من الاستفتاء على الدستور ..إلى الانتخابات البلدية..إلى الانتخابات الديمقراطية..

** ** **

وكانت هذه هى الخطوة الأولى فى تحقيق النتائج الإيجابية التى حصلت عليها أحزاب المعارضة (اليسارية خاصة).

وجاءت الخطوة الثانية فى شكل برنامج انتخابى مشترك لإنقاذ البلاد «لتجاوز الأزمة المتراكمة للحفاظ على استقرار البلاد وتجنيبها كوارث التفكك والإنحلال وانسداد الآفاق». يقوم على تكييف دور الدولة والقطاع العام والجماعات المنتخبة مع مقتضيات التنمية. وإصدار ميثاق وطنى للتنمية المناطقية، وتعزيز البعد الاجتماعى فى سياسة الدولة، والاهتمام بقطاعات الخدمات، خاصة الصحة والتربية والسكن والعمل.

ثم نجاح حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى، قطبى المعارضة الرئيسين خوض الانتخابات بقائمة واحدة تضم مرشحا واحدا لكلا الحزبين فى كل دائرة.

وأخيرا اتخاذ مؤسسة العرش موقف الحياد الحقيقى بين الأحزاب .فكما قال **الملك الحسن الثانى**، أحد أذكى اثنين من حكام العرب. **«إننى حرّمت الغش على نفسى وجعلته حراما بينكم. فحرام عليكم أن تحاولوا الغش، أو أن يحاول أحد منكم الغش فى مسئولية كمسئولية الانتخابات. نزهت نفسى عن التدخل فى الانتخابات، لأن الملك فوق الجميع وأب للجميع..».**

خصوصية مغربية

ورغم نجاح المعارضة، (الاشتراكية خاصة) فى انتخابات المغرب، إلا أنه يجب النظر إلى هذه النتائج فى ضوء الخصوصية المغربية، ودون إغفال الدلالات العامة لهذا النجاح.

* فهناك أولا- وقبل كل شيء- الطبيعة الخاصة للمغرب فى ضوء **دور الملك الحسن الثانى**، هذا الدور الذى أصبح- بعد سلسلة من الاضطرابات والخلافات- محل اعتراف وقبول وتسليم للجميع. فالملك ودوره وسلطاته محل تسليم من الجميع الآن، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وهو ملك يجمع بين كونه ملكا دستوريا، وأميرا للمؤمنين فى نفس الوقت، أو كما سماه أحد المعلقين **« جدلية الملك وإمارة المؤمنين»**. والبعد الدينى- أساسا- هو الذى يعطى الملك صلاحياته الواسعة.

وبالتالى فالتعددية السياسية فى المغرب تقف عند حد تغيير الأغلبية البرلمانية والحكومة دون تغيير الحكم واختياراته الاستراتيجية.



عبد الكريم العمرانى
رئيس الحكومة التى أجرت الانتخابات

* وفى ظل هذه الخصوصية، حرص الملك الحسن على توفير التعددية. ونجح خلال العديد من المصاعب والأزمات على حصار العنف وتصفيته بفتح قنوات حقيقية للصراع السياسى الذى لا يتجاوز السقف المتفق عليه وهو مؤسسة العرش.

والإصلاحات السياسية الأخيرة التى أدت إلى انتخابات ٢٥ يونيه ١٩٩٣، بما فى ذلك الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين، وإطلاق اسم «علال الفاسى» الأب الروحى لحزب الاستقلال على أكبر مشروع مائي فى البلاد قرب فاس، وتعديل الدستور، وضمانات نسبية لنزاهة الانتخابات- **ساهمت فى تهدئة التوتر السياسى، وعدم تنامى نفوذ وسلطة «جماعة العدل والإصلاح». التى يتزعمها الشيخ «عبد السلام ياسين»** وهى امتداد للتيارات السياسية الإسلامية التى تنتشر فى الجزائر ومصر والسودان وتونس، وتدعو لدولة دينية.

وكان **الملك الحسن الثانى** مصيبا عندما قال معلقا على أحداث الجزائر وتونس **..إن التطرف ينجم عن الكبت والحرمان..وأن نظام الحزب الواحد هو الذى أفرز هذه الظواهر، وهي صيغة سياسية أكثر منها دينية.»**

* وفي ضوء هذا الوضع فالمعركة الانتخابية بين اليمين واليسار دارت حول برامج إصلاحية، تركزت أساسا على قضية «الخصخصة» أوبيع القطاع العام ودور الدولة وقضية الديون والتضخم وقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان والأمن والفساد والآثار السلبية للجفاف وتنمية أقاليم الشمال الغربى والإصلاح السياسى والاقتصادى، دون الدخول فى قضايا استراتيجية.

*باختصار فإن الخصوصية المغربية ، تعنى أن هناك **«تداولا مقيدا للسلطة»** بين الأحزاب وبعبارة أخرى إمكانية **«المشاركة فى الحكم»**. وليس الحكم.

* بالإضافة إلي هذا كله ، فالأحزاب (أو التحالفات) الفائزة فى الانتخابات، لم ولن تحصل على الأغلبية فى البرلمان الجديد.

فأحزاب اليسار حصلت على ٦٩ مقعدا . (الأغلبية ١١١ صوتا) وأحزاب اليمين حصلت على ٨٨ مقعدا.

ثم هناك ١١٠ مقعدا يتم شغلهم بطريقة غير مباشرة في سبتمبر القادم عن طريق المجالس المحلية والغرف المهنية والنقابات العمالية. واحتمالات فوز اليمين بنسبة أكبر فيها نتيجة لنجاحها فى البلديات هو الأرجح..مما يفرض على أحزاب اليسار التحالف مع الوسط ممثلا فى التجمع الوطنى للأحرار لكى يحققوا أغلبية ١٦٦ مقعدا.

وأيا كانت ما ستنتهى اليه التحالفات والتى سيتم على أساسها تشكيل الحكومة فى أكتوبر القادم. فمما لاشك فيه أن فوز أحزاب المعارضة المغربية (اليسار ويسار الوسط) وتقدمها جميعا بلا استثناء دليل على أن اليسار قادر على تحقيق نجاحات إذا مافهم بدقة أوضاعه الداخلية أكثر من الانشغال بما يجرى على الساحة العالمية والبكاء على أطلال الاتحاد السوفيتى وانهيار الاشتراكية.

كما أن نتائج الانتخابات شهادة لمبدئية وصمود «الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية »حزب المهدى بن بركه ومحمد البصرى وعبد الرحمن اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازعى ونبير الأموى «الذى أصدر الملك منذ أيام قرارا بالعفو عنه»، ومئات وآلاف من المناضلين الذين انتموا دائما للشعب وظلوا منذ عام ١٩٦٣ فى صفوف المعارضة اليسارية.

● ●

قضية «وحش الدار البيضاء» تؤجل الانتخابات

في عدد «اليسار» الماضي كتب الدكتور عبد العظيم أنيس مقالا هاما حول الكويت والتطورات التي تشهدها في هذه الأيام والمشاكل الصعبة التي تواجهها بعد الغزو العراقي وحرب الخليج الثانية، وأشار د. عبد العظيم إلى ما سمي بـ«وثيقة أفراد الأسرة» وهي الخطاب الذي كتبه أحد عشر من أفراد أسرة الصباح الحاكمة وحاولوا رفعه الى أمير الكويت. ومن بين الذين وقعوا على هذه لرسالة الوثيقة أبي أمير الكويت وأي وزير الخارجية ووزير الاعلام السابق.

و«اليسار» تنشر نص الوثيقة التي تكشف عن جانب هام من الصراع السياسي الداخلي في الكويت.

١١ من أبناء أسرة الصباح يطالبون بالاصلاح السياسي والمالي!

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ زحفت الجيوش العراقية لتحتل الكويت. في أكبر كارثة سجلها تاريخنا منذ نشأة البلاد وتكوينها، وحل بنا ماحل خلال سبعة أشهر متواصلة انتهت خلالها الدولة الكويتية الأولى.

فمنذ أن استقر نفر من العتوب في أرض ابن عريعر بدأت لحظات شروق الأمل في الاستقرار والتوطن وتلمس مراطن الأرزاق في البر والبحر، وبذلك الاستقرار غرس الأجداد نواة تكوين الدولة. نعم، فقد أنست تلك الفترة من الزمن الجماعة مآسي الرحلة الرهيبة اللاهثة وراء الاستقرار والرزق، تلك المرحلة التي فقدنا فيها جدنا الكبير جابر ودفن رحمه الله وهو في طريق البحث عن الوطن.

لقد بدأ جدنا الكبير جابر الخطوة الأولى للهجرة العظيمة وكأنه يقول لأبنائه واحفاده ومن بعده، لقد سرت بكم من التبعية إلى السيادة، ومن التنقل إلى التوطن، ومن الفقر إلى الغنى، ومن التشتت إلى التوحد.

وأدرك والدنا صباح الأول رحمه الله هذه الخطوة وفهم معانيها ،فأدرك أن المسيرة لاتبدأ بدون رفاق لاتقل رؤيتهم وتطلعاتهم وطموحهم عما لديه.

وتعاقب على حكم الكويت أمراء من آل الصباح نذروا أنفسهم لهذه الأمة وصارعوا الأهوال والحروب والغزوات والصراعات الدولية والتكتلات حتى نجوا بالكويت وأهلها ووصلوا بها شاطىء الأمان. وبرز المؤسس الكبير المغفور له الشيخ مبارك الصباح طيب الله ثراه، وهو الذي حمى الكويت من أي غزو خارجي وحفظ الحكم فيها حتى وهو في قبره.. وبتعاقب الحكام تأتي تلك الحقبة المظيمة في تاريخ الدولة الأولى بحكم الشيخ عبدالله السالم رحمه الله الذي خطى الخطوة الجبارة الثانية لتكلمة مسار أسلافه في التطلع إلى الدولة الحديثة المستقرة والتي توجت بالعقد السياسي والاجتماعي بين الحاكم والمحكوم ليثبت لشعبه وأهله حكما مستقرا دائما وعادلا، تحكمه روح الشريعة وينظمه دستور سنة ١٩٦٢، حتى أصبحت الكويت في عهده عضوا دائما وعاملا في المجتمع الدولي.. وأصبحت الكويت في الثلث الأخير من القرن العشرين أغنى دولة في العالم، وعنصرا أساسيا في نمو وازدهار اقتصاده، ناهيك عن النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وتكوين



جابر الأحمد الصباح
أمير الكويت

احتياطيات الاجيال، وشروق دولة المؤسسات والقانون. لكن هذا الازدهار لم يستمر كثيرا، وسرعان ما بدأ العد التنازلي، ولم تعد الكويت متبوأة مركزها الذى عرفت به فى عالم المال، وكثرت تبعية تحمل النظام للأداء الحكومي، واستمر التدهور حتى جاءت فاجعة الثانى من أغسطس.

لكن لطف الله كان كبيرا، ووقف العالم لنصرتنا كدولة حضارية ديموقراطية دستورية، وتمسك العالم الدولى بنا حكاما تمثل الشرعية العادلة، وكان موقفه مرآة صادقة تعكس تمسك أهل الكويت بنا قبل كل شيء وتضحياتهم بأرواحهم وابنائهم واعراضهم ومالهم.. وتحررت الكويت والحمد لله فى السادس والعشرين من فبراير، لتعود الشرعية، وكلنا أمل بأن نكون قد استفدنا من تجارب الماضى، وأن نتعاضد سويا فى بناء الدولة الثانية أكثر نضجا وانتاجا وأداء، وأن نكون عند حسن ظن العالم الدولى والانسانى الذى ضحى لأجلنا، **لكننا وبكل أسف لانرى مجالا لهذه الآمال ضمن الطريق الذى يسير فيه نمط التفرد بالسلطة وتحميلنا كأبناء للنظام تبعية ذلك.**

لقد حاول نفر من ابناء عمنا وأخواننا الاجتهاد ولم شمل الأسرة فى إطار منظم دونما نتيجة.. فهل يعقل أن لايتشاور ابناء النظام فى مصيرهم وأمتهم وأن لايجتمعوا ليبحثوا ذلك فى مثل ما مررنا به من تجربة؟ وماهى الدروس التى تعلمناها، **وكيف لنا أن ندافع عن قرار أو رأى لأفراد السلطة نحن لم نستشر فيه، بل ولم نعرف عنه شيئا من قبل؟.** وهل للحكم فلسفة أو رؤية جديدة وواضحة بعد هذه المحنة؟. وهل علينا دائما أن نضع النظام درعا واقيا وساترا لأخطاء الحكومة بدلا من أن تكون هى الدرع الذى يقيه؟.

إننا كشريحة من ابناء النظام الحاكم مؤمنون بأن التفرد بالسلطة ومركزيتها هما الخطوة الأولى فى الطريق المعاكس لمسيرة جدنا الكبير جابر رحمه الله..

ونحن مطالبون فى أكثر من أى وقت مضى بإصلاح هذا المسار، وتقديم المشورة والنصح والضغط بما يحقق ذلك وضمن الاعراف والمفاهيم الدستورية والقانونية للدولة وفى إطار حقوقنا كمواطنين فيها هدفنا صيانة شرعية الحكم وهيبته والحفاظ عليه بالترفع عن الصغائر، والعدالة، والحيادية، والتطور، والرعاية، ونحن متفقون على:-

أولا: نبذ أى تمييز طائفى، أو عائلى أو مذهبي، وأن الكويت كل واحد، فيه المواطنون سواسية كما حدد الدستور ونظمت القوانين.

ثانيا: إننا نرفض التصنيف الفئوى للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى درجتين وندعو إلى توحيد الحقوق والواجبات للجميع.

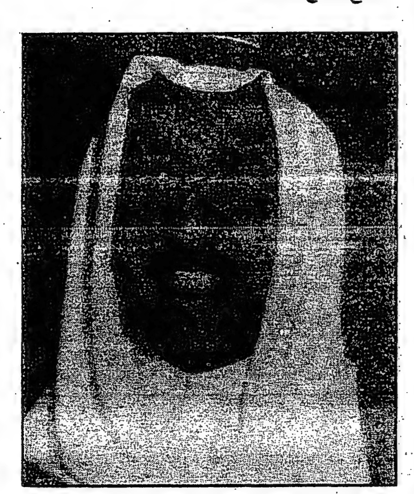
ثالثا: إننا نؤمن بأن الدستور الذى اتفق عليه أهل الكويت قد أنصف الحاكم والمحكوم ولابد من التمسك به والحفاظ عليه عقدا يجسد الشرعية والعدالة.

رابعا: إننا نعيش فى عالم متغير ومتطور، الإنسان محوره والمعانى الإنسانية والحضارية منهجه، ومن ثم فإن الحرية والديموقراطية مسألتان تتطلبان التوائم والتلاؤم معهما بعقل أكثر انفتاحا، ومنهج أكثر انضباطا وحيادية.

خامسا: إننا متفقون على أن توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها هدف من أهداف الحكم الأساسية وهى لاتتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخاب وتعميمه.

سادسا: إن الاتجاه الديموقراطى العالمى المعاصر يتطلب تهيأة واعية لمجتمع واع لحقوقه وواجباته الدستورية وهذا يتطلب وعيا كاملا لأبناء النظام- بالدرجة الأولى- وكافة

الشيخ صباح الأحمد





الشيخ جابر المبارك الصباح وزير الاعلام السابق

الشعب بالدستور والقوانين المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات، وضرورة أن يأخذ الإعلام الرسمى دورا أكبر فى تحقيق ذلك.

سابعا: ضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التى يحكمها نظام وبناء مؤسسى لايتغير بتغير الأفراد..

ثامنا: إن القانون وعدالته وحزمه صمام الأمان للمجتمع، ويجب أن يطبق القانون على الجميع ودونما تمييز أو مفاضلة، ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك به.

تاسعا: إننا نطالب بالحفاظ على مدخرات الدولة وصيانتها وتطويرها، ونرفض ماتتعرض له احتياطياتنا من هدر ونزف مع بداية الدولة الثانية وندعو إلى ضبط ذلك، فالحفاظ على المال العام جزء لايتجزأ من الحفاظ على الحكم نفسه.

عاشرا: إبعاد الحكم عن أى نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية، بل العمل على نبذ الصراعات التى ترتقى إلي البعد العائلى أو الطائفى أو القبلى والابتعاد الكامل عن أى ساحة انتخابية نأيا بالحكم عن أى شائبة، كما أننا لانرى مبررا لذلك ولم يكن الحكم مستهدفا من أحد قط.

حادى عشر: إننا مؤمنون بضرورة تشاور ابناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركتهم الرأى فى المسائل العامة والمهمة من خلال اجتماعات دورية ومنظمة.

ثانى عشر: إننا مؤمنون أن هناك احتياجات مختلفة للأسرة يتطلب بعضها المال وتحسين الوضع الاقتصادى ولذلك ندعو لإنشاء صندوق بعين من المال ليقوم بالأدوار المختلفة لمصلحة الأسرة والمجتمع.

استطلاع للرأى
حول
الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

تهتم الصحف والقوى والأحزاب السياسية ومراكز البحث بإجراء استطلاعات للرأى العام فى القضايا الهامة التى تشغل بال الناس.

ونظرا لأهمية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، وما يثيره من قضايا سياسية وديمقراطية واقتصادية واجتماعية، تتناول مجمل الحياة السياسية فى مصر، فقد قرر مجلس مستشارى «اليسار»- بناء على اقتراح من رابطة قراء اليسار فى الدقهلية- اجراء استطلاع للرأى بين قراء اليسار حول هذه القضية الهامة.

ويشمل الاستطلاع ٢٢ سؤالا، مطلوب من القارئ أن يجيب على كل منها بـ «نعم» أو «لا» وذلك عن طريق وضع علامة «✔» أمام الكلمة التى يختارها. وأن يتفضل بإرسال إجابته بالبريد على عنوان اليسار

مجلة اليسار ١٢٦ شارع السودان- إمبابة- جيزة

رقم بريدى ١٢٤١١

أو عن طريق الفاكس (٣٤٤٢٠١٣)

على أن تصل الإجابة فى موعد أقصاه ١٠ سبتمبر حتى تتمكن من نشر نتائج الاستطلاع فى عدد أول أكتوبر ١٩٩٣.

السؤال		
السؤال الأول هل توافق على النظام الحالى لانتخاب رئيس الجمهورية والذى يقوم على ترشيح مجلس الشعب بأغلبية ثلثى الأعضاء لاسم رئيس الجمهورية.. وطرح اسم المرشح لاستفتاء عام؟	نعم	لا
السؤال الثانى هل يعد هذا النظام نظاما ديمقراطيا؟	نعم	لا
السؤال الثالث هل يتفق هذا النظام مع التعددية السياسية والحزبية؟	نعم	لا
السؤال الرابع يطالب البعض بتعديل الدستور ليكون انتخاب رئيس الجمهورية (ونائبه) انتخابا مباشرا من بين أكثر من مرشح.. أى أن كل من يرغب فى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، يتقدم ببرنامجه للشعب.. ويفوز الحاصل على غالبية الأصوات. هل توافق على هذا الاقتراح؟	نعم	لا
السؤال الخامس عدل الدستور عام ١٩٨٠ لاطلاق المدد التى ينتخب فيها شخص واحد رئيسا للجمهورية بصورة متتالية، بعد أن كان لايجوز التجديد لرئيس الجمهورية إلا لمرة واحدة (١٢ عاما متصلة).. - هل ترى أن هذا النظام يحقق الاستقرار؟	نعم	لا
- أم تراه تأكيدا لسلطة الفرد؟	نعم	لا

السؤال السادس
هل ستدلى بصوتك فى الاستفتاء على انتخابات الرئاسة؟ — نعم — لا

السؤال السابع
إذ لم تشارك فى التصويت- فلماذا..
- هل لأنك ترى أن النتيجة مقررة سلفا؟ — نعم — لا
- هل لانك لاتوافق على انتخاب الرئيس مبارك.. ولاتجد بديلا؟ — نعم — لا
- هل لأنك تقاطع كل الاستفتاءات والانتخابات؟ — نعم — لا

السؤال الثامن
فى حالة تصويتك بنعم فى الاستفتاء فسيكون ذلك للأسباب التالية:
- لان مكانة مصر العربية والدولية تعززت وأصبحت ذات فعالية فى عهد الرئيس مبارك. — نعم — لا
- لأن سياسة الاصلاح الاقتصادى أدت الى تحسين الأوضاع الاقتصادية ومستوى معيشة المواطنين. — نعم — لا
- للتوسع فى الديمقراطية وحرية الصحافة وتكوين الاحزاب. — نعم — لا
- لانك تخشى أن يكون البديل هو قوى الارهاب المتسترة بالدين. — نعم — لا

السؤال التاسع
فى حالة تصويتك بلا فى الاستفتاء فسيكون ذلك للأسباب التالية:
- لأن السياسات الحالية أدت الى تبعية مصر للسياسة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. — نعم — لا
- لتدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية، وازدياد البطالة وارتفاع الأسعار، وعدم توفير الدولة للخدمات الضرورية وانتشار الفساد، وتدهور التعليم والصحة. — نعم — لا
- لغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة واستحالة تداول السلطة ديمقراطيا. — نعم — لا
- لأن استمراره فى الحكم واستمرار سياساته يؤدى الى استشراء الارهاب وتصاعده. — نعم — لا

السؤال العاشر
هل يعتبر الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية مسئولا عن سياسات الحكومة؟ — نعم — لا

السؤال الحادى عشر
هل هناك فرق بين سياسات الرئيس حسنى مبارك وسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى؟ — نعم — لا

السؤال الثانى عشر
هل تؤيد السياسة الاقتصادية للرئيس حسنى مبارك والتى تسمى بسياسة الإصلاح الاقتصادى؟ — نعم — لا

السؤال الثالث عشر
هل ترى أن الفساد قد تحول الى ظاهرة عامة؟ — نعم — لا

السؤال الرابع عشر
هل توافق على أن الرئيس حسنى مبارك ليس مسئولا عن انتشار الفساد؟ — نعم — لا

السؤال الخامس عشر

هل تعتبر الاوضاع السياسية خلال الأثنتى عشرة سنه الماضية أوضاعا ديمقراطية صحيحة؟ نعم لا

السؤال السادس عشر

هل هناك مسئولية للرئيس حسنى مبارك ونظام حكمة فى إنتشار وتصاعد العنف والارهاب فى المجتمع؟ نعم لا

السؤال السابع عشر

اذا كنت معارضا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع السياسية فى ظل حكم الرئيس حسنى مبارك.. فهل توافق- رغم ذلك- على انتخابه لولاية ثالثة، باعتبار ذلك ضرورة لمواجهة خطر الارهاب المتستر بالدين؟ نعم لا

السؤال الثامن عشر

هل تتوقع أن يغير الرئيس سياسته التى طبقها طوال ١٢ عاما وينفذ برنامجا جديدا فى حالة انتخابه لفترة ثالثة (١٩٩٣- ١٩٩٩)؟ نعم لا

السؤال التاسع عشر

هل تعتبر التصويت بـ (لا) فى انتخابات الرئاسة نوعا من التصعيد والصدام مع السلطة يخدم مصالح الجماعات الإرهابية المتسترة بالدين؟ نعم لا

السؤال العشرون

هل توافق على أن هناك قوى خارجية مثل السعودية ودول الخليج والسودان وليبيا وإيران، وأقساما من الادارة الأمريكية تستهدف حكم الرئيس حسنى مبارك لتفتيت مصر؟ نعم لا

السؤال الواحد والعشرون

هل التصويت بـ (لا) للرئيس مبارك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يعنى التصويت بـ (لا) للارهاب وخطر الدولة الدينية؟ نعم لا

السؤال الثانى والعشرون

هل تابعت وجهات نظر الاحزاب المختلفة فى مسألة مبايعة الرئيس.. وهل وجدت أن أيا منها يعبر عن وجهة نظرك؟ نعم لا

- فى حالة اذا كانت الاجابة بنعم فأى الاحزاب يعبر عن وجهة نظرك فى هذا الموضوع؟

الوطنى	نعم	لا
التجمع	نعم	لا
الناصرى	نعم	لا
الوفد	نعم	لا
العمل	نعم	لا
حزب آخر:		

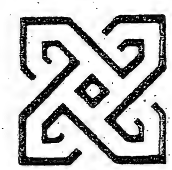
الاسم (اختياريا):

المؤهل الدراسى:

العمل:

السن:

مــركــز
ابن خلدون
للدراســات
الانمائيــة





الهيـئـة
المصـرية
العـامـة
للكتــاب



مؤسسة سعاد الصباح للتنمية الثقافية

تعلن عن

جائزة المغفور له الشيخ عبد الله المبارك للإبداع العلمى بين الشباب العربى.
جائزة د. سعاد الصباح للإبداع الأدبى والفكرى بين الشباب العربى.
جائزة الإبداع الفلسطينى فى الأرض المحتلة.

تهدف المسابقات الى تشجيع الإبداع العلمى والأدبى والفكرى بين الشباب العربى. وتقديم المبدعين الشباب للرأى العام العربى واكتشاف المبدعين من أبناء الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة.

المجــــالات:

الإبداع العلمى

١- الفيزياء (الطبيعة) ٢- الكيمياء ٣- الحاسبات الإلكترونية ٤- دراسات البيئة

الإبداع الفكرى

١- الشعر (دواوين) ٢- القصة القصيرة (مجموعات قصصية) ٣- الرواية (مائة صفحة أو أكثر)
٤- المسرحية (مائة صفحة أو أكثر). الدراسات الإنسانية حول موضوع (آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى)

الإبداع الفلسطينى

١- القصة القصيرة ٢- الشعر ٣ - الرسم ٤- الرواية ٥- المسرحية

الشــــروط: ١- لايتجاوز عمر المتقدم ٣٥ عاما. ٢- أن يكون مواطنا من إحدى الدول العربية أو الأفريقية. ٣- أن يكون العمل المقدم جديدا لم يسبق نشره أو تم نشره خلال العامين السابقين ٩١-٩٢ ٤- ألا يكون المتقدم للمسابقة قد فاز بإحدى جوائز الإبداع فى نفس المجال فى سنوات سابقة ٥- أن تقدم الأعمال للمسابقة فى موعد لايتجاوز ١٩٩٣/٨/٣١ من خمس نسخ مكتوبة على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة لإحدى الهيئتين المنظمتين للجوائز على العنوان المبين فى نهاية الإعلان. ٦- تقديم صورة البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر وصورة شخصية. ٧- بالنسبة للإبداع الفلسطينى يكون المتقدم للمسابقة من أبناء الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة - ويمكن للهيئات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة أن تتقدم للحصول على إحدى الجوائز على مجمل نشاطها فى رعاية الإبداع ودعم صمود الشعب الفلسطينى.

جوائز المسابقة: يمنح الفائزون الثلاثة الأول فى كل مجال من مجالات المسابقة الجوائز التالية.

جائزة مالية قدرها:

٣٠٠٠ دولار أمريكى للفائز الأول ٢٠٠٠ دولار أمريكى للفائز الثانى
١٠٠٠ دولار أمريكى للفائز الثالث شهادات تقدير وميداليات رمزية

- تقوم الهيئة المصرية العامة للكتاب بنشر الأعمال الفائزة وعرضها فى المعرض السنوى للكتاب فى القاهرة وتوزيعها فى أرجاء الوطن العربى.
- يدعى الفائزون للقاهرة لتسلم الجوائز فى احتفال خاص أثناء المعرض السنوى للكتاب بالقاهرة.

العناوين التى ترسل إليها الأعمال:

مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية
١٧ ش ١٢ ص.ب ١٣ المقطم - القاهرة

أو الهيئة المصرية العامة للكتاب
كورنيش النيل- القاهرة



فلسطينيان يرفعان يافطة
تناشد حماية القدس

من أجل انقاذ العملية التفاوضية من مرض انفصام الشخصية:

الولايات المتحدة تمهد "لمذبحة تنازلات" جديدة

حنا عميره

رسالة القدس

بعد ٢١ شهرا من المفاوضات، و١١ جولة تفاوضية، يمكننا حتى قبل الفحص والمراجعة، أن نقرر بصورة لاتقبل التأويل أو الشك بأن هذه العملية التفاوضية باتت تعاني، حسب مصطلحات علم النفس، من مرض انفصام الشخصية. وقد برزت هذه الحالة بصورة جلية بعد قيام الجانب الأمريكي بممارسة دور الشريك الكامل وتقديم ورقته الأولى بتاريخ ١٢ آيار أي مع نهاية الجولة التاسعة، وورقته الثانية بتاريخ ٣٠ حزيران أي مع نهاية الجولة العاشرة، ولاندري عما إذا كان سيقدم المزيد من الأوراق حتى قبل ظهور هذا المقال على صفحات مجلة اليسار.

ويركز الموقف الأمريكي كما طرح في الورقتين المذكورتين، وكما شرحه طاقم المفاوضات برئاسة دنيس روس، الذى قام بجولة في المنطقة، على ما يسمى **بالنقل المبكر للصلاحيات** ويحددها بسبعة مجالات هى الصحة والتعليم والشئون الإجتماعية والتنمية الاقتصادية والسياحة والعمل والشرطة بالإضافة إلى ميزانيات هذه المجالات التى سيكون على الفلسطينيين استلامها من الأموال التى تجبيها اسرائيل كضرائب وجمارك وغيرها، من الفلسطينيين في الأراضى المحتلة. وتخالف **الورقتان** مرجعية العملية التفاوضية التى جرى إقرارها منذ البداية ممثلة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، **ولاتعتبران الأراضي الفلطينية محتلة وإنما متنازع عليها وهى غير خاضعة للتفاوض خلال المرحلة الانتقالية، كما أنهما تتبنيان الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالسيادة والولاية الجغرافية والقدس باعتبارها مواضيع مؤجلة إلى المرحلة النهائية.**

ويطرح الموقف الأمريكي بهذا الشكل، وهو بالمناسبة يتعارض مع المواقف الأمريكية الرسمية المعلنة والمعروفة تجاه تلك القضايا، وقبول الجانب الفلسطيني التعاطى معه من خلال تقديم صيغ لإدخال تعديلات عليه، تكون العملية التفاوضية بمجملها قد دخلت في مسار غير مسارها السابق ووفق مرجعية هى غير مرجعيتها الأساسية وضمن إطار يختلف عن إطارها الأساسي. ويصبح التفاوض وهذه الحال يجرى بمعزل كامل عن المرجعية وعن القرار ٢٤٢، فهذا القرار لاعلاقة له بتنظيم أمور السكان أو نقل الصلاحيات وإنما علاقته الرئيسية بإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين وهذا مالاتريده اسرائيل والولايات المتحدة.

لهذا نحن بتنا نتحدث الآن عن مفاوضات تعاني في انفصام في الشخصية، انفصام بين العملية نفسها وبين مرجيعتها التفاوضية، وانفصام بين مايجرى فى قاعات الاجتماع وداخل الغرف المغلقة وبين مايعلن عنه للصحافة ووسائل الإعلام.

إن مجرد القبول بالتعاطى مع هذا الموقف الأمريكي، يعني وعلى نفس المستوى القبول به كإطار جديد للمفاوضات هو أقل بكثير من الإطار السابق المعروف بإطار مدريد، كما أن مثل هذا القبول يعني أيضا وضع العملية التفاوضية فى تعارض تام مع مرجعيتها ودفعها نحو المسار الأمريكي-الاسرائيلي وهذه احدى الأعراض القاتلة للمرض المذكور.

لقد شهدت المفاوضات منذ بدايتها أمثلة عديدة على وقوع الجانب الفلسطيني في شباك لم يكن يريد الوقوع بها. وكانت ولاتزال الرغبة الفلسطينية الجامحة للخلاص من نير الاحتلال واخطبوطه الاستيطاني الذى يبتلع يوميا المزيد من الأراضى ويفرض الوقائع الجديدة على الأرض، تشكل عامل ضغط على القيادة. والمفاوض الفلسطيني للوصول إلى نتائج ملموسة بأكبر سرعة ممكنة، لكن القراءة الخاطئة، لدى بعض القيادات،

للمستجدات الناشئة حولنا بعد الانهيار السوفيتى وحرب الخليج، والإفراط فى حسن النوايا، الذى وصل فى بعض الأحيان إلى حد السذاجة، وتضخيم الآمال المعقودة على الموقف الأمريكى باعتباره قد يتحول إلى أداة ضغط على اسرائيل، بالإضافة إلى قلة التجربة وحداثة الخبرة، هى التى أدت بنا إلى ارتكاب اخطاء قادنا إليها من اعتقدنا أنه الوسيط النزيه والطرف المحايد والشريك الكامل.

نقول ذلك للذين بنوا مواقفهم على إمكانية قيام موقف أمريكى مجرد ومعزول عن موازين القوى مهما اختلت لصالحه ولصالح أصدقائه وحلفائه ولاسيما بعد زوال القطب الآخر وبقاء العالم تحت سيطرة القطب الأمريكى الواحد. **إن موافقة الولايات المتحدة رسميا على القرار ٢٤٢ قبل ٢٦ عاما ورفضها الاعتراف بضم القدس واعتبارها الاستيطان عقبة فى طريق السلام هى مواقف اتخذت فى ظل موازين للقوى فى العالم غير تلك التى تسود حاليا، وهذا ماينعكس سلبا على استعدادها الآن للالتزام عمليا بنفس مواقفها المعلنة فى السابق.** وهذا بالتالى يفسر ازدواجية الموقف الأمريكى بين ما هو رسمى ويعبر عن السياسة الرسمية للإدارة الأمريكية وبين ماتريد تنفيذه فعلا على الأرض من خلال العملية التفاوضية، فهذه الإدارة التى تتبنى القرار ٢٤٢ من الناحية الرسمية، فإنها تتخلى عنه فى الورقتين المقدمتين للجانب الفلسطينى، وبعتبر أن ماسيجرى الاتفاق عليه بين اسرائيل والفلسطينيين هو تنفيذ لهذا القرار، أي أنها تحاول إخضاع عملية التنفيذ الى معادلة موازين القوى القائمة وإعطاء كل الفرص للجانب الذى تميل الموازين لصالحه أى اسرائيل للتنصل من القرار المذكور وعدم الانصياع لمتطلباته.

وفى جميع الاجتماعات الأمريكية-الفلسطينية وعندما كان يحتدم النقاش كان **الجانب الأمريكى يوجه للجانب الفلسطينى سؤالا تقليديا ماهو حدكم الأدنى!! وبعدها كان يخضع هذا الحد الأدنى للمقص الاسرائيلى.** وهكذا سارت العملية التفاوضية منذ اللقاءات مع بيكر- حسب المعادلة التالية تنازلات فلسطينية ضمن حدود الحد الأدنى مقابل وعود امريكية للتعويض عن هذه التنازلات فى المستقبل، وقد واصل الجانب الفلسطينى انتظار هذه التعويضات إلى أن قدمت واشنطن ورقتى١٢ آيار و٣٠ حزيران وهنا حانت ساعة الحقيقة وحان الوقت لإعادة النظر فى مجمل هذه العملية وفى مجمل الأداء التفاوضى الفلسطينى الذى وقع فى أخطاء خطيرة!

إن محاولة الأمريكان فى المرحلة الحالية استدراج الجانب الفلسطينى ودفعه للوصول إلى إعلان مبادىء مشوه مع اسرائيل، هو تكرار لنفس الأسلوب الذى جرى اتباعه اثناء المفاوضات المصرية - الاسرائيلية فى عام ١٩٧٨ عندما جرى التوصل إلى إعلان مبادىء بين بيغن والسادات حول سيناء والضفة والقطاع. ففى مذكرات وزير خارجية مصر الأسبق **محمد ابراهيم كامل** يقول بصراحة أن ٩ اشهر من المفاوضات حول إعلان المبادىء المذكور لم تبق منه شيئا، وفى فصل خاص تحدث كامل عما وصفه «بمذبحة التنازلات» التى تنازل فيها السادات عن الضفة والقطاع مقابل التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد حول سيناء. **وهكذا فقد وقع السادات بعد توقيع اعلان المبادىء فى مصيدة المشاريع والصياغات الأمريكية والإسرائيلية التى أدت إلى تآكل مركزه وانهياره تماما فى نهاية الأمر.**

وفى حالة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، وبالتحديد بعد جولة دنيس روس الأخيرة وقبيل زيارة وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر (كتب هذا المقال قبل الزيارة) فإننا نسمع من بعض المسئولين الفلسطينيين تصريحات متفائلة عن استعداد الولايات المتحدة للتقدم بصيغ جديدة، خاصة بنطاق السلطة على الأراضى والقدس، وعن طلب أمريكا من الجانب الفلسطينى بوضع بعض الصيغ المقترحة بهذا الشأن(تصريحات فيصل الحسينى لوكالة رويتر فى عمان بتاريخ ١٠تموز).

كما أننا نسمع أيضا عن استجابة فلسطينية غير معلنة حتى الآن لهذا الطلب!!

وقد يتساءل البعض ماهو الخطأ فى ذلك وأين وجه المقارنة مع تجربة إعلان المبادىء المصرى- الاسرائيلي!!.

إن الخطأ يكمن هنا فى استخدام نفس المنهج وفى مجرد القبول الفلسطينى بالتقدم بصيغ ومقترحات لم تعد أساسا من منطلق أن تكون عرضا تفاوضيا يحتمل المساومة والأخذ والعطاء، فما يجرى التقدم به وهذ الحال هى مقترحات الحد الأدنى أو ماهو أقل منها، وهى بحكم طبيعتها غير قابلة للخصم الأمريكى أو الشطب الاسرائيلى وبالتالى فإنها تكون غير قابلة للمساومة.

إن هذا ماحصل مؤخرا عندما وافق الجانب الفلسطينى على اخضاع مبدأ تنفيذ القرار ٧٩٩، باعتباره حداً أدنى ،للتفاوض! وهذا ما يحصل الآن عندما يراد وضع مبدأ تنفيذ القرار ٢٤٢ على مذبح المساومات والتعاطى مع ذلك من خلال الأوراق الامريكية.

ومن هنا يتوجب التنبه من «مذبحة تنازلات» جديدة والإصرار على تخليص العملية التفاوضية من انفصام شخصيتها ولعل فى تجربة كامب ديفيد عبرة للذين يشكون، الآن على الوقوع مجددا، فى نفس المصيدة!!.


المبعدون في مرج الزهور



البضائع الإسرائيلية ترتع فى الأسواق العربية !

ما يسمى بـ « المقاطعة العربية »، بات منذ زمن طويل بمثابة نكتة مهترئة ، وعندما يتحدثون اليوم عن درجات مقاطعة « أ » و « ب » و « ج » وعن الغاء بعضها واستمرار بعضها .. ينتابنا شعور بالتقزز فهم يسخرون من عقولنا ، فاليوم لم تعد هناك مقاطعة فالشركات التى تتعامل مع اسرائيل تدخل الى العالم العربى من أوسع ابوابه ، ولكن ، الأهم من هذا ، هناك وسائل عديدة تفسح المجال لدخول البضائع الاسرائيلية ، مباشرة ، الى الأسواق العربية ..

عندما أعلنت الكويت عن الغاء مقاطعتها للشركات الغربية التى تتعامل مع اسرائيل ، نشر الخبر فى وسائل الاعلام الاسرائيلية بشكل متواضع جدا ، ولم نستغرب ذلك ، فوسائل الاعلام هنا تسير على هدى النظرية الشائعة عن صحافة الغرب والتى تقول ما يلى :

* اذا قام كلب بعض انسان ، فليس فى ذلك شئ لكتابة خبر صحفى ، أما اذا عضّ انسان كلبا ، فهذا خبر صحفى جيد .

فالخبر عن الغاء المقاطعة ليس جديدا وليس مفاجئا والمكتوم فى هذا الموضوع بات معلوما ، والمقاطعة قد انتهكت من زمان ، بعض هذه الانتهاكات معروف لمكتب المقاطعة العربي وبعضها غير معروف ، والمقاطعة حتى لو كان هناك من يحرص على استمرارها ، لم تعد جدية أو عملية ، وهى تنتظر بالاساس نبأ اعلان وفاتها ، وما يجرى على الساحة يتعدى التعامل مع الشركات الغربية ، ليكشف عن **تعامل مباشر أو غير مباشر مع اسرائيل وشركاتها** ، حتى باتت البضائع الاسرائيلية تغزو أسواقا عربية ، بلا حواجز .

نظير مجلي

رسالة حيفا

ولكن ، قبل ان نتابع ، لابد من تسجيل ملاحظة عرضية ، فكاتب هذه السطور يدرك أن الغاء المقاطعة العربية يشكل حافزا هاما لدفع عملية السلام الى الأمام ، فيما لو جرى الحديث عن سلام عادل وحقيقى ، فالمقاطعة ليست هدفا بحد ذاته ، وقد جاءت فى حينه رامية الى تشكيل ضغط اقتصادى على اسرائيل بغية حملها على وقف الاحتلال ، وقسمت المقاطعة يومها الي عدة أنواع ، ابرزها

١- مقاطعة وتحريم اى نوع من علاقات التبادل التجارى أو غيره بين اسرائيل والدول العربية ، وهى المقاطعة التى ما زالت موجودة على الورق ولا توجد اية فئة عربية تجاهر بخرقها .

٢- مقاطعة الشركات التى تتعامل مع اسرائيل فى الغرب والامتناع عن ادخال منتوجاتها الى العالم العربى ، وهذه هى التى الغتها الكويت وتبعتها فى ذلك دول عربية اخرى ، خصوصا فى الخليج .

ولكن المعلومات التى فى حوزتنا تؤكد ان المقاطعة فى كلتا الحالتين مخترقة ومنتهك عرضها .

الكفاح الاسرئيلى ضدها

منذ أعلنت المقاطعة العربية يدور كفاح اسرائيلي واسع النطاق ضدها ، سيما وان التقديرات هنا تشير الى ان **الخسائر المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الاسرائيلى من هذه المقاطعة تقدر بمليارات الدولارات .**

١- الكفاح السياسى : وزارة الخارجية الاسرائيلية تضع فى صلب اهتماماتها موضوع المقاطعة ، وتطرحه على جدول الاعمال فى كل لقاء ومناسبة. وحكومة **رابين** بالذات ، تطرح هذا الموضوع بكل قوة خلال السنة الأخيرة ، ومما لا شك فيه انها ، نجحت فى تجنيد الادارة الامريكية ودول أوروبا للضغط على العرب حتى يوافقوا على الغاء المقاطعة ، كما تطرحه على جدول ابحاث مفاوضات السلام المتعددة الاطراف وقد تمكنت من اقناع عدة انظمة غربية مثل الولايات المتحدة والمانيا فى فرض مقاطعة على المقاطعة ، فالشركة التى ترضخ للمقاطعة العربية تعاقب حسب القانون الامريكى والالمانى ، وتغرم وتحارب علنا وتتبهدل .

٢- الحرب الاقتصادية : عمل طاقم اسرائيلى خاص في شن حرب اقتصادية مضادة ، للمقاطعة ونحن نعرف عن شركات عديدة اقامت لها شركات صغرى تابعة ، بهدف الالتفاف على القانون .

٣- لكن الانكى من كل هذا هو ان قنوات عديدة جدا فتحت لتسويق بضائع من صنع اسرائيل فى العالم العربى دون أن تذكر حقيقة وهوية صانعيها .

والشائعات فى هذا الموضوع مذهلة :

- الحجاج الى بيت الله الحرام ، تحدثوا

عن انهم شاهدوا الكثير من البضائع الاسرائيلية فى الأسواق السعودية ، بعضهم قال ان المسابح التى اشتراها طبع عليها انها من صنع اليابان ، لكن التجار يعرفون انها من صنع اسرائيل ، احدهم أقسم انه شاهد ، بعينيه نسخة من القرآن الكريم ، طبع فى ذيل صفحته قبل الأخيرة اسم مطبعة اسرائيلية معروفة .

وقد تكون هذه إشاعة فقط ، ولكن انتشارها بين الحجاج يعكس فكرة للاجواء السائدة حول هذا الموضوع .

– عبر جسور نهر الاردن تنقل الشاحنات يوميا المنتوجات الزراعية المصدرة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين المصدرة الى العالم العربى ، كجزء من الدعم العربى للفلسطينيين ، ولكن هناك من يؤكد ان هذه الوسيلة تستغل من تجار من الطرفين لتسويق بضائع أخرى من اسرائيل .

٤- هناك قنوات اخرى أكثر حنكة لتسويق البضائع الاسرائيلية فى العالم العربى ، وذلك عن طريق أوروبا .. وهذا لم يعد سرا ابدا ، صحيفة «معريب» الاسرائيلية نشرت تقريرا فى ملحقها الاقتصادى يوم ١٣ تموز/ يوليو تحدثت فيه صراحة عن شركة اسرائيلية رسمية متخصصة فى هذا النوع من ضرب المقاطعة العربية تحمل اسم (I.M.C) فى هولندا ، يديرها مواطن اسرائيلى اسمه اهرون لثنى قيمة الاستثمار فيها خمسة ملايين دولار ، اقيمت وفق عقد رسمى تعهدت بموجبه ادارتها للحكومة الاسرائيلية ، بأن لا تسوق الا البضائع الاسرائيلية لمدة خمس سنوات .

ومما جاء فى «معريب» : «الشركة تمتاز بوظيفة تغليف البضائع الاسرائيلية ، بحيث لا تكون فيها اية اشارة تدل على مكان صنعها » ، وتكشف ان هذه البضائع ترسل للبيع فى المغرب .

وهناك بضائع تباع الى دول اخرى مثل : تشيخا والهند وسنغافورة وكوريا وتايوان والصين وهونغ كونغ وتايلاند واندونسيا وكلها بلدان تتعامل فى تجارة حرة مع معظم الدول العربية ولا تقف امامها أية عوائق لدخول أية دولة .

الازدهار الاقتصادى

من المعروف عن وزير الخارجية الاسرائيلى ، شمعون بيريز ، انتمازه الى أولئك القادة الذين يؤمنون بضرورة تطوير التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، خصوصا فى ظروف السلام ولكنه لا ينتظر حتى توقيع اتفاقيات سلام لكى يبدأ بتنفيذ مشاريعه انما هو يسعى باستمرار لشق طريق التعاون الاقتصادى مع كل الدول التى يتعامل معها ، ويرافق فى كل زيارة دولية طاقم من الاقتصاديين والخبراء .

وتتركز المنتوجات والخبرات الاسرائيلية القابلة للتسويق فى العالم ، والتى يجد الكثير منها الطريق الى الدول العربية ، فى **الخبرات الزراعية** : وهذه جربت بنجاح فى مصر وعشرات دول أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وامريكا اللاتينية .

– **الاسلحة** : وهذه وصلت حتى لايران ، التى تزعم العداء المطبق لاسرائيل وتروّج للقضاء عليها ، ولكن صفقة الاسلحة التى وصلتها عن طريق اسرائيل ،تحولت الى فضيحة عالمية ، يحاكم بسببها عدد من العسكريين ، الامريكيين لكن .. احدا من الشركاء الاسرائيليين والايرانيين لم يحاكم لا فى القدس ولا فى طهران ، وصفقات الاسلحة كثيرة ، من «العوزى» الذى شوهد فى **السودان وافغانستان والجزائر** الى الاسلحة الثقيلة والمتطورة ، وليس فقط من صنع اسرائيل ، وهذا اضافة الى فرق التدريب

– **الخدمات الطبية** : الرئيس الاريترى ، **اسياس أفورقى** احد زعماء الثورة الاريترية العربية زار اسرائيل مرتين خلال السنة الأخيرة بهدف تلقى العلاج الطبى ويقال هنا أن أفورقى ليس أول زعيم عربى يأتى لتلقي العلاج علي ايدى الاطباء الاسرائيليين ، واسرائيل مشهورة بالمستشفيات الميدانية ذات الخبرة الفنية ، هذه الخبرة هى أيضا موضوع تسويق ، اضافة الى الادوية والى الاجهزة الطبية الحديثة .

أفورقى السياسى



– **الحلى والمجوهرات** : تحتل اسرائيل مكانة محترمة جدا فى العالم من حيث تصدير الحلى والمجوهرات ، وهذا الموضوع يعتبر الأسهل من حيث التسويق فى العالم العربى فلا يكتب عليها عادة أنها من صنع اسرائيل .

– **الصناعة والتصنيع** : هناك مجالات واسعة فى الصناعة والتصنيع تملك اسرائيل فيها القدرات والخبرات خصوصا فى الصناعة الالكترونية .

ان الحكومة الاسرائيلية تبادر وتفسح المجال امام المبادرين الاقتصاديين (وليس فقط الاقتصاديين) للانطلاق فى هذا التطور على ، أمل تحقيق ليس الازدهار الاقتصادى فحسب ، بل وأيضا الانفتاح السياسى على العالم كله ، وبضمنه العالم العربى ، وقد فتحت الطرق بين اسرائيل والعديد من البلدان العربية (وليس فقط مع مصر) التى ترتبط معها (بعلاقات دبلوماسية) **فلم تعد السلطات الرسمية تحاكم مواطنا اسرائيليا يزور تونس مثلا ، وهناك تنظيم رحلات رسمية ومتواصلة ما بين اسرائيل والمغرب** وليس فقط المغرب ، فهناك **لبنان** ، والذى ما زال ثلثه محتلا والذى بدأت علاقات تبادل اقتصادية جدية معه . وهناك **اريتريا** ، التى تربطه اواصر زمالة وصداقة ولا تنسى العلاقات التاريخية العريقة مع **السودان** ، والتى بدأت فى عصر الرئيس **النميرى** ، فهو الرجل الذى رحّل اليهود الفلاشا الى اسرائيل (فيما سمى حملة «موشين» بالتنسيق مع الحكومة رسميا .

حتى **ليبيا** بدأ فتح القنوات معها ، عن طريق زيارة الوفد الشعبى الى الحرم المقدس الشريف .. والذى قطع زيارته احتجاجا على محاولة اقحامه فى السياسة »!!

اما دول الخليج ، فكانت فى حرب الخليج فى خندق واحد مع اسرائيل ضد العمل العربى

وهكذا ، فالحديث عن مقاطعة وتشديد المقاطعة اصبح بمثابة نكتة مهترئة ، والغريب ان هناك من يرغب فى تكرار الحديث عن وجودها وبذلك يحقق الامر المعاكس .. ويمس فى مصداقية نفسه وامته.

فمن لم يحسن استخدام سلاح المقاطعة ويعرف انه لم يعد ، سلاحا ، فلماذا يشهروه؟! هل للسخرية من عقولنا أم ماذا ؟

أسرار السعودية.. من وراء جدار الصمت

هيلجا جراهام

تبدو المملكة العربية السعودية- وهى الحليف الرئيسى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والرابط الحيوى بين الغرب وامداداته النفطية- وكأنها تنزلق باطراد نحو الكارثة.

وبالتأكيد فإنه لايمكن الإفصاح عن مثل هذا القول فى داخل السعودية. إلا أن هناك عددا من السعوديين فى الخارج قادرون على الكلام عن هذا الأمر بكل أمان وارتياح.

قد يجد البعض هذا الافتراض متشائما جدا، إلا أن الحقيقة هى أن البلاد تواجه مشكلات هائلة مرعبة: الأصولية، الخلافة العائلية، التوترات الإقليمية والاقتصادية ويترافق ذلك مع استياء شعبى عام ورغبة فى التغيير. وبما أن المملكة العربية السعودية هى أساسا شركة عائلية تملكها، ولو كان ذلك بحصص غير متساوية، عائلة آل سعود وشركاؤهم الوهابيون الأصوليون، فإن الهجمة الأصولية الحالية المتزامنة مع نزاعات بين العائلة نفسها تعنى أن الحكومة فى وضع مرتبك وحرج. لاسيما فى بلد تشكل فيه الحكومة كل شىء.

ويشدد بعض السعوديين هنا، على أنه قد يكون من الحكمة بالنسبة إلى الغرب، الذى لايزال له تأثيره الحاسم فى تلك المنطقة، أن لايتجاهل الوضع كما فعل بالنسبة إلى العراق وإيران بل أن يواجه الحالة الآن بكل جرأة وشجاعة قبل أن تقع السعودية فريسة الفوضى المعذبة التى قد تكون الشرارة المتفجرة لتوترات فى الدول المسلمة المجاورة لها.

فى العام ١٩٧٩ شكل استيلاء الأصوليين على الكعبة المشرفة فى مكة أحد التحذيرات ضد حالة الرضا الذاتى التى تعيشها السعودية، وكان واقع تبديد العائلة السعودية الحاكمة لـ١٨٠ مليار دولار من الاحتياط منذ عام ١٩٨٣ نذيرا جديدا، فيما كانت هذه العائلة لاتزال، ومع كون معدل الفوائد ٢٠ فى المائة، غنية وثرية بشكل هائل.

وقد يبدو الأمر مستغربا وباعثا على الدهشة إلا أن السعودية تدخل اليوم عهد الدول المديونة فعلا وبمقدار كبير.

يعيش السعوديون اليوم فى دولة متوترة ضمنا ويخشون أن تكون مجموعة أو أخرى من الأصوليين تعد لانقلاب أو أن تعمد الحكومة إلى استغلال هذه المجموعات كمبرر للتملص من أى إصلاح سياسى.

ولقد قال لى أحد السعوديين المطلعين جدا على أمور الداخل والذى فضل بالطبع عدم ذكر اسمه: «إننا نعلم حين يبدأ العد التنازلى لأى أمر سىء، إلا أننا لانعرف ترقيته، وبدلا من أن تعمل الحكومة على مواجهة الأقليات الأصولية بجسارة من خلال انفتاح النظام السياسى، فإنها تستغل هذه الأقليات وتستعملها كـ«بعبع» للسيطرة على الأغلبية العظمى التى تكره هذه المجموعات وتخشاها، ولقد جرب الرئيس السادات هذا التكتيك، فاغتاله أصوليون، وتمادت الجزائر فى سوء التصرف فغرقت فى الفوضى».

يشكل الالتحاق بأى حزب سياسى فى السعودية، جريمة بحق الدولة، وكذلك انتقاد الحكومة بشكل علنى. ولقد تحدثت إلى أحد المصرفيين السعوديين الذى قدم إلى لندن ليتمتع بالمطر، إلا أنه بدا غير راغب فى المخاطرة باللجوء إلى بريطانيا، وهو يقول: «إن التحذير العام الذى وجهته الحكومة للسعوديين أمر يدركه الجميع لكنهم



الملك فهد

لايتحدثون عنه، وفحواه: إن قيام أى نظام أصولى من شأنه أن يكون أكثر كرها إلى حد بعيد بالنسبة إليك منا نحن، وأكثر ارهاقا وعبئا علينا».

ويقول الملك للأصوليين: «إذا تركنا الشعب طليقا فالتا، فستكون أمامكم مرحلة صعبة، عبروا عن معارضتكم اذا أردتم، لكن سرا».

بكلام آخر- كما يضيف المصرفى السعودى-« إن السياسة بالنسبة إلى غالبية السعوديين، هى مجرد رياضة للتفرج عليها».

والأصوليون يسعون جهدهم لأن تبقى الأمور على هذه الحال. وفى غضون ذلك، فإن نفوذهم يزداد يوما بعد يوم، تغذيه حالات إحباط يومية:

مستشفيات مكتظة، مياه مقطوعة، مدارس فى حالة فوضى، أجور متدنية، بطالة متزايدة، ومنذ عام ١٩٨٢ ركود اقتصادى مستمر على رغم مرحلة ازدهار ما بعد الحرب.

ولأنه ليس هناك أى متنفس للاستياء الشعبى تبرز الأقليات المذهبية وتتمدد فى حركات سياسية، ويتشكل جنود المشاة الأصوليون من الجماعات الدينية، بينما قادتهم من الجيل الجديد من المثقفين الدينيين الذين- بعكس خطباء المساجد القدامى- ليسوا دائما من الموالين للحكومة بل من الذين يبغضونها حتى الموت. وهناك منهم من هو من كبار المثقفين والمتعلمين ودعاة الإصلاح مخلصى النية، إلا أن الحركة بحد ذاتها مشاكسة، مروعة دائمة الشكوى متبرمة، شبه فاشية ومعادية لكل ماهو اجنبى أو غريب. وهم يتصرفون الآن كما لو أنهم دولة ضمن الدولة.

وحديث المدينة فى السعودية هو عن الحفلة الأخيرة التى دخلها هؤلاء عنوة وطردوا الضيوف منها إلى الخارج بسبب ملابسهم أو لتناولهم المشروبات الروحية.

ويتحدثون مثلا كيف أنهم يهاجمون فجأة. فذات مرة أوصل رجل زوجته إلى السوبر ماركت وعندما عاد لاصطحابها وجد نفسه معتقلا ليشرح، وحتى منتصف الليل، كيف دخل إلى السوبر ماركت وحيدا ثم خرج منه مصطحبا امرأة.

وأحيانا كان بعض رجال الدين قليلى الشأن يجلدون بالسوط بسبب أعمالهم، لكن معظم تصرفاتهم كانت تمر دون عقاب.

ولقد أصدر هؤلاء الأصوليون أشرطة كاسيت تتحدى السلطة الحاكمة وكان أحيانا يتم بثها بصوت مرتفع، وتتحدث هذه الأشرطة بشكل خاص عن الإبن المفضل للملك عبد العزيز الشاب الأكثر ثراء فى العالم وعن افتقاده لكل المميزات والمؤهلات التى تخوله أن يحكم البلاد.

ويشدد الأصوليون بشكل خاص على النقاط التى تهملها الدولة. فهم مثلا، يقدمون الطعام للفقراء فى أيام الأعياد الدينية، ويقدمون القروض وملابس الزفاف للشبان المعوزين.

تعمل هذه الجماعات بشكل سرى مكثف فى الغالب.

وقد ذكر لى أحد كبار السعوديين المقربين من القصر والمطلعين على ملفات المخابرات السعودية، أن هذه الملفات معروفة أيضا من قبل وكالات الاستخبارات الغربية، وهو يقول:« إن الأصوليين توغلوا فى كل أجهزة الدولة الحكومية من دون استثناء. من الطيران المدنى إلى الخطوط الجوية السعودية، ومن السجون إلى وزارة الداخلية، وخلاياهم منظمة جدا ومرتبطة بمجموعات خارجية..

وحتى فى الجيش، حيث أثاروا فى العامين الماضيين حوادث داخل الحرس الوطنى نفسه. إنهم يريدون السلطة ويملكون السلاح، لاتسألونى من أين، فالسلاح هو مجرد واقع فى الحياة البدوية».

إن أى انقلاب أصولى فى السعودية سيكون تحمله أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر فى إيران، إلا أن مجرد محاولة القيام بذلك لن تكون أقل خطورة، فالبدو ليسوا «شديدى التدين»، وكما يقول بريطانى- سعودى مسن فإن حماستهم الدينية لاتعبر عن نفسها إلا فى المناسبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجنة الموجودة فى أذهانهم».

على أى حال، يبقى هناك احتمال كبير بحدوث الفوضى بفعل تداخل مجموعة عوامل: الأقلية المتعصبة والغالبية المستاءة، الخداع الملكى والميل البدوى للقتال والمعارك، وربما مغامرات مشتركة محتملة من الأصوليين السعوديين وأصدقائهم السريين فى مصر والسودان وفوق كل ذلك، تحالفات تكتيكية بين الأصوليين والقبائل.

لقد كان للمعالجة السيئة غير المشجعة التى تناولت بها الحكومة أزمة الأصوليين العام ١٩٧٩ انعكاس قائم طويل الأمد على الأحداث الحالية، مما جعل استراتيجية التهدئة والاسترضاء تبدو طائشة متهورة بعض الشىء.

فقد صعقت المملكة العربية السعودية حين قام شاب يدعى جهيمان باحتلال الكعبة الشريفة مع اتباعه المسلحين بأسلحة ثقيلة. وكان جد جهيمان القبلى قد قتل على يد الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة، واتخذ أمر الانتقام له بعدا رسوليا.

وكان جهيمان يشجب طريقة العيش الزرية للسعوديين، ويدين سوء التدبير المالى والحكم الاستبدادى، ويؤمن بأن قواته ستزحف لتحرير القدس.

لكن، وبعد أسبوعين على احتلال المسجد الحرام، قامت قوات فرنسية خاصة «بتحريزه» بواسطه الغاز، فخرج منه مئتان وخمسون شخصا من بينهم نساء وأطفال المدافعين عن المسجد، ووفقا لمصدر مقرب من القصر، فإن الحكومة كانت قد قررت إعدام كل هؤلاء دون إحالتهم إلى القضاء، إلا أن العائلة المالكة خشيت الاستنكار والغضب الدولى حيال عملية كهذه فخططت للإعلان عن أنه تم إعدام ٦٣ شخصا فقط وأنه تم سجن الباقين.

لكن الملك خالد اعترض فى حينه، وقال أن الغرب سيعلم الحقيقة فى النهاية، إلا أن اثنين من أكثر الرجال نفوذا فى السعودية قررا طريقة أخرى: قطع رؤوس البعض فى مجموعات صغيرة بصورة علنية، وقتل الآخرين ومن بينهم نساء وأطفال، رميا بالرصاص.

ولايزال الصمت حيال ماحدث حقا فى حينه هو السائد حتى الآن.

ولأنهم متحفظون مقتضبو الكلام، يميل السعوديون دوما إلى الإبقاء على انتقاداتهم لأنفسهم، لكن اليوم، نتيجة الإحباط والغضب اقتنع رجال الأعمال والدبلوماسيون والتكنوقراط وغيرهم فى محيط الملك فهد بوجوب كسر حالة الصمت. إلا أنه يجب عليهم السفر خارج بلادهم ليستطيعوا التكلم. ففى الداخل، حتى غرف النوم تعتبر غير آمنة، فيما الثمن المعتاد للتعبير عن أى انتقاد هو الإبعاد وخسارة مصدر الرزق، وعندما اكتشف أمر بعض المنشقين المعارضين جلدوا بالسياط وجرى تعذيبهم بدفنهم فى الرمال الحارقة أو أنهم اختفوا ببساطة. أما أولئك الذين هاجروا ليعارضوا وينتقدوا من الخارج، فقد كان مصير بعضهم أحيانا، الخطف بطائرة خاصة.

الإمساك بالوهابية

كان إمساك عبد العزيز بالوهابية، كإمساك المرء بالنمر من ذيله، إذ وفر التحالف

لآل سعود الشرعية الدينية والدعم العسكرى، بل أنه تضمن صراعا مستمرا على السلطة، حيث أن ميزان القوى كان بنسبة ٧٥ إلى ٢٥ بالمائة لصالح آل سعود. وحين يضعف الملك يقوى المبشرون الدينيون- العلماء، ويسعون إلى تصحيح الخلل، حتى أن عبد العزيز عمد فى فترة إلى حمل السلاح ضد الوهابيين، ومن المحتمل دوما أن يتكرر الوضع.

وجمهور الوهابية القديمة له اليوم ثلاثة مكونات متداخلة: هناك أولا: العلماء المحترفون: الواعظون والمحامون المسجلون على جدول الرواتب الحكومية، ويترأسهم الشيخ العامل بن باز وتساندهم شرطة دينية، تستخدمها وزارة الداخلية ولكن لا تسيطر عليها دوما.

أوقات العمل...

«يخصص العلماء نسبة ٧٥فى المائة من وقتهم للعمل ضد النساء» يقول أحد الجامعيين فى جدة، ويضيف:« يفرض على النساء التستر بالأسود بشكل كامل، وهذا لم يكن أبدا اللباس المعتمد فى الحجاز فى الأيام الغابرة، كذلك فإن نسبة ١٠٪ فقط من وقت هؤلاء العلماء يصرف على الحكم على الشكليات: مثل طول اللحية وغير ذلك أما الوقت الباقى فهم يصرفونه فى ترتيل النشيد الوهابى المألوف حول ضرورة عبادة الله وحده ،العودة إلى المسلك القديم للحياة ومهاجمة الشيعة. وليس فى أى من هذا مشكلة للحكومة».

والعنصر الثانى المكون للوهابية اليوم هو جماهير الشبان المتخرجين من الجامعات الدينية الذين يبلغ عددهم نحو السبعة آلاف فى كل عام، وهم يتخرجون من جامعة الإمام بن سعود فى الرياض، وهى فرع من جامعة أم القرى فى مكة والجامعة الإسلامية فى المدينة. .ويعجز سوق العمل عن استيعاب معظم الخريجين- بل هناك نحو ١٥٠٠ ألفا منهم يعتبرون من الاحتياط- وهم إما عاطلون عن العمل أو يتم تشغيلهم جزئيا مما يؤدى إلى تصاعد نقمتهم، ويعيش العديد منهم على حسنات التجار الأثرياء فى منطقة القصيم فى نجد، وهم ليسوا دائما مخلصين لآل سعود كما يمكن أن يتوقع المرء.

ويقول مسئول سعودى كان على اتصال طويل مع وسط تلامذة الجامعات الدينية، أن رؤوسهم مليئة بالأفكار الغريبة، غير الواقعية، وأهدافهم عنيفة.



الأمير عبد الله
ولى العهد

الاصولية.. الخلافة.. الاستياء الشعبى.. مشاكل تواجة الاسرة الحاكمة

عبد العزيز بن باز



رجال الدين المثقفون

والأكثر تهديدا وخطرا على الحكومة، هو العنصر الثالث الذى يتشكل من الطبقة الجديدة لرجال الدين المثقفين، وأكثرهم شهرة الدكتور سفير الحلاوى، الشيخ سلمان عودة وأياد القرنى، وهم من الشبان من مستوى تعليمى عال وفى الغالب، من أصحاب شهادات الدكتوراه السعودية أو الأجنبية، ومن الخطباء النافذين الذين منحوا حرية انتقاد الحكومة بطرق قد لا تسمح بها المعارضة غير الوهابية.

وفى بعض القضايا المتفجرة مثل قضية صفقات شراء السلاح الضخمة والتى لاتترك للسعوديين الدفاع حتى عن أنفسهم.فإن هذه المجموعة استطاعت استقطاب القاعدة الوطنية القوية لاسيما فى أوساط الشباب.

ومثل العلماء، فإن الإنتلجنسيا الوهابية الجديدة من المستبعد أن تتغلب على مجموعة المتخرجين الجامعيين الساخطين، وهى على اتصال مع أوساط الأصوليين المسلمين فى السودان والجزائر ومصر وباكستان الذين يشاركونهم موقفهم من العلمنة والانحلال الأخلاقى والجنسى.

وخلافا للعلماء القدامى، الذين لم يطالبوا يوما بمجلس شورى، فإن هذه المجموعة تتمسك بمطلبها بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية،، وبدا فى لحظة وكأن هذه المجموعة أقنعت ظاهريا العلماء القدامى بدعم البيان الشهير الذى أصدرته فى أيار ١٩٩١ والذى يدعو إلى تحقيق إصلاح سياسى واجتماعى جذرى.ويوضح كاتب سعودى أنه لا يمكن أبدا أن يكون العلماء القدامى هم من كتب ذلك البيان، فلغة كاتبى البيان لغة مهتزة، وجمله طويلة ممتدة لفقرات ولاعلاقة لها بقواعد الصرف والنحو، وهو بيان افتقد إلى الفقرات.

فالمعروف أن للعلماء ذهنية تعاونية غير أن هذا البيان لم يحدد أية مطالب باسمهم، لذلك فإما أن يكون المثقفون والعلماء قد عملوا معا لإعداد البيان، وإما أن المثقفين هم من كتب البيان وجعلوا العلماء يرتمون عليه- والفاضح فى الأمر، أن المثقفين دعوا فى بيانهم إلى محاقبة المسئولين عن الفساد «أياكانوا».

الأصولية الحديثة

تشكل الأصولية الحديثة فى جزء منها نتاجا للثقافة والتعليم. إلا أن بروز هذه الأصولية فى الثمانينيات فى عهد الملك فهد

كان نتيجة لضعفه أكثر مما كان نتيجة لقوته. ففي السبعينيات، وفي ظل حكم الملك فيصل تعرضت هذه الأصولية لهجوم عنيف قاس فـفيصل كان يكره التعصب الديني وكانت له، بوصفه رجل دين صادق سلطة طبيعية على الوهابيين، برغم أنه كان على استعداد دائم لاتخاذ أقسى الاجراءات ضدهم في حال الضرورة.

إلا أن طريقة حياة الملك فهد اضعفت من نفوذه السياسي والشخصي. وجاء ماتردد حول «تورنادو» و«أواكس» ليزيد من ضعفه. وبرغم أن تقرير مجلس العموم البريطاني، ورغبة منه في عدم احراج حليف له، لم يقل ذلك بشكل علني وصريح، فإن الجميع علم في النهاية أن صفقة «تورنادو» وهي أكبر وأضخم صفقة أسلحة عرفها التاريخ. عادت على اعضاء في عائلة آل سعود بعمولة تتراوح بين ١٥ و٣٠ في المائة. وقد سرت في الداخل شائعات عن أن دفع المليارات لواشنطن بدل «أواكس» كان متاحا أن يحصل مسبقا عبر السفارة السعودية هناك، وعلى رغم أن المبلغ دفع بالتقسيط، فقد تدفق مبلغ مئات ملايين الدولارات الذى نتج كفوائد ألحقت بصندوق الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري.

فيصل الإصلاحي

أما الملك فيصل، وبالعكس فقد كانت له سياسة خارجية مستقلة ولم يظهر أبدا مرتهنا للحكومات الغربية. رجل إصلاحي سعى إلى تقويم الأمور بعدما كان سلفه سعود قد أفرغ خزينة الدولة، وكان له الدعم القومي ولم يضطر إلى استرضاء المتعصبين والأصوليين بهدف السيطرة على الباقين. وبالأخص على الليبراليين.

وفي حين أن فهد سعى دوما إلى الإضرار بموقع المرأة السعودية استرضاء للأصوليين ولتهديداتهم - مانعا النساء من قيادة السيارات وفارضا اللباس المحتشم على المضيفات - فإن الملك فيصل حسّن وضع المرأة السعودية. مشكلة فهد أنه لم يكن مقتنعا بالدرجة الكافية ليحول دون بروز الأصولية وتمددها.

حتى أن الخيار البديل - خيار التكيف مع غالبية السكان - من شأنه أن يؤدي بالنتيجة إلى حدوث أمر أسوأ، أي تخلي العائلة عن السيطرة المطلقة على ثروات البلاد النفطية.

الحاجة إلى تغيير

وفي ظل وضع يظهر فيه استياء الأصوليين والقبائل معا. فإن الحاجة باتت ملحة لتحقيق تغيير حقيقي، ولقد أدركت القبائل أنها لعبت دورا حاسما في الحفاظ على حكم آل سعود بفضل النسبة العائلية لمدد أعضائها في القوات المسلحة وباتت تريد بالنتيجة دورا أكبر في السلطة والمال.

ويلاحظ أحد تجار جدة الرئيسيين «أن القبائل باتت تشكل توترا واضطرابا، ومصدر ازعاج. واذا قصدت اليوم أي عمل أو وظيفة، فالسؤال الأول الذي يطرح عليك هو: من أية قبيلة أنت؟».

ويعتقد العديد من رجال الأعمال الحجازيين أن الحكومة بدأت تخسر ولاء مدن الحجاز فالطبقة التجارية عجزت عن التقدم بفعل الركود الذي ساد البلاد في الثمانينيات، وهي مستاءة من درجة الفساد ومن احتمال ازدياد العجز في الموازنة، وتشعر بأن إعاقة المشاريع والأعمال كانت غير ضرورية، ويشكو أحد رجال الأعمال قائلا: «إن الحكومة وبدلا من اقتراض الأموال، لإنفاقها على الخدمات، فضلت وضع هذه الأموال في جيبها» أما الطبقة المثقفة المتعلمة، خصوصا التكنوقراط، فقد احبطت باستبعادها عن السلطة.

أمراء وموظفون

ويقول موظف سعودي غربي الثقافة: «إن كل مدير في الوزارة يأمل بأن يصبح نائبا للوزير، إنه بدلا من ذلك، يرى أميرا من مستوى تعليمي أدنى يتخطى الكثير من المراحل في سنوات قليلة ليأتي ويتجاوزه. وبالتأكيد سيكون مستاءا جدا».

كذلك، فإن واقع شعور بعض الحجازيين بالتعاطف مع سلطة الهاشميين في الأردن، والذين رحلهم آل سعود من الحجاز، هو عامل إضافي يجعل الحكومة في موقع المتردد.

وفي الماضي القريب. شكل الاتفاق بين تجار الحجاز ونجد أساس قوة آل سعود وبقى الشيعة على الساحل الشرقي، وبرغم وقوعهم جغرافيا في منطقة الحقول النفطية الرئيسية في السعودية أقلية مهملة ومحدمة. إلا أن هناك اليوم تغيرا في هذا الواقع. فالشيعة المنعزلون وغير المسيسين تقليديا، تبدل وضعهم في الستينيات فتسيسوا مذ بدأوا في الاضرابات عن العمل في حقول النفط. وفي وقت لاحق، دعموا الخميني إلى أن اعادوا مصالحهم في الداخل على المستوى السياسي.

والشيعة يريدون اليوم أن يكونوا داخل السلطة وليس خارجها، ومطالبهم معتدلة مقبولة: مستوى معيشة عال، حرية دينية، تمثيل سياسي ووضع حد للتمييز الثقافي - التعليمي. ويقول أحد السعوديين الشيعة أن مجرد وجود نائبي وزير من الشيعة في الحكومة من شأنه أن يجعل الجماهير الشيعية تشعر بأن لها حصة في النظام...

إلا أن الأصوليين هنا أيضا ينتشرون ويتمددون لأهداف حكومية:

ففي العام ١٩٩١ وعندما أصدر الأصوليون بيانا يقول إن كل الشيعة يستحقون القتل. لم تحرك الحكومة أي ساكن، ولم تكن لها أية ردة فعل.

سلطة أكثر ومال أكثر

من الواضح أن النظام السعودي يتفادى أن تكون له أية مساومة سياسية مع شعب، لايزال بعد أكثر من نصف قرن من التغيير الاجتماعي والثقافي، يرفض الوضع الراهن الناشيء ويريد أكثر من ذلك: يريد سلطة أكثر ومالا أكثر ومنزلة أكبر.

والحكومة ليست بحاجة لأن توازن أقلية من الليبراليين في مواجهة أكثرية محافظة كما كانت غالبا ماتدعى ذلك فكل المجموعات الاجتماعية الرئيسية تتوق إلى درجة معينة من التغيير، لكن هذا لايعني أن كل السعوديين يتوقون بدرجة متساوية للديموقراطية والقبائل لم تعلن مثل هذا الأمر. إلا أنه يمكن القول، وبكل ثقة أن الأغلبية تريد سلطة القانون، وتقديم البيانات

الأصوليون يتوغلوا في كل أجهزة الدولة... حتى الجيش

«العلماء» يخصصون ٧٥٪ من وقتهم للعمل ضد النساء

المالية، سلطة البت فى حياتهم الخاصة، ووضع حد لأعمال القمع.

غير مايقوله الغربيون

وهذا ليس ببدعة كما يمكن أن تعتقد ذلك. وأن الحقيقة عن التقاليد السياسية السعودية مختلفة عن تلك التى يدعيها النظام لنفسه، عبر العديد من الغربيين المدافعين عنه (الذين يدفع لهم أو الذين لهم برنامجهم وجدول أعمالهم الخاص) أو عبر آخرين غير مطلعين على تاريخ شبه الجزيرة).

والقصة أن هناك شيخ صحراء تقليديا كان الأول فقط بين شيوخ متساوين،أو على الأقل بين غيره من الشيوخ.

ولم يكن رجال القبيلة بالضرورة من الموالين إلى أن أكد الشيخ الزعيم قدرته على الحكم وتجادلوا معه- كما فعل الوهابيون مع عبد العزيز والقرآن فى يدهم علما بأنها كانت كثيرة الآيات القرآنية التى تدعو إلى التشاور والتساوى.

«إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون».

صدق الله العظيم(سورة النمل- الآية ٣٣).

وكانت لمكة والمدينة أغلبية الأصوات فى عهد الرسول، وفى هذا القرن كانت لمدن الحجاز انتخابات بلدية إلى أن قام آل سعود بإلغائها.

نعم ....بعد ثماني سنوات

وكان عبد العزيز خطيبا بارعا تتفجر دموعه من فرط الانفعال، وهو يتحدث فى اجتماع فى العام ١٩٢٧ ضم كبار رجال الدين والقادة العسكريين وزعماء القبائل فأعلن قبوله بتنصيبه ملكا. أما خلفه سعود فلم يقبل به على الفور كولى للعهد. فقد كان هناك شعور بأنه لم يقدم أى دليل مقنع عن قدرته على الحكم.. إلا أنه تم القبول به، لكن بعد ثماني سنوات من الانتظار.

ومنذ الثلاثينيات وآل سعود يعدون،وبانتظام بدستور ليس لأنهم كانوا متلهفين لتقاسم السلطة، بل لأنهم اعتبروا أنه من دواعي السياسة طرح هذه الوعود، وحسب تعبير أحد جامعيي مكة« أن التقليد السعودى يدعو إلى حرية الكلام وإلى الطاعة بالموافقة والإجماع حتى ولو كانت المؤسسات تحتاج إلى تحديث، فالعلمنة،التى ليست ضرورية لتحقيق الديموقراطية لن تتحقق غدا».

التوق إلى الديموقراطية

والتوق إلى الديموقراطية ليس مقتصرا على ذوى الثقافة الغربية فى السعودية، ومفهوم « المشاركة السياسية الواسعة» الذى من شأنه أن يجعل العربية السعودية أكثر أصولية. كما يدعى البعض ذلك فى مقارنة مع الوضع فى الجزائر ، وهو مفهوم خاطىء بكل بساطة، ففى الجزائر قام الجيش بانقلاب ليوقف الأصوليين المقبلين إلى السلطة بعدما فازوا بأغلبية الأصوات (من أصوات الناخبين وليس من مجمل السكان) فى الدورة الأولى للانتخابات العامة.

وفى الواقع ،أن العديد من الجزائريين صوتوا للأصوليين بهدف معاقبة الحكومة المرتشية الفاسدة أكثر مما كان ذلك كتعبير عن التطرف الدينى.

الأصوليون والسلطة

فى السعودية لايمكن للأصوليين أن يفوزوا بالسلطة فى الانتخابات لأن الوهابيين يمثلون ليس فقط أقلية دينية بل حتى أقلية إقليمية.

والقادة العرب يميلون عادة إلى التكتم على الأرقام الرسمية إلا ماتسرب من احصاءات ١٩٧٤ من مصدر موثوق يقدر عدد السكان السعوديين بنحو ٧.٤ ملايين نسمة يعيش تلثاهم فى غرب الحجاز، والثلث الباقى فى الوسط والشرق الشيعى معا. وبالتالى يوجد في منطقة الحجاز مايقارب خمسة ملايين نسمة ،.بينما العدد السائد فى نجد المسيطرة أقل من مليونى نسمة، مع الأخذ بالحساب الأقلية الشيعية.

إذن فإن النجديين هم أقلية بينما يعتبر الوهابيون الأصوليون أقلية داخل أقلية.

ويرى سعوديون كبار أن تحقيق الإصلاح الاقتصادى وحكم الدستور معا هو أمر حيوى فى المناخ الاقتصادى المتدهور حاليا، ويشير دبلوماسى سعودي إلى « أن البريطانيين سيحصلون على صفقة نفطية هائلة فى مقابل صفقة «تورنادو» بحيث سيتدفق النفط على الأسواق فى شكل سدد ضربة سيئة لمواردنا المالية.

وقد تصل نسبة التضخم إلى أكثر من مائة بالمائة فى حين أن الحسابات المالية وتقاسم السلطة أمران قد يقنعان السعوديين، بسهولة أكثر بقبول قيود اقتصادية وضرائب مرتفعة.

الليبرالية الإسلامية

كذلك فإن حرية التعبير تجيز لتلك الأغلبية من المسلمين المنفتحين على العالم المتحضر، أن يتحدوا الأصولية، وذلك باسم الليبرالية المسلمة، وليس باسم أو تحت شعار الليبرالية الغربية. فالليبرالية الإسلامية تشكل اليوم قوة كبيرة كامنة على امتداد العالم العربى، وقد تسفر أى انتخابات نيابية سعودية عن قيام مجلس نيابى منتخب، مسلم بمظهره العام وبطبيعته ومن شأن المنافسة بين المجموعات الدينية المختلفة والأراء المتعددة فى أية هيئة منتخبة. أن تؤدى بحد ذاتها إلى المزيد من الحرية وبنسبة أكبر مما هى عليه اليوم.

إضافة إلى ذلك فإن الخطة التى يتم تدارسها اليوم فى العربية السعودية من شأنها ، وبشكل آلى ومباشر ،أن تعطى الوهابيين ثلث المقاعد فى أى مجلس استشارى من دون أى شرط بشأن حرية التعبير.

الأمر المحظور

فى الغرب، تتفادى الدوائر الوزارية طرح الأزمة السعودية المضطربة، وتعتبرها أمرا محظورا ومحرجا ، ولقد وصف مصدر أمريكى الوضع بقوله بكل بساطة أنهم لايدرون ماذا يفعلون علما بأن أى إصلاح دستورى فى العربية السعودية لن يأتى مجانا للغرب. وربما أنه من شأن العودة إلى التفاوض حول الاتفاقيات الدفاعية- لاسيما صفقات الأسلحة التى بلغت ٢٦ مليار دولار منذ حرب الخليج- أن تنعكس فى الولايات المتحدة وبريطانيا وحدهما بفقدان عشرات الألاف من الوظائف- اذا تعذر الأمر- وقد يكون أى برلمان منتخب في السعودية رهنا بالتحقيقات بشأن الفضائح. كما يفعل الكويتيون اليوم بعد الانتخابات التى تمت فى بلادهم.

وقد تشكو السعودية من نسبة التقدم البطيئة لعملية السلام فى الشرق الأوسط، إلا أنه قد يكون من الجيد التذكر بأن هذه الاعتبارات نفسها هى التى جعلت الحكومات الغربية تدعم صدام حسين- إلى أن فات الأوان.

عن مجلة «لندن ريفيو أوف بوك»

ترجمة عربية منشورة مما
جريدة السفير اللبنانية



ألمانيا.. دولة متحدة وشعب منقسم

"الأصولية الليبرالية"

تدمر الاقتصاد والثقافة فى ألمانيا الشرقية

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

مرت فى بداية الشهر الماضى ثلاث سنوات على توحيد العملة بين الألمانيتين (يوليو ١٩٩٠)، وهى الخطوة التى حسمت بشكل نهائى مصير دولة المانيا الديمقراطية. ولكن هذا التاريخ لم يكن، لافى الشرق ولافى الغرب، مناسبة لأية مظاهر احتفالية مظاهر الحماس للوحدة التى لم تعمر سوى شهور قليلة أخلت مكانها لمشاعر القلق العام على مصير ألمانيا الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. ومكان فرح ملايين الناس بفتح ثم هدم سور برلين حلت مشاعر متناقضة: فى الشرق استيقظ الناس علي واقع السور الجديد الأعلى الذى يفصل بين سكان ألمانيا، وهو سور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الذى يحارون فى مواجهته. وفى الغرب يحمل الناس مسئولية تردى الأحوال الاجتماعية للوحدة، ولم يعودوا يخفون تبرمهم «بالإخوة والأخوات» فى الشرق الذى تصفه بعض الكتابات بأنه بئر بلا قرار. ألمانيا الآن دولة متحدة وشعب منقسم.

من انتخابات المارك الغربى إلى ضياع الحلم:

عند تحليل نتائج الانتخابات فى ألمانيا الشرقية (مارس ١٩٩٠)، لم تتردد صحف ألمانيا الغربية فى أن تكتب **أن شعب المانيا الشرقية انتخب «المارك الغربى».** وكان المستشار **كول**، رئيس حكومة المانيا الغربية آنذاك، ورئيس حكومة الوحدة الحالية وقادة حزبه الذين شاركوا بنشاط فى المعركة الانتخابية فى شرق ألمانيا يكررون أمام مسمع الناخبين فى المانيا الشرقية الوعود بالرخاء القادم عبر توحيد عملة البلدين. وكان أحد الشعارات التى رفعها المتظاهرون فى نهاية «الثورة السلمية» ردا على نداءات السياسيين فى الشرق والغرب بوقف النزوح نحو الغرب يقول: «**إذا لم يأت لنا المارك الغربى سنذهب نحن إليه**»! وكان الانتصار الانتخابى الكبير الذى حققه **الحزب المسيحى الديمقراطى الشرقى** بعد ذلك منطقيا، فهو الحزب المناصر لحكومة كول فى الغرب، الحكومة التى تملك المارك.

الشعبية الكبيرة التى كانت للحزب المسيحى الديمقراطى أساسا بسبب الامال المعقودة على الوحدة هبطت فى الشرق إلي النصف حسب آخر استطلاعات الرأى، وهبطت كذلك فى الغرب. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها السياسية هى الشغل الشاغل للإعلام الالمانى وللسياسيين. وبدل الحديث السابق عن مجتمع الرفاهية الذى يضمنه نظام «السوق الاجتماعية» كما كان يزاد ويعاد قبل الوحدة تعلن الحكومة كل يوم عن اجراءات وخطط لتقليص الميزانيات الاجتماعية. ومؤشرات الأزمة واضحة فى دلالاتها، وإن كان بعضها يختلف فى أسبابه بين الشرق والغرب.

أزمة الاقتصاد والمجتمع:

مؤشرات البطالة حطمت الأرقام القياسية المعروفة حتى الآن.. **عدد المعطلين الرسمى وصل إلى ٤ملايين وعددهم الحقيقى يصل إلى ٧ملايين (٦ملايين سنة ١٩٣٢)**.إذ لاتراعى الأرقام الرسمية عدد من حكم عليهم بالبطالة فى شرق المانيا ومنهم من يعملون بعض الوقت أو احيلوا بأشكال وتسيمات مختلفة للمعاش، أو دخلوا في عداد الجارى إعادة تأهيلهم، أو ألحقوا بوظائف مؤقتة.الآن، وفي خضم الحديث عن الأزمة فى ألمانيا، نشرت الصحف أن **مليون من سكان المانيا الشرقية نزحوا نحو الغرب منذ توحيد العملة! ولكن شبح البطالة الذى لم يتح لهم أن يتعرفوا عليه شخصيا فى ظل النظام السابق يستقبلهم الآن أينما حلوا.** لايحب أحد من السياسيين الألمان الحاكمين تذكيره بمقالته حكومته منذ سنوات قليلة، لافتات الدعاية للانتخابات الأخيرة التى تحمل وعود قائمة الحزب الحاكم والتى لايزال القليل منها موجودا على بعض الجدران تبدوا شماراتها عن العمل والديمقراطية والرفاهية وكأنها سخرية من الناس. رقم واحد للدلالة على المدى الذي وصلته تأثيرات الأوضاع الاجتماعية المستجدة فى شرق ألمانيا: **معدل المواليد انخفض بعد الوحدة إلي النصف!**

الصناعة فى ألمانيا الشرقية جري كنسها فى عملية لتدمير القوى المنتجة لم يشهد مثلها التاريخ إلا في الحروب. من ٣.٥ مليون مكان عمل فى الصناعة عام ١٩٨٩ لم يتبق سوى ٧٠٠٠٠٠ أي الخمس. المزارع التعاونية التى مثلت شكلا اقتصاديا متقدما جرى حلها بالقانون رغم المعارضة الواسعة من الفلاحين. كل «ملكية الشعب» من مصانع وعقارات وغيرها وضعت تحت إدارة هيئة اسمها «**تروى هاند**»(**ترجمتها الحرفية: اليد الأمينة!**) .ويرتبط اسم هذه الهيئة التى



المستشار كول

اوكل اليها المجاز برنامج الخصخصة فى أذهان الالمان الشرقيين بعمليات مثيرة لم يحلموا بها. إذ قامت هذه الهيئة التى تشكل ادارتها من ممثلى الصناعات والبنوك الالمانية الغربية زيع الغنائم على الشركات الغربية بأسعار أو هزلية وارتبطت هذه العملية بوعد الجدد سيضمنون أماكن العمل حرار الانتاج. مصانع **كارل تسايز يينا** « الشهيرة عالميا وغيرها كثيرا بيعت بمارك واحد! الحجة هى أن هذه المؤسسات مدينةللدولة أو ان انتاجيتها لاتقارن بمثيلاتها فى الغرب، رغم أن الاقتصاديين من الشرق والغرب يعرفون كيف حسبت هذه الديون ورغم أن الكثير من هذه المصانع كانت تضارع الموجود فى بلدان أوروبية أخرى. مؤسسات التجارة الداخلية، وجدت مصيرا مشابها مع الفارق أنها عاشت لتبيع منتجات الغرب. الواقع الذى أدى لاغلاق المزيد من المؤسسات الانتاجية فى الشرق. بعض رجال «**العروى هاند**» لم ينسوا انفسهم لدى تقسيم التركة، ومن كان سيء الحظ منهم دخل السجن أو ينتظر محاكمته. **فقط بعد خراب مالطه تحدثت الحكومة عن ضرورة «الحفاظ على المراكز الصناعية فى الشرق»** وتنشأ الآن بنية ملكية غريبة: مالكو البيوت والمصانع والمزارع فى الغرب، وفى الشرق يحلم الناس بفرصة للعمل.

وجدير بالذكر أن «وابور الزلط» المسمى «**الخصخصة**» لم يسو الأرض فقط بمجالات الانتاج المادى، بل كان من أوائل ضحاياه المؤسسات الثقافية والتربوية والتى بطبيعتها ليست مؤسسات ربحية كالمسارح والفرق الموسيقية واستوديوهات السينما ودور النشر والمكتبات ورياض الأطفال وغيرها.

وبينما وجدت نسبة كبيرة من الفنانين الموهوبين والتربويين طريقها إلي عالم البطالة الواسع القى **بمؤلفات بريخت وسيمرنوف واراجون وروزا لوكسمبورج** وكثيرين غيرهم فى مقالب الزبالة. إن الدمار الذى الحق بالبنية الاقتصادية والثقافية فى شرق المانيا يقدم نموذجا مفزعا لنتائج تطبيق فكر **الأصولية الليبرالية**» أو الليبرالية المتوحشة» كما يسميها د. رمزى زكى.

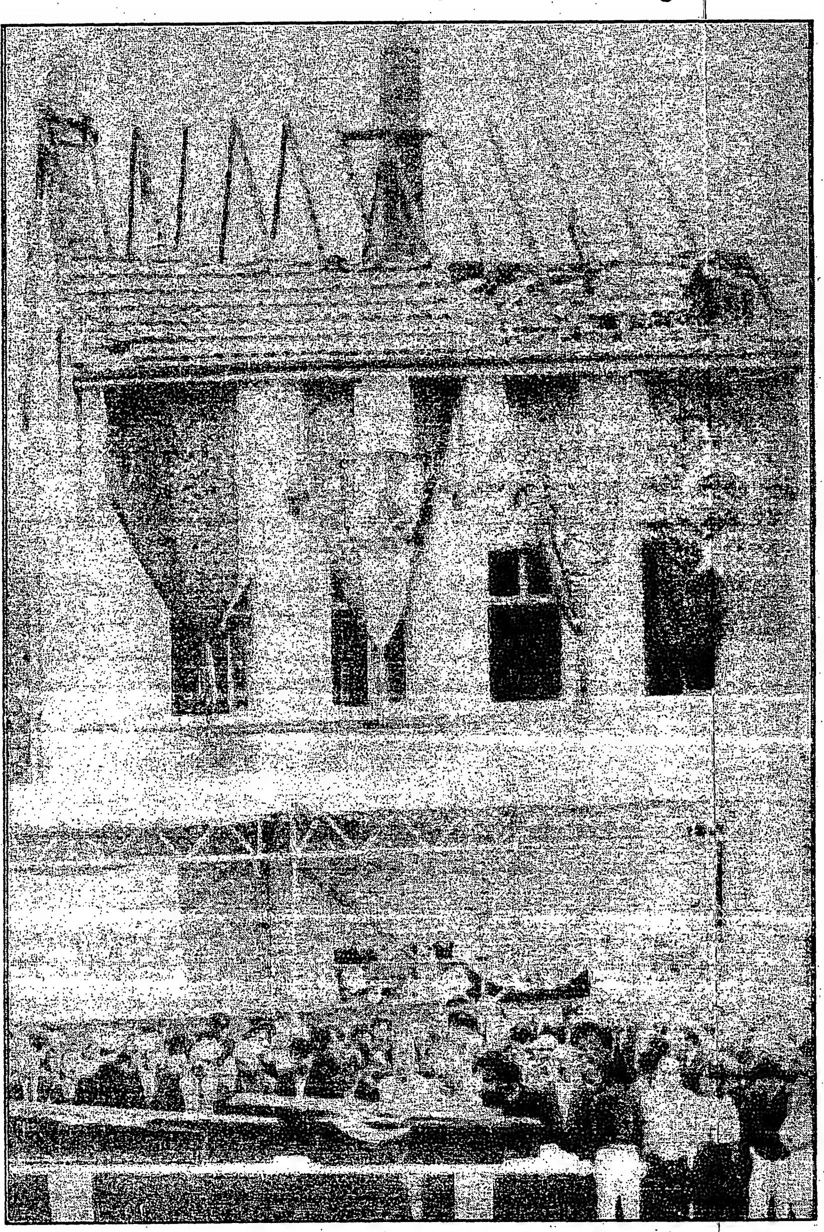
اقتصاد الغرب الذى جنى أرباحا خرافية من السيطرة على السوق الجديد فى شرق ألمانيا يعانى الآن من الركود. ويزيد من وطأة الأزمة انكماش الطلب ايضا بسبب أوضاع شرق ألمانيا. المانيا تعانى الآن من سياسات الرأسمالية التى اخضعت عملية «الوحدة القومية» لهدف الربح السريع، الربح ولو علي حساب ملايين الناس الأحياء والذين لم يولدوا بعد. كتبت صحيفة «**دى تسايت**» الاسبوعية السياسية المرموقة فى عددها الصادر فى ١٦-٧-٩٣ أن «ألمانيا مازالت عملاقا اقتصاديا، ولكن هذا العملاق يتأرجح» وأضافت «ولكن ثورة١٩٨٩ لم تقلب الخريطة السياسية بشكل اساسى فحسب. وقد يبدو امرا غريبا أن يسقط عالم اقتصاديات السوق الحرة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD منظمة بلدان الشمال الغنية--ن.ى.) في ركود عميق فى ذات اللحظة التى انهار فيها عالم الاقتصاد الشيوعى القائم على التخطيط» وتدق الصحيفة جرس الخطر قائلة :« إن بلوى المانيا محاطة بمرض اصاب كل منطقة OECD .ومن السويد حتي نيوزيلاندا يتصاعد الشك فى كل كرم دولة الرفاهية. في كل مكان يسود الخوف من القضاء على الصناعة ومن البطالة. فى كل مكان ينمو الادراك بأن السياسة القائمة على الاستدانة تقلص فرص الحياة أمام الأجيال القادمة بشكل إجرامى ومشكلة المديونية تزداد سنويا بمعدلات عالية وستصل المديونية الصافية لعام ١٩٩٣ الى ٢٤٤,٥ مليار مارك أو مايساوى ٧,٩ ٪ من الناتج الاجتماعى الاجمالى. ويلغ الدين الإجمالى ١٨٥٠ مليار مارك هذا العام ويعنى هذا أن تنفق المانيا سنويا ١٧٠ مليار مارك على الفوائد وحدها، الدولة تواجه هذا الوضع بمطالبة الفقراء بشد الأحزمة على البطون مجلة شعيرن الاسبوعية واسعة الانتشار نشرت فى عددها الاسبوعى الصادر يوم ١٥ يوليو مقالا طويلا عنوانه «الفقراء والاغنياء فى المانيا يتحلل المجتمع».

فى الطريق نحو دور عالمى جديد.

التطورات السياسية في المانيا توحى للوهلة الأولى بأن الحكومة الاتحادية لاتملك

خطة سياسية واقتصادية واضحة وأن التحالف الحاكم مشغول بتناقضاته وفضائحه التى لانهاية لها. ويعطى الاعلام انطباعا بأن الحكومة منهمكة طوال الوقت بالدفاع عن نفسها فى مواجهة الانتقادات الشديدة التى توجهها لسياساتها احزاب المعارضة والنقابات والمثقفون والقوى الاجتماعية المختلفة، ويشارك فى توجيهها ايضا اعضاء الائتلاف الحاكم المشاركون فى هيئات الحكم الفيدرالية والمحلية. واقع الأمر أن حكومة المستشار **كول** التى يتساقط فيها الوزراء كما تتساقط أوراق الخريف(١١ وزير منذ أن تشكلت)،، تقود بشكل دؤوب عملية إعادة تشكيل السياسة الداخلية الخارجية بما يتماشى ورؤية القوى الحاكمة لدور المانيا الأوروبى والعالمى الجديد. والتطورات فى مجال السياسة الخارجية سريعة ومقلقة. وتسعى السياسة الالمانية لاحتلال مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بما يتناسب وقوتها الاقتصادية، ودورها القيادى فى أوروبا. مثل هذا الانضمام لوحدث سيصبح مثل لجنة من حلف الأطلنطى زائد العضوين المسايرين! كما تسعى المانيا لاستكمال كافة عناصر القوة العالمية.هنا نجد بعض المقاومة من حلفائها الأطلنطيين.وورقة البنتاجون التى حذرت من توصل المانيا واليابان لهذا الهدف مجرد مؤشر واحد على التناقضات التى تسكن صفوف المنتصرين على معكسر الاشتراكية السابق. ربما يهم فى هذا المجال أن نتطرق تحديدا لجانب من سياسة المانيا تجاه العالم الثالث.

الصلاة على أرواح ضحايا العبقرية الجديدة فى ألمانيا



صورة العالم الثالث أو البحث عن عدو جديد مكان الشيوعية:

الجدال المحتدم فى ألمانيا حاليا حول المشاركة فيما يسمونه عملية **«إعادة الأمل»** فى الصومال، والذي يدور غالبا حول شرعية أو عدم شرعية قرار حكومة **كول** بإرسال قوات من **البوندسفير (الجيش الألمانى)** لم يبدأ الان فقط. فمنذ حرب الخليج يضغط حزبا التحالف الرئيسيان، **الاتحاد المسيحى الديمقراطى والاتحاد المسيحى الاجتماعي،** (وهما ليسا حزبين دينيين ولايطبقان أى مبدأ مسيحى في سياساتهما)، يضغطان على **الحزب الاشتراكى الديمقراطى** لقبول تعديل الدستور ليصبح قيام الجيش الالمانى بعمليات عسكرية خارج ألمانيا ومنطقة حلف الاطلنطى جائزا. الاحزاب الحاكمة تبرر هذا بأن المانيا كعضو فى الأمم المتحدة ملزمة بتنفيذ قرارات الهيئة الدولية بما فيها مهمات حفظ السلام أو تحقيقه،أطراف المعارضة، كل حسب توجهه السياسى، تبرر رفضها بحجج تتراوح من ضرورة الحفاظ على الدستور وحماية أرواح الجنود الألمان إلي التحذير من نهج عسكرة السياسة الخارجية ومن العودة إلي سياسة المانيا العظمى. والمتابع بوعى للغة السياسة الخارجية الالمانية والاطلنطية عموما يذهله الفرق الشاسع بين اللغة المستخدمة قبل وبعد نهاية دول أوروبا الاشتراكية.وأهم الجديد تحديدا هو «عسكرة» لغة السياسة الخارجية سواء فى جانبها الحكومى أو فى التغطية الصحفية لتطوراتها.

فى نهاية العام الماضى تبين أن المانيا شاركت فى حرب الخليج وليس بالمال فحسب. وقد حصلت هيئة الاتصالات التابعة لوزارة البريد الألمانية(!) من القيادة الامريكية على شكر لتأمينها جانب الاتصالات الالكترونية بين قوات الجبهة وقيادة حلف الاطلنطى في

أوروبا التي نسقت العمليات، وتزايدت مظاهر خروج المانيا العسكري الى العالم مع حرب يوغوسلافيا.

منذ البوادر الأولى لانهيار حلف وارسو لم تضيع دوائر حلف الاطلنطي وقتا في رسم صورة لعدو بديل للشيوعية. في ابريل ١٩٩٠ اطلق **كولين باول**، رئيس الأركان الأمريكي، تصريحه الرافض لفكرة انتفاء الحاجة لحلف الأطلنطي وضرورة السعي لبناء بنية أمن أوروبية وعالمية لاتنطلق من فكرة الكتل العسكرية. **وبرر رفضه آنذاك بالأخطار المنبعثة من قلاقل العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا على «الديمقراطيات الغربية»**. ومع نشوب أزمة الخليج زاد الاعلام الالماني من حملاته التي تهدف لتصوير هذا الخطر بشكل مجسد. من أخطر اعمال هذه الحملة الاعلامية فيلم تسجيلي تاريخي من أربع حلقات للصحفي الألماني **بيتر شول لاتور** بعنوان **«سيف الإسلام ثورة باسم الله»**. وقد اعاد فيها الى الأذهان الخوف من جحافل التتار التي هددت أوروبا قبل قرون، مستنتجا الخطر الحالي من الاضطراب الدائم الكامن في لحم هذه المنطقة من العالم، وهي المنطقة العربية الإسلامية مصدر النفط وموضوع افلامه وكتابه. انتهى عرض الحلقة الأخيرة في التليفزيون الالماني الثاني ليلة ١٥ يناير ١٩٩١، موعد انتهاء انذار مجلس الأمن للعراق وقبل بداية حرب الخليج بأيام.

المشترك بين اعمال كثيرة مثل الفيلم المذكور خلطها بين الحقائق وانصاف الحقائق والأكاذيب التاريخية والجديدة. ولكن الأخطر هو سعيها لإقناع الناس بأن ذلك **«الاضطراب الدائم الكامن» يعود للإسلام ذاته ولطبيعة الشعوب العربية!** وقدم التليفزيون الألماني الأول برنامجا تليفزيونيا عن بحث الجنود الألمان عن دورهم في عالم لم تعد به مواجهة عسكرية تهدد أمن بلدهم، وكان البرنامج يحمل اسما معبرا «مستعدون للقتال» وبينما بانت على الشاشة حيرة الجنود لدى سؤالهم عن العدو الذي يواجههم، اجاب ضابط بسرعة وبلا تردد محددا مصدر الخطر المزعوم وكان هو ذاته: **العالم الثالث والبلاد الاسلامية.**

وتتعرض هذه الأفكار من اليسار والمثقفين والعلميين لنقد شديد، وهم يسمونها بالعنصرية ويتهمون اصحابها بالعودة إلى الترسانة الايديولوجية للاستعمار القديم. **وتتصدى لها بالتحديد صحف وشخصيات اليسار والكنيسة الالمانية التي أصدرت أكثر من كراسة لترد علي التشويهات التي يلحقونها بالاسلام.** كما تفتح كنائس عديدة دورها لمحاضرين مسلمين يعرضون مبادىء دينهم في سعي لإحداث تقارب بين كافة الناس من خلال الاطلاع المشترك علي معتقداتهم. وقد اضافت هذه الدعايات الى ذخيرة الأحكام العنصرية المسبقة وزادت من روح الخوف من الأجانب القادمين من بلدان العالم الثالث، الخوف الذي خلقته ونمته ايضا خطابات السياسيين المحافظين في المعارك الانتخابية التي جرت في العامين الماضيين عندما **حملت الأجانب مسئولية تردي الأوضاع الاجتماعية في المانيا**. وفي جو الكراهية هذا تنمو صفوف النازيين الجدد وينمو العنف الذي أخذ شكل الإرهاب اليميني ضد الملونين.

قوى التقدم في نضالها وفي بحثها عن الطريق.

اليسار تغير فكرا وتنظيما وسياسة وقد أعاد ولازال يعيد تأسيس نفسه طبقا للواقع الجديد. البلد الذي يمارس نضاله فيها تغيرت وكذلك العالم تغير، وتيار اليسار في المجتمع ليس محصورا في حزب واحد ولا تجمعه ايديولوجية واحدة. **المواقف المتشابهة في قضايا محلية وعالمية أساسية تجمعها في سياسات اليسار الماركسي وتيارات مسيحية تمثل فكرا أشبه بلاهوت التحرير وفي النقابات وعند بعض مجموعات الخضر** والعديد من الجمعيات ذات الاهتمامات الثقافية والاجتماعية. وسياسة حزب اليسار الاساسي الراهن، **حزب الاشتراكية الديمقراطية**، وكتلته البرلمانية تحمل اسم **«قائمة اليسار/PDS»**، لا تمثل مجرد امتداد لسياسة اليسار الذي كان حاكما. **الاستمرارية محصورة في المنبع الفكري الماركسي الذي نزع عنه التشويه اللاهوتي**، وفي تقاليد النضال من أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. لم يعد هناك ادعاء بامتلاك الحقيقة. اليسار يبحث كل يوم ويفصح علنا عن أنه يبحث عن الطريق.

الدفاع عن مصالح الناس وحقوقهم الديمقراطية وعن شعوب العالم الثالث هو الشغل الشاغل لليسار بمفهومه العريض. والدفاع عن العالم الثالث ليس مسألة «ملزوقة» في فكر اليسار الالماني الراهن، بل هي مكون اساسي لفكره البديل الذي ينظر لقضية التقدم الانساني بأبعادها الاجتماعية الاقتصادية والايكولوجية والثقافية نظرة كونية. وهو ينطلق من تحليل يقول أن «المدنية تعيش أزمة وجود». بمعنى أن النضال من أجل السلام والديمقراطية والتقدم في أوروبا يجب أن ينطلق من فكرة وحدة العالم. وهو يطرح بجرأة مطلب تحقيق علاقات توزيع عالمية عادلة واعتماد سياسة تحويل للموارد لصالح شرق أوروبا والعالم الثالث. كما يطالب بمقرطة شاملة للعلاقات الدولية ونزع الطابع العسكري عنها. هذه المطالب يطرحها **جريجور جيزي** رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الاشتراكية الديمقراطية في البوندستاج لتكون جزءا من برنامج حزبه للانتخابات القادمة. وهو يعتبر هذا بمثابة «البديل الوحيد الواقعي للأخطار التي تهدد بالقضاء على الحضارة والديمقراطية». وليست عند اليسار الألماني أوهام عما ينتظره من صعوبات وعوائق. والضغط المسلط ضده لايتركه يوما واحدا ليأخذ نفسه. **ولكن الهزيمة تفتح العيون وتعلم. أما المنتصرون فقدراتهم على استبصار الحقائق والتعلم محدودة غالبا كما يبين التاريخ.**

**

اليسار الألماني يدافع عن مصالح الناس وشعوب العالم الثالث

**

الرأسمالية لم تنتصر.. ولكنها ظلت باقية

الضربة الصاروخية ضد بغداد .. لاهي بداية ولانهاية:

ليست سياسة "كلينتون"..

إنها طريقة أمريكا

* تناقض يبقى بغير حل في الحياة السياسية الأميريكية: الأمريكيون يؤيدون أن رؤساءهم يلجأون إليه لتعزيز مراكزهم..وليس للدفاع عن مصالح أميريكية.

* «الوسط الحيوي» مبدأ مطاطا يخوض به المرشحون الانتخابات ..وفي الرئاسة يصبح مصدر نقد حاد من جميع الاتجاهات.

* استخدام القوة العسكرية أهم طقوس دخول مرحلة الرجولة لكل رئيس أميريكي جديد.

* إدارة كلنتون أطلقت بالون اختبار عن «المشاركة في المسئولية عالميا»..وبعدها أطلقت كل أسلحة الضغط في أنحاء العالم من الصومال إلى العراق وروسيا وكوريا..والشرق الأوسط.

سمير كرم

في الحياة السياسية الأمريكية مبدأ سياسي أساسي واسع الأبعاد يغطي- بلا مبالغة- كل مجالاتها ..الداخلية والخارجية.

فهو مبدأ له دخل كبير بعلاقة السلطة والرأي العام..وله دخل كبير بالمثل بطريقة قياس سلك السلطة في أرائها لسياساتها العامة. كما أن له دخلا كبيرا «محاسبة» السلطة على مدى وفائها بوعودها الانتخابية.

في الحياة العامة، وفي مواقف المواطنين من التطورات الجارية حولهم ليس لهذا المبدأ تسمية محددة.أنه أقرب ما يكون إلى مايكون إلى استخدام الحس السليم أو الحس المشترك COMMON SENSE في تقدير الأمور. مهما لكن لهذا المبدأ تسمية لدى المشتغلين بالعلوم السياسية.

وقد نعتقد أن هذا المبدأ يلقى موافقة الجميع طالما أنه مشترك إلى هذا الحد.. وطالما أنه واسع إلى هذا الحد في تغطية لكل الشئون وليس هذا صحيحا بأي حال.. ولكي ندلل على ذلك..ونشرحه في الوقت نفسه، لابد أن نستعين بهذه التسمية التي يطلقها عليها أساتذة العلوم السياسية الأميريكيون.

إنهم يسمونه «الوسط الحيوي».

ولكي ندلل على أن «الوسط الحيوي» ليس مبدأ«مقبولا ».من الجميع على الرغم من أن الجميع يستخدمونه حتى وإن لم يستخدموا هذه التسمية المحددة، حتى وإن لم يعرفوا شيئا عنها، لابد أن نلاحظ أن «الوسطية» هي مديح أحيانا..وهي «نقد» وحتى «اتهام» في أحيان أخرى.حسب الظروف أو حسب مصلحة كل طرف.

ولاشك أن أكثر الظروف التي تشهد اهتماما باستخدام هذا المبدأ في الحياة السياسية الأمريكية هي حينما يحين وقت محاسبة رئيس أمريكي على مدى وفائه بوعوده الانتخابية. وهو وقت يحين بسرعة مذهلة في حياة الأمريكية السياسية..أو بالأحرى في مدة الرئاسة الأمريكية.يحين بعد ١٠٠ يوم من تولي السلطة. ويحين مرة أخرى بعد مرور ستة أشهر. وثالثة بعد العام الأول. وأخرى في منتصف المدة الرئاسية..أي عندما يكون قد قضى عامين في الرئاسة. ويصبح هو المبدأ السيد في حملة الانتخابات لفترة رئاسة ثانية للرئيس نفسه.

وقد نتساءل هنا: لماذا لايستخدم هذا المبدأ نفسه أثناء الحملات الانتخابية الرئاسية - وغير الرئاسية - بالطريقة نفسها، على الأقل لكي يحدد الناخبون موضع المرشح على خريطة الاتجاهات:وسطي. محافظ أو يساري (أي ليبرالي..لاأكثر حينما نتحدث عن خريطة الاتجاهات في الانتخابات الأمريكية؟.

والإجابة على هذا السؤال بسيطة وهي أن الأمريكيين يدركون بوضوح أن كل مرشح للرئاسة يحرص على أن يصور نفسه بأنه



«معتدل» أي أنه فى منطقة «الوسط الحيوى».. وذلك حتى لا يكسب عداء المحافظين.. ولايكسب عداء الليبراليين.

أشد المرشحين تطرفا إلى اليمين فى التاريخ الحديث للانتخابات الرئاسية الأمريكية كان السناتور باريا جولدووتر (الذى كان مرشحا للرئاسة عام ٦٤ فى مواجهة كلينتون جونسون ،وكانت دعوته الرئيسية هى استخدام الأسلحة النووية ضد فيتنام الشمالية آنذاك باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لعودة القوات الأمريكية منتصرة من تلك الحرب، مع ذلك فقد اهتم جولدووتر بأن يصور نفسه على أنه مرشح معتدل، وسطى لايميل إلى أى تطرف.

رونالد ريجان «ملك المحافظين».

فى السبعينات والثمانينات خاض معركة الرئاسة ضد جيمى كارتر فى انتخابات ١٩٨٠ على أساس أنه مرشح «الوسط الحيوى»، معتدل يريد إنقاذ أمريكا من التطرف الليبرالى.

ولعل تحديد المفاهيم على خريطة الاتجاهات السياسية يعانى فى النظام السياسى الأمريكى أكثر مما يعانى فى أى مكان آخر فى العالم. ولأن الحملات الانتخابية تعتمد أساسا على محاولة تحديد مواقع المرشحين بناء على مفاهيم غامضة قليلة التحديد.. فإن الناخبين لايأخذون هذه المفاهيم بجدية فى معظم الأحيان..إلا حينما يتعرضون لحملة قوية تنفرهم من مفهوم أو تعبير يلصق بمرشح فيصبح بمثابة سبة..كما حدث عندما ألصقت تهمة الليبرالية بالمرشح الديمقراطى مايكل دوكاكيس فى انتخابات ١٩٨٨..وأودت به تماما. أجهزت عليه ، خاصة وقد كانت له نقاط ضعف أخرى كثيرة: قصر قامته،اسمه الذى لايجيد نطقه معظم الأمريكيين سواء كانوا من البيض أو الأقليات..الخ(..)

لذا يركز الأمريكيون على مقياس «الوسط الحيوى» عندما يشرعون فى قياس مدى التزام أو مدى مراوغة الرئيس «الجديد» بشأن تنفيذ وعودخ الانتخابية. وعندئذ فإن المحافظين يبدأون فى اتهامه بأنه انحدر باتجاه الوسط..أى ابتعد عن وعوده المحافظة نحو مواقف أكثر «ليبرالية» ويشرع الليبراليون فى اتهامه بأنه انزلق باتجاه الوسط..أى ابتعد عن وعوده نحو سياسات «محافظة» ولمن ليسوا من أولئك أو هؤلاء بمجرد أن تبرأ من التطرف إلى اليمين ومن التطرف إلى الليبرالية وظهر فى صورة الوسطى التى ترضى الجميع فى أوقات الانتخابات..وتنفر الجميع فى أوقات المحاسبة على الوعود. وخلال العملية الانتخابية. التى وضعها أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكية المتخصصين بشئون الرئاسة، واسمه جيمس «بفهد باربر» بأنها «أهم حدث سياسى واحد فى السياسة الأمريكية»- فإن كل مجموعة تترقع من الرئيس أن يميل نحوها..وعندما يأتى وقت التنفيذ، عندما يأتى وقت تحديد السياسات واتخاذ القرارات والمواقف العملية، يفقد الرئيس تلك الميزة التى كان يتمتع بها كمرشح، وهى أن يرسم لنفسه صورة مقبولة للجميع. أن مواقفه وسياساته وقراراته لاتترك له فرصة لادعاء الانتماء الى الوسط الحيوى. إنها تحدد هويته السياسية الحقيقية.. من خلال تحديد نوع الوعود التى ينفذها..وأكثر من هذا من خلال تحديد نوع الوعود التى يختار إهمالها.

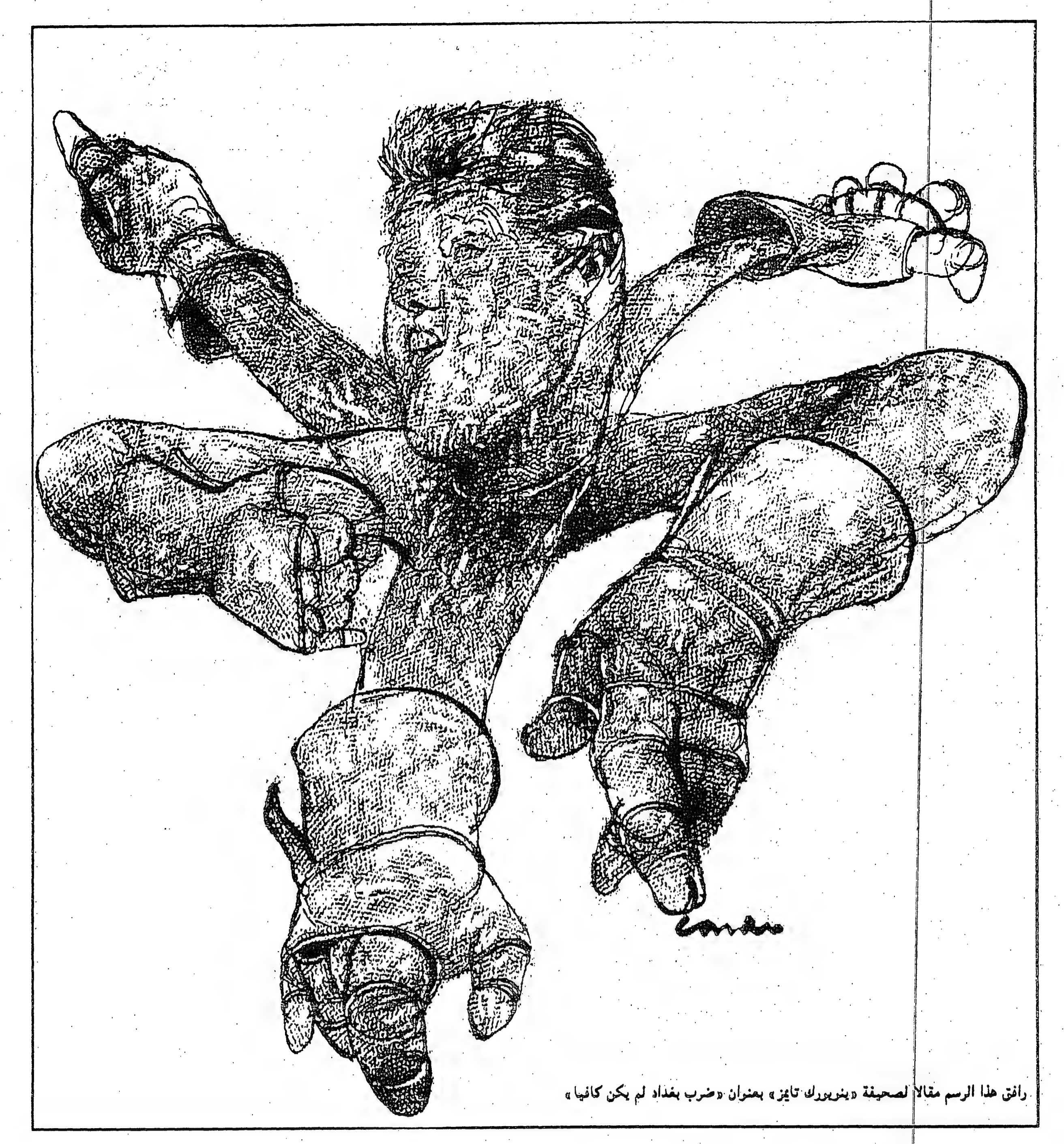
ولقد اختار الرئيس كلينتون-بوضوح- الوعود التى ينفذها من بين ماوعد به فى حملته الانتخابية. واختار أيضا الوعود التي سيظل يتمنى فى أعماقه أن ينساها الناخبون.. خاصة حينما يحين وقت الحملة الانتخابية لفترة الرئاسة الثانية. ومن خلال ذلك تحددت هويته السياسية أكثر مما كانت فى أى وقت منذ زن عرفه الأمريكيون على مستوى تولى شامل ،أى منذ تجاوزت أحلامه حدود الولاية الصغيرة- آركانسو- التى كان حاكما لها.

***

عندما ألغ الرئيس كلنتون الأمريكيين- من خلال شبكات التليفزيون- بالغارة الصاروخية على مبنى مقر المخابرات العراقية فى بغداد لم يكن بذلك أول رئيس أمريكى يختار طريق القوة العسكرية فى الخارج لتعزيز مركزه الداخلى أو إنقاذ «شعبيته» التى تدهورت على مقاييس استطلاعات الرأي العام. والغالبية العظمى من الأمريكيين تدرك ذلك.. وإن كانت الغالبية العظمى من الأمريكيين تؤيد ذلك..بدليل ارتفاع مؤشرات شعبية كلنتون بعد هذا القرار، وعلى الرغم من أنه قوبل بردود فعل سلبية- على أقل تقدير- فى أنحاء العالم، وحتى بين كثيرين من أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها، فى أوروبا واشرق الأوسط من خاضوا معها عملية «عاصفة الصحراء» ضمن تحالف أو ائتلاف ضد الغزو العراقى للكويت.

والحقيقة أنه لامفر من قبول التناقض الكامن فى مواقف الأمريكيين من السياسات العدوانية التى ينتهجها رؤساهم. ذلك التناقض الذى يتضح فى «إيجابية» رد الفعل الذى أبداه الرأى العام وفقا للاستطلاعات العامة.والتى أظهرت نجاح الرئيس كلنتون فى كسب قدر كان فى أشد الحاجة إليه من «احترام» الأمريكيين، وخاصة احترام العسكريين منهم. نظرا للنقص الفادح في رصيده لديهم نتيجة لكونه أول رئيس أمريكى- بالتالى أول قائد أعلى للقوات المسلحة الأمريكية- لم لم يؤد الخدمة العسكرية..بل وكان واحدا من جنود المعارضة ضد حرب فيتنام فى الستينات وأوائل السبعينات. فضلا عن حقيقة أنه أول رئيس ولد بعد نهاية الحرب العالمي الثانية، التى تشكل فى تاريخ أمريكا النقطة الفاصلة الرئيسية التى تحولت عندها إلى «قوة عالمية» ومنها إلى دولة عظمى».

هذا من ناحية.. أما على الناحية الأخرى من هذه المعادلة المتناقضة لموقف الأمريكيين من كلنتون بعد الغرة على بغداد فيظهر فى كونهم أفاقوا إلى أن الأمور تسير كما لو أن جورج بوش نجح فى انتخابات العام الماضى. لافرق إذن.. ولابد أن يتوقع الأمريكيون من رئيسهم أيا كانت ملامح ماضيه أو قناعاته أن لايختلف عن الذين سبقوه، جمهوريين كانوا أو ديمقراطيين. ولعل الأمريكيين أكثر شعوب الأرض إيمانا بأن التاريخ يكرر نفسه..وأن لافرق فى ذلك بين رئيس ورئيس، لأن «النظام» أكبر من الرئيس وزكثر تأثيرا وأكثر دواما. ليندون جونسون جاء إلى الرئاسة رافع شعارات الخروج من ورطة فيتنام.كان ديمقراطيا. وثبت بعد انتخابه عام ١٩٦٤ أنه زاد الورطة بصورة لم تكن فى حسبان أحد. وانتهى الأمر إلى الانسحاب من معركة انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٨ ليأتى نيكسون وكان جمهوريا..وقد رفع بدوره شعار الخروج من ورطة فيتنام..وكان كل ماأضافه هو كلمة «بشرف» ولكنه كان أكثر الرؤساء الأمريكيين استجابة لمطالب العسكريين التى لاتنتهى لمزيد من القوات ومزيد من الأسلحة والمزيد من العنف فى ضرب الفيتناميين. وانتهى به الأمر فى مواجهة أوسع ثورة جماهيرية حدثت فى تاريخ أمريكا المستقلة..ثورة المعارضة ضد حرب فيتنام. وانتهى به الأمر إلى الخروج من فيتنام ، لكن دون أن يحقق الكلمة التى أضافها إلى شعار الخروج من الورطة..كلمة «شرف»، فإن أحدا لم يصدق أبدا من الأمريكيين أن أمريكا خرجت من فيتنام «بشرف».. حتى بصرف النظر عن مقاييس الحرب والهزيمة..



رافق هذا الرسم مقالا لصحيفة «نيويورك تايمز» بعنوان «ضرب بغداد لم يكن كافيا»

هذا على سبيل المثال لا الحصر، وعند محاولة الحصر لابد أن نقول أن كل رئيس أمريكى لجأ إلى القوة العسكرية فى الخارج فى العام الأول من رئاسته. إن استخدام القوة العسكرية والأمريكية هو أهم طقوس دخول مرحلة «الرجولة الرئاسية». ولقد كانت حاجة كلنتون إلى أداء ذلك الطقس أكبر من كثيرين ممن سبقوه. من هنا كان أداؤه له مبكرا، قبل أن ينقضى على وجوده فى البيت الأبيض حتى ستة أشهر.

يبقى الرئيس الأمريكى فى الرحلة «الكمون»- اذا أخذن التشبيه النفسى لمراحل نمو الفرد- ولايصبح رئيسا فمليا «ناجحا» أو«مألوفا» إلا بعد أن يقفز داخل دائرة النار. وللحقيقة فإن كلنتون لم يتردد طويلا.. وأدهش الجميع بقفزته.. وهو فى ورطة مشكلات ومآزق داخلية لاتحصى- داخل دائرة النار.. فبين أدائه اليمين الدستورية وأدائه اليمين «الأمريكية» لتولى الرئاسة أقل من ستة أشهر. حتى سلفه بوش الذى باهى كثيرا فى حملته الانتخابية للاستمرار فى الرئاسة بأنه يملك تجربة فى خوض الحرب بقى ١١شهرا إلي أن قفز داخل دائرة النار فى آخر ١٩٨٩- عامه الأول فى الرئاسة- بغزو بنما.

وسيشرع المؤرخون الأمريكيون فى تقليب مراجعهم ليعرفوا إذا كان كلنتون صاحب لقب أسرع الرؤساء الأمريكيين أداء

الطقوس الطريقة الأمريكية فى الحكم والسياسة والأخلاق والرجولة والدفاع...

أو ما قاله المعلقون العسكريون -وهم فى الغالب من حملة الرتب العسكرية العليا السابقين- عن قرار كلنتون بضرب مقر المخابرات العراقية فى بغداد أنه «تصرف بطريقة رئاسية للغاية».

هكذا إذن هدمت صواريخ «توماهوك» إلى جانب ما هدمت فى بغداد- الجدران التي وقفت بين بيل كلنتون وقواته المسلحة وضد العراق منذ دخوله البيت الأبيض. الآن فقط أصبح واحدا منهم..يحكم بهم ينفذ السياسة الخارجية الأمريكية بأساليبهم وأسلحتهم..

ولهذا بحثنا عن تفسير للتناقض بين تأييد الأمريكيين لقرار كلنتون بشن الغارة الصاروخية ضد بغداد..وشعورهم بأنه كان قرارا غير مبرر من الناحية السياسية، وشعورهم أيضا بأنه جلب النقد والخلاف مع حلفاء أمريكا..والإحراج لبعضهم الآخر فإننا قد لانجد مثل هذا التفسير. قد لانجد سوى القول بأن «التركيبة الوجدانية» أو «التراث الثقافى» الأمريكى ينطوى على هذا التناقض،إنه شىء تكون مع التاريخ الأمريكى نفسه. ولهذا يمكن أن تجد فى هذا التاريخ العجب تناقضات من نوع أمريكا الاستعمارية

(الفلبين.كوبا.الدومنيكان.كوريا. فيتنام..) وأمريكا مبادىء حق تقرير المصير..تناقضات أخرى من نوع رئاسة كينيدى:بدايات الاستجابة لحركة الحقوق المدنية للسود، وفى الوقت نفسه بدايات التورط فى حرب فيتنام لحمل ميراث الامبراطورية الفرنسية المنهارة. بدايات تحدى الميراث الاستعمارى البريطانى فى مناطق شرق السويس كما كانت تسمى فى الستينات، وفى الوقت نفسه بدايات الاصطدام بالثورات عن طريق العمليات السرية : غزو خليج الخنازير.

ولهذا فإن من قبيل التبسيط الشديد اعتبار الضربة الصاروخية ضد بغداد بمثابة «حرب كلنتون الخاصة» التى احتاج إليها مؤقتا ليثبت إخلاصه للطريقة الأمريكية فى تولى الرئاسة ،أى أنها خطوة وتنتهى بمجرد أن أثبت «رجولة» عن طريق إراقة الدماء الأجنبية. كما أن من قبيل الخوض فى نقاش بيزنطى أشبه بالمناقشة حول جنس الملائكة أو أسبقية البيض. أو الدجاجة أن نتساءل إذا كان كلنتون قد أقدم على هذا القرار مقتنعا أنه أرغم عليه لاعتبارات منها الصدام بينه وبين الجنرالات الأمريكيين حول وعده الانتخابى للشواذ جنسيا بأداء الخدمة العسكرية والترقى فى صفوفها سواء بسواء مع الأسوياء.

فالمسألة لاتتعلق بكلنتون وحده. إنها تتعلق بقضية كانت إلى ماقبل أسابيع من قرار الضربة الصاروخية ضد العراق مطروحة للمناقشة فى كواليس الحكم فى واشنطن..وانتقلت منها إلى خشبة المسرح السياسى، وهى الاعلام الأمريكى بشكليه الرئيسيين: الصحافة المطبوعة- والمرئية (التليفزيون) .يعنى قضية دور أمريكا فى العالم.. وماإذا كانت الظروف الاستراتيجية العالمية.. والاقتصادية الأمريكية والعالمية معا تفرض على الولايات المتحدة أن تعيد النظر فى هذا الدور..لتتراجع قليلا عن مواقع القيادة الذى دفعتها الظروف اليها فى أنحاء العالم، ودفعها اليها بالقدر نفسه ذلك المفهوم الأمريكى الذى تحكم فى السياسة الأمريكية الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية دون أن تتلخص فى شعار محدد مختصر: أمريكا فوق الجميع.

خطاب واحد لم تزد مدة القائه عن ٢٠ دقيقة ألقاه مسئول فى إدارة كلنتون فى شهر مايو الماضى..ولم يكن المسئول حتى على مستوى وزير ،إنما هو من رجال الصف الثانى خلف وزير الخارجية وارين كريستوفروردت فيه عبارات غامضة تشير إلى ضرورة أن تعيد أمريكا النظر فى حجم المسئوليات التى تتحملها عالميا فى ضوء قدراتها الراهنة وفى ضوء التغيرات الأخيرة، وفى ضوء صعود قوى قادرة على تحمل جانب من هذه المسئوليات العالمية.

ولايمكن الجزم بما إذا كان بيتر تارنوف وكيل الخارجية الأمريكية للشئون السياسية- فى ذلك الخطاب- قد قصد إلى إطلاق «بالون اختبار» لقياس رد الفعل إزاء مبدأ جديد يطرحه الرئيس كلنتون.كان هذا تفسير البعض لما قاله تارنوف امام مجموعة محدودة من الصحفيين. أو إذا كان مجرد محاولة لتبرير عجز واشنطن عن التدخل لفرض إرادتها على الصرب فيما يتعلق بسياستهم العدوانية تجاه البوسنة..فقد كان ذلك صلب موضوع للمناقشة حينما قال تارنوف: «إننا ببساطة لانملك القدرة،ولانملك النفوذ..لكى نحدث الضغط الكافى لتحقيق نتائج إيجابية. لكنه بالتأكيد كان يريد أن يشرح تصورا جديدا للسياسة الخارجية الأمريكية ودورها فى العالم حينما قال:

«إننا نتحدث عن قواعد جديدة للاشتباك تتبعها الولايات المتحدة.فلسوف يتعين أن توجد مشاركة حقيقية فى السلطة ومشاركة فى المسئولية..إن الأخطار التى تهدد الولايات المتحدة قاريا وتلك التى يمكن التصدى لها بطريقة فعالة هى التى ستستحق



الجنرال باول» ووليس اسبن» وزير الدفاع- مؤتمر مابعد الغارة



مسيرة احتجاج (فى داكا) على الغارة الصاروخية فى بغداد

أن ناجهها. وقد تأتى مناسبات فى المستقبل تتصرف فيها الولايات المتحدة منفردة، إذا مانحن تصورنا أن ثمة خطرا وشيكا قريبا للغاية من وطننا..».

وكان من الواضح تماما أن تارنوف توقع أن يحدث كلامه هذا عاصفة عاتية بعد جانب القوى المحافظة التى لا ترضى أبدا بأن تتراجع الولايات المتحدة قليلا عن مركز الهيمنة العالمية على كل شىء. ولأنه توقع فإنه استبق الأمور ورد على منتقديه قبل أن يسمعهم. بل حتى قبل أن يسمعوا ما قال. فى الخطاب نفسه قال:

«إننى قادر تماما على أن أقف بوجه النقد القائل بأننا نتخلى عن سلطتنا فى هذا الموضوع. ذلك لأننى أعتقد، والأهم من هذا أن الرئيس ووزير الخارجية يعتقدان أنه بالنسبة للمسائل الدولية الرئيسية من هذا النوع، حين يكون للاعبين الإقليميين الآخرين مصلحة كبرى ينبغى أن يكون واضحا تماما أننا سنلعب دورا، سيكون لنا دور قيادى، لكننا لن نذهب بعيدا فى المعركة إلى الحد الذى يسمح لهم بأن يلقوا على الولايات المتحدة العباء حين يصبح من الضرورى اتخاذ القرارات الصعبة للغاية التى تعبىء الرجال والنساء والمصادر لمثل هذا الالتزام».

ومما لاشك فيه أن الكتاب المحافظين- والسياسين المحافظين بشكل أخص- اعتبروا خطاب تارنوف بمثابة «خطاب تنازل عن العرش».. أمريكا تتنازل عن عرش الزعامة فى العالم.. وتعلن أنها تدخل مرحلة جديدة تطالب الآخرين فيها بأن يتقدموا لحمل لمسئولية حينما كانت الأخطار تتهددهم.

وتملأ المناقشات التى دارت حول ذلك الخطاب، الذى لم يستغرق إلا ثلث ساعة وألقى وسط دائرة ضيقة للغاية من الصحفيين، مجلدات ومجلدات. لكن الأسابيع التى تلت ذلك أو الآن حفلت بأحداث على ساحة السياسة الخارجية الأمريكية تؤكد كلما أن الرئيس كلنتون ووزير خارجيته أرادا تقديم الأدلة الكافية العملية على أن ماقاله تارنوف لايعنى مافهمه المحافظون.. أو أن ما قاله تارنوف لم يعنيه هو شخصيا. أو أن ما قاله تارنوف لايتعدى كونه رأيا شخصيا لايعبر عن فكر كلنتون ولا عن مفاهيم كريستوفر.

من وقتها اتسمت مواقف إدارة كلنتون الخارجية بدرجة من العدوانية ونزعة التدخل واستخدام أساليب الضغط على الأطراف المختلفة القريبة والبعيدة.. الصغيرة والكبيرة.

** فى الصومال تحولت عملية «استعادة الأمل» إلى تدخل عسكرى مباشر من الأمم المتحدة، تحت القيادة الأمريكية- وليس العكس- إلى صدام مباشر مع الواقع الصومالى، انحازت الولايات المتحدة ضد أحد الأطراف عند أول مناسبة ظهر فيها أن ذلك الطرف الصومالى يتصور أن بإمكانه الاعتراض على تصرف هنا أو اجراء هناك. وعندما أصبح خضوع الأمم المتحدة للاعتبارات السياسية الأمريكية فى الصومال أمرا مكشوفا للجميع. ومحرجا للقوى العديدة المشاركة فى القوات المتعددة الجنسيات لم تتردد واشنطن فى ممارسة الضغط على حلفائها.. كما حدث مع إيطاليا اتهمت الولايات المتحدة والأمم المتحدة معا بتغيير العملية الدولية «الإنسانية» فى الصومال. وفى تطورات سريعة بدرجة غير مفهومة متوقعة وجد الصوماليون أنفسهم فى وضع أشبه مايكون بما وجدت بنما فيه نفسها إبان الغزو الأمريكى وملاحقة رئيس دولة بنما والجنرال نورينا- حتى القبض عليه ونقله إلى أمريكا ومحاكمته وإدانته وسجنه. ومايجرى فى الصومال الآن من ملاحقة للواء عيديد يكشف عن السياسة الخارجية لإدارة كلنتون أكثر كثيرا مما يكشف عن أوضاع الصومال غير الطبيعية.

** كوبا. وسط موجات من السخط على آثار الحصار الرهيب المفروض على كوبا.. والذى يكبد الشعب الكوبي خسائر ويلحق بها آلاما ربما لم يذوقها شعب من قبل فى زمن السلم. كانت هناك توقعات بأن تظهر إدارة كلنتون تصرفا مختلفا أكثر «إنسانية» فى التعامل مع الشعب الكوبى. وقد وصل الأمر إلى حد أن الكوبيين فى المنفى- الذين يعيشون فى الولايات المتحدة ويشكلون الجيش الاحتياطى للثورة المضادة لنظام كاسترو - بدأوا هم أنفسهم يطالبون التعامل بصورة أكثر رحمة مع آلام الشعب الكوبى المحاصر، ويؤكدون أن الطريق الى التخلص من كاسترو لايمر إطلاقا عبر تشديد الحصار على الشعب الكوبى.

آراء لم تكن تجد مجالا أبدا بين الكوبيين فى المنفى بدأت تنطلق على ألسنتهم وفى صحفهم فى ولاية فلوريدا، حيث تعيش أغلبيتهم الساحقة. مع ذلك فقد اختارت إدارة كلنتون سياسة تشديد الحصار على كوبا. وضرب عرض الحائط بكل الاعتبارات الإنسانية. يحكمها فى ذلك تصور بأن سقوط كاسترو أصبح وشيكا.. وأنها -بالتالى- ينبغى أن لاتؤجل الحصول على هذه الثمرة، هذا الكسب الذى لم تستطع الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ زمن إيزنهاور تحقيقه.

** كوريا الشمالية. الجبهة التى هدأت لأكثر من ثلاثة عقود متواصلة رأت إدارة كلنتون فيها فرصة ينبغى أن لاتضيع لكى تثبت أنها مستعدة لتفجيرها من جديد. قررت كوريا الشمالية وتحت ضغوط وجود قوة نووية أمريكية فى كوريا الجنوبية- أن تنسحب من التزامها بمعاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية. .وسمحت الولايات المتحدة إلى سماعها في مفاوضات بشأن اثنائها عن هذا القرار. وبدأت المفاوضات بينهما فعلا.. وبدا أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق. إلى أن وجدت إدارة **كلنتون** أن من المهم أن تثبت أن الوجود الأمريكي العسكري في آسيا مهم..وأن على العالم أن لا يظن أنها توشك على التراجع عن مواقعها فيها، بدأت التعامل مع كوريا الشمالية بطريقة تصعيد الضغط إلى حد التهديد بالفناء، على لسان الرئيس **كلنتون** نفسه في زيارة كوريا الجنوبية (بعد قمة طوكيو) وعند خط الحدود الفاصل بين شطرين كوريا حيث ذكريات حرب مريرة مدمرة لاتزال محفورة في أذهان الجميع. وأغلب الظن أن هذه أول مرة يهدد فيها رئيس أمريكي كوريا الشمالية بالفناء إذا لم ترضخ لقواعد واجراءات التفتيش التي تريد الولايات المتحدة إملاءها عليها. وقد تشير الدلائل (وقت كتابة هذه السطور) إلى أن المفاوضات بين الأمريكيين والكوريين الشماليين تسير باتجاه مسارات ايجابية. وقد يبدو أن ذلك نتيجة لهذا التهديد الأمريكي الصارخ والفادح..لكن الحقيقة أن ذلك كان مسار المفاوضات قبل ذلك..لكن إدارة كلنتون تعمدت «إخراج» المشاهد الأخيرة قبل إعلان نتائج المفاوضات على هذا النحو الذي يترك الانطباع لدى العالم بأن واشنطن أرغمت كوريا الشمالية على قبول الشروط الأمريكية بقوة التهديد.

** روسيا . تكاد تكون الزمثلة بلا حصر على استخدام إدارة **كلنتون** أساليب الضغوط ضد حكومة روسيا وإظهار موسكو بأنها تابع أمين لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية. لكن المثال الأكثر حدة يتمثل في إجبار الرئيس **يلتسين**- الذي يعد صديقا حميما للولايات المتحدة تحدث دائما عن ضرورة مساعدته ودعم برنامجه الإصلاحي- على انتهاك تعهداته واتفاقياته مع دولة ثالثة..لأنها لاترضى الولايات المتحدة. فقد أجبرت موسكو على خرق اتفاقاتها وعقودها مع الهند بشأن تزويدها بمعدات تكنولوجية ، أهمها محركات صاروخية ومحركات للطائرات النفاثة. وقد حدث ذلك بعد أن كان **يلتسين** قد وقف أمام البرلمان الهندي قبل شهور يعلن أن روسيا ملتزمة بما وضعت توقيعها عليه.. وأنها لن تفرط أبدا في سيادتها تحت أي ضغط ، وأن على الهند أن تطمئن إلى ذلك تماما.

مذا يخيف أمريكا من صفقات تكنولوجية- مهما كانت قيمتها العسكرية- من روسيا إلى الهند. .وقد كانت الهند أكثر البلدان في العالم الثالث قربا إلى روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) . لعشرات السنين، خاصة في مجال التعاون العسكري التكنولوجي؟أم أن المسألة تأكيد هيمنة الولايات المتحدة على القرار الروسي.. وحتى على السيادة الروسية؟ أم أن الولايات المتحدة تستخدم «المساعدات» وسيلة ضغط لحرمان روسيا من أسواقها التقليدية للسلاح؟. أيا كان الجواب فإن إدارة **كلنتون** استطاعت أن تقدم لمنتقديها من القوى المحافظة البرهان على أنها أكثر «محافظة» منهم.. وأكثر استعدادا لممارسة «القيادة» بمعنى الضغط واستخدام أساليب التهديد العسكري والاقتصادي والدبلوماسي من الإدارات المحافظة السابقة بما في ذلك إدارتي **ريجان وبوش سيئتي السمعة**.

** الشرق الأوسط، تشير الدلائل إلى أن فشل المحادثات العربية الإسرائيلية في تقديم «هدية» لإدارة **كلنتون** تثبت بها قدرتها على إدارة أعقد مشكلات السياسة الخارجية قد رفع حدة التوتر في إدارة **كلنتون** تجاه المنطقة.

ولقد كانت المهمة الرئيسية لفرق الدبلوماسيين الأمريكيين التي ذهبت إلى الشرق الأوسط في الإسبوعين الأولين من شهر يوليو الماضي برئاسة **دينيس روس** منسق شئون عملية السلام- هي توجيه الإنذارات الى اطراف هذه المحادثات..أكثر من أي انسحاب آخر. وتحت التهديد أخطرت بعض الأطراف إلى تغيير مواقفها من «الورقة الزمريكية» التي قدمت لتكون أساسا تقريب وجهات النظر. وكان الطرف الإسرائيلي هو الأسرع إلى تغيير موقفه. انتقد رئيس الوزراء **اسحاق رابين** الورقة الأمريكية باعتبارها غير مقبولة لأنها عدلت نزولا عند رغبة الفلسطينيين..وبعدها بأقل من ٤٨ ساعة وصف وزير خارجيته **شمعون بيريز** الورقة الأمريكية بأنها أساس مقبول للتفاوض ، وبالمثل حدثت تحولات لاحقة على الموقف الفلسطيني.

وفيما يستعد وزير الخارجية **كريستوفر** للسفر بنفسه إلى الشرق الأوسط (بعد رحلة آسيا) فإن معلومات المصادر الأمريكية تؤكد جميعها أنه يريد أن يرى نتائج الإنذار الذ يحمله فريق روسى إلى العواصم في المنطقة..وأن يكون هو موجه «الإنذار الأخير».. بأن المنطقة يمكن أن تترك تماما لتفاعلاتها الخاصة، ومعنى هذا أن خطر الحرب سيعود وبأبشع أشكاله.

وفي جعبة وزير الخارجية الأمريكي إلى الشرق الأوسط عددا من الاعتراضات التي يصفها المسئولون في إدارة **كلنتون** بأنها «أجرأ» اقتراحات قدمتها أي إدارة أمريكية بشأن السلام في الشرق الأوسط. ويحمل وصف «أجرأ» هنا على الاعتقاد- بناء على معرفة بمفردات الدبلوماسية الأمريكية- بأن المقصود هو اقتراحات أمريكية تضع أطراف الصراع أمام مأزق حرج إذا وجدت أن مصالحها تقتضي رفضها. وبتعبير أوضح فإنها اقتراحات تضع من يرفضها في صدام مباشر مع واشنطن ولاتدعي- حتى هذه اللحظة- معرفة تفصيلية ومحددة بهذه الاقتراحات الأكثر جرأة.. ولكن الحديث عن الشرق الأوسط في هذا الإطار لاينتهي إلابالتركيز بأن كل تصرفات إدارة **كلنتون** الأخيرة- لتأكيد استقرارية السياسة الخارجية الأمريكية- لابد أن تعني أيضا استمرارية الإنحياز للجانب الاسرائيلي. خاصة وأنه يجيد الرضوخ في الوقت المناسب.

الآن اطمأنت أمريكا إلى أن لها رئيسا «صلبا» ..يستخدم الصواريخ ويستهين بأرواح المدنيين عند اللزوم. يحترمه عسكريوه ولايديرون له ظهورهم كما فعل «المحاربون القدماء» عندما كان يلقى خطابا أمام نصب قتلى حرب فيتنام، يهدد بإفناء بلد وهو يقف على أرضه حيث قتل لأمريكا قبل أربعين عاما أكثر من ثلاثين ألف جندي..وقتل أكثر من مليوني كوري. ويحاصر إلى حد التجويع شعبا صغيرا لايشكل أي خطر عليه لمجرد أنه اختار نظاما وزعيما لا يتردد في أن يقول لها عند الضرورة. يوحول رئيسه إلى أقوى دولة في العالم بعد أمريكا إلى رجل لايستطيع أن يصون توقيعه على الاتفاقات والعقود.

لكل هذه الأسباب ستمنحه أمريكا تأييدها كلما ترجه إلى العالم الخارجي..لكنها فيما عدا ذلك ستظل تنتقد تحوله عن وعوده الداخلية والخارجية على السواء.

تناقض؟.نعم وقد كان هذا التناقض موجودا دائما. وليس لأننا لانفهمه أو لانستسيغه نستطيع أن ننكر وجوده.

إنما هناك خط أحمر مرسوم باستمرار على الحدود الفاصلة بين السياسة الداخلية والخارجية : الأمريكيون لايعترضون على استخدام القوة ضد الشعوب الأخرى إلا عندما يؤدي ذلك إلى إسالة الدماء الأمريكية.

ومن الواضح أن **كلنتون** يعي ذلك جيدا- -كما دعاه **ريجان** في غزو جريناذا ووعاه **بوش** في بنما والكويت- وحتى الآن..على الأقل، وربما حتى موعد انتخابات فترة الرئاسة الثانية(..).

قصة صعود واختفاء الجنرال ديمترى ياكوبوفسكى...

إصلاح اقتصادى.. أم فساد يرتدى مختلف الثياب؟!

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

كتبت فى ذلك صحيفة «الكمسمولسكايا برافدا»، وكتبت صحيفة «كوميرسانت» وكتبت المجلات الأخرى، وترك الناس ماحولهم من مشكلات يتأملون قمة صعود الجنرال «ديمترى ياكوبوفسكى» وارتقائه سلم الوظيفة بالسرعة التى يحترق بها عود الثقاب، وافتضاح أمره بسرعة انطفاء نفس عود الثقاب. فمن هو الجنرال ديمترى؟..

* **الوثيقة الأخيرة:** «سرى للغاية. مرسوم رئيس فيدرالية روسيا بوريس يلتسين: «يمنح المقيد ديمترى ياكوبوفسكى رتبة الجنرال، مع تكليف فلاديمير شوميكو نائب رئيس الوزراء بمتابعة تنفيذ المرسوم.

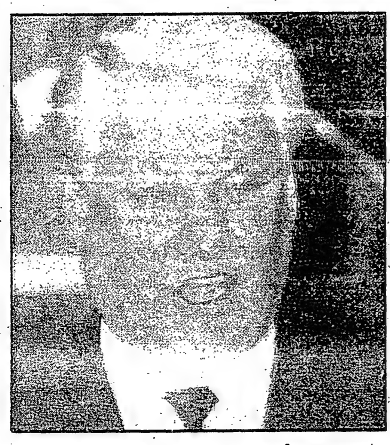
«تم تنسيق قرار الترقية مع وزير الأمن بارانيكوف، والداخلية يرين، ونائب وزير العدل باتفيروف، والنائب العام ستيبانكوف، ومدير مصلحة الاستخبارات الخارجية يفجينى بريماكوف، وكوكشين النائب الأول لوزير الدفاع الروسى. وقام شوميكو نائب رئس الوزراء بالاتفاق على نص القرار شفاهيا مع الرئيس يلتسين وبجورجابدار.

تلك كانت القمة ومن عندها بدأ الانحدار، ومابين رحلة الصعود والهبوط، قصة الشاب الذى أنهى معهد الحقوق بالمراسلة عام ٨٨ ثم جاء من أقصى الريف الروسى لموسكو، ممتلئا بالإصرار على ألا يعود إلى قريته «بولشيفا» وإلى الفقر، ومستعدا للقيام بأى شىء فى سبيل أن يطفو على سطح المجتمع.

وكانت أولى خطوات ديمترى وهو لم يتجاوز التاسعة والعشرين أنه هجر زوجته الأولى عندما لاحت له فرصة للاقتران بابنة نائب سابق لرئيس اللجنة التنفيذية لمدينة موسكو «موراقيوف»، لايهم إن كانت جميلة أم لا، إن كان قلبه قد تعلق بها أم لا، المهم أن أباها قادر على شده إلى أعلى ولو بعض الشىء.

وكان ديمترى يحس أنه لايقل عن الكثيرين ممن ينعمون بملذات الحياة، إن لم يكن يفوقهم موهبة وقدرة، ولكن المجتمع لايعطيه شيئا مما يستحقه، وكان لابد له من العلاقات الوثيقة مع «الكبار»، ولذلك عندما دخل الجيش لقضاء مدة الخدمة العسكرية، تطلع فورا إلى الجنرال «كوبيتس» وشرع يتقرب منه ويقدم إليه الخدمات الصغيرة، وعام ٩١ اتفق معه أن يسافر إلى زيورخ بسويسرا لينشىء شركة مختلطة للوساطة فى الأعمال المالية، وللكشف عن المركز المالى للشركات التى تتعامل مع روسيا، وأغرى الجنرال بأن جعل من ستانيسلاف شقيق الجنرال رئيسا للشركة (جارى البحث الآن عن ستانيسلاف بواسطة الانتربول) وبدأ الجنرال كوبيتس يخوض حملة انتخابية لدخول البرلمان نائبا، فعكف ديمترى على تأليف الخطابات الانتخابية له فى نفس السنة، مثبتا كفاءته فى تدبيج العبارات والوعود البراقة، ولم يعد ديمترى يفارق الجنرال بعد أن فاز الأخير بمقعد النائب البرلمانى، وشيئا فشيئا أخذ ديمترى يحظى بقبول الأوساط البرلمانية له واعتيادهم على وجوده، ولم يهدر ديمترى لحظة أو فرصة فتعرف إلى فلاديميرشوميكو نائب رئيس الوزراء من ضمن من تعرف إليهم، ووثق علاقته به. ونضج مشروع ما لدى ديمترى، استحق عليه المكافأة مسبقا، ففى تلك الفترة بدأت الدعوة لضرورة إجراء الإصلاحات على الجيش الروسى، فبادر ديمترى لإقامة شركة محدودة باسم «وكالة المعلومات» تابعة للجنة الخاصة بإعداد مشاريع الإصلاحات العسكرية التى يترأسها ولى نعمته الجنرال كوبيتس، وجعل الأطراف المؤسسة للشركة: لجنة الاصلاحات (أى كوبيتس) ومؤسسة «فامو» التابعة لوالد زوجته موراقيوف، وشركة ليمتد«فى سويسرا»، ولم يمض وقت حتى دخلت أطراف أخرى فى عملية التأسيس هى :الوكالة الفيدرالية الروسية (ستارافويتوف) ثم دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسية،أما المكافأة التى نالها فكانت فى صورة أمر صادر فى الأول من مارس ٩٢ باسم رئيس لجنة الاصلاحات العسكرية «كوبيتس» بقبول ديمترى ياكوبوفسكى للعمل فى لجنة الإصلاحات بصفة خبير بمرتب ٢٢٨٠ روبلا شهريا، وخلال ستة شهور من مارس حتى يونيه نفس العام انطلق ديمترى انطلاقة عاصفة، فقد صدر مرسوم لحكومة روسيا رقم (R-١٠٣٤) فى ٨يونيه ٩٢ ينص على: «تعيين ديمترى ياكوبوفسكى مستشارا لحكومة فيدرالية روسيا». ولم ينقض شهر واحد حتى صدر أمر آخر رقم ٢٥ من وزير الدفاع جراتشوف فى ١٦

يلتسين





امرأة روسية تبحث فى مقلب زبالة لتقتات

يوليه ٩٢ ونصه :« طبقا للمادة (٨٥) للائحة الخدمة العسكرية تتم ترقية **الملازم ديمترى ياكوبوفسكى ضابط الاحتياط بثلاث رتب كحالة استثنائية ومنحه رتبة رائد- بافل جراتشوف وزير الدفاع».**

ولم يمر شهران حتى صدر مرسوم آخر فى ١٧ سبتمبر :« سرى للغاية. تقرر اعتماد منصب ممثل كامل الصلاحيات لهيئات حماية القانون والمعلومات فى حكومة فيدرالية روسيا، ويعين **ديمترى ياكوبوفسكى** فى المنصب المذكور . توقيع فلاديمير شوميكو» ولم يلبث أن صدر مرسوم من الرئيس يلتسين بمنحه رتبة جنرال.

ولكن ماهى طبيعة الشركة المسماة **بـ«وكالة المعلومات» التى أسسها ديمترى؟.**

تأسست الشركة فى ٢٣ مارس (بعد ضم ديمترى أولا للجنة الإصلاحات العسكرية)، وسجلت رسميا فى ٢٤ مارس، وفى الطلب المقدم لتسجيل الشركة كتب الجنرال **كوبيتس**- باعتباره طرفا مؤسسا عن لجنة الاصلاحات- أن «النشاط الأساسى الاقتصادى للشركة يتضح في تسميتها ، أي مجال المعلومات، ولكن الشركة تخطط للقيام **بأنشطة أخرى متعددة الجوانب».**

ولكن هل الوكالات الخاصة بالمعلومات قليلة فى روسيا؟. فلماذا تستحق **وكالة ديمترى وقفة خاصة؟.**

فى تقرير للنيابة العامة نشرته **«الكمسوملسكايا»** «أن كوبيتس وجه رسالة **لأندريه كوظيريف** وزير الخارجية يرجوه فيها: «تقديم أكبر عون ممكن لإعادة تسجيل جوازات السفر الدبلوماسية لديمترى ياكوبوفسكى، نظرا لأنه يقوم بمهام خاصة فى الخارج، كما أنه قد أصبح يتمتع بالحصانة الدبلوماسية».

واستجابت الخارجية لطلب الجنرال، وخصص للوكالة مقرا فى أفضل شوارع موسكو «**أربات**»، بواسطة شوميكو، ووضعت فى ذلك المقر دون مقابل كافة وسائل الاتصالات بما في ذلك ١٤ رقما هاتفيا للاتصال بالكرملين مباشرة، واستصلح ديمترى مقر الوكالة، وأمده بأجهزة الفيديو وحوالى عشرة أجهزة كمبيوتر وغير ذلك من أثاث وماشابه. واعتبر ديمترى أن الوكالة نقطة انطلاق، فأخذ يعد العدة لإنشاء العديد من الشركات المختلطة مستقبلا. وحل ديمترى مشكلة وسائل النقل، بالاتفاق مع الحكومة على تخصيص عشر سيارات بأسعار رمزية من الإدارة الاقتصادية لمجلس السوفييت الأعلى.

وفى مايو تدخل الجنرال «**زاريهو**»-وهو مساعد لكوبيتس- لوضع جهازى اتصال اذاعى حكومى متنقل فى سيارتين طراز مرسيدس تابعتين لديمترى، وفي يونيه ٩٢ أحالت المؤسسة الانتاجية «**أجرو بروم فهم**» أحد المبانى الكبرى وعددا من الشقق إلى ميزانية شركة «**فاصو**» التابعة لوالد زوجة ديمترى وهى نفس الشركة التى دخلت طرفا مؤسسا فى الوكالة، وتمت تلك الإحالة بأمر من شوميكو مرة أخرى. وفى ١٩ يونيه أيضا استولي ديمترى (أو وكالة المعلومات) على منزل صيفى كان يتبع الوكالة الفيدرالية الحكومية (أيضا طرف مؤسس). وأعطى شوميكو موافقته على نقل المنزل لوكالة المعلومات مع تعويض الوكالة الحكومية بقطعة أرض فى حدود عشرة هكتارات لتقيم عليها منازل بديلة. وقام **ديمترى** باصلاحات شاملة فى المنزل وفرشه بالموبيليا الإيطالية وتركيب الزجاج مانع للرصاص فى نوافذ البيت. ثم توجه **الجنرال كوبيتس** برسالة للحكومة يطلب فيها الموافقة على تزويد الوكالة بحراسة خاصة :«لضمان أمن وسلامة الوثائق القيمة والمحتويات وكذلك الأمن الشخصى للعاملين»، وقامت الوكالة الفيدرالية بإقامة أربعة مراكز للحراسة بمحاذاة المنزل الصيفى، ثم تدخل **زاريهو** لدي وزارة الداخلية لتسمح بحيازة الأسلحة النارية للعاملين فى الوكالة، وأعطى **شوميكو** فى نفس اليوم موافقة فى رسالة تطالب وزير الداخلية كتب فيها :« **نظرا لأهمية العمليات التى تقوم بها الوكالة ومنها عمليات ومهام تخص الحكومة**، أرى من الضرورى تنفيذ الطلب المذكور بسرعة، مع إبلاغى شخصيا بالتنفيذ».

ولكن لماذا يهتم كبار المسئولين بوكالة للمعلومات كهذه؟.

ولماذا تحل مشكلاتها على أعلي مستوى بهذه السرعة؟.

..لمعرفة الإجابة يكفي أن نلقى نظرة سريعة على الميثاق الداخلى لوكالة المعلومات التابعة للجنة إعداد مشاريع الإصلاحات العسكرية، فمن بنود ميثاقها:-« تقوم الوكالة بنشاط فى المجالات التالية- اقتناء وانتاج واستكمال وتحويل وبيع الأسحة والمعدات والتكنولوجيا العكسرية المتوافقة معها- اقتناء وانتاج وتحويل وبيع المعدات الصاروخية والبحرية والجوية على اختلاف أغراضها- اقتناء وتخزين وانتاج واستكمال وتحويل وبيع المعادن والأحجار الثمينة والمجوهرات».. هذا جزء من نشاط وكالة للمعلومات!. إن عدد مثل هذه البنود فى ميثاق الوكالة يصل إلى ٤٥ بندا تجعل من **الوكالة المتواضعة للمعلومات وكالة قادرة علي كل شيء بدءا من تجارة الأخشاب وانتهاء ببيع الصواريخ الحديثة.**

وبدا الشاب الطموح، القوى العزيمة، الوافد من الريف الجائع إلى العاصمة أنه قد غرس قدميه بثبات فى القمة خاصة بعد أن حصل على رتبة الجنرال، أنه يعرف قواعد اللعبة جيدا ، أفضل من أبناء المدن، وأفضل من أبناء الحزبيين القدامى الذين ركنوا إلى الكسل اعتمادا على أوضاع آبائهم، أما هو فقد اعتمد على عرقه، وقريحته، ونشاطه، فأقام عالما كاملا من لاشيء، متبعا القاعدة

الأساسية: اعط لكل مسئول نصيبه، وخذ أنت نصيبك أيضا، وحينئذ سيشدك الجميع إلى أعلى. نعم لقد بلغ ديمترى ما أراده، أوشينا كبيرا مما أراده. يقول «فلاديمير كاندالوفسكى» رئيس المجلس التنسيقى لمجالس ضباط منطقة البلطيق أنه: «فى سبتمبر ٩٢ قامت الفرقة الثالثة لحراسة السواحل المرابطة فى كلايبيدا بليتوانيا بتسليم خمسة آلاف مدفع رشاش للجانب الليتوانى، وحضر عملية التسليم أدميرال القوات البحرية «ماخونين» وحضر الأدميرال «يجوروف» قائد أسطول بحر البلطيق، وأشرف على عملية التسليم عقيد شاب لايتجاوز التاسعة والعشرين هو ديمترى ياكوبوفسكى وكان يرافقه أحد عشر حارسا شخصيا له، قدم نفسه لنا وللأدميرالات باعتباره المستشار الشخصى ليجور جايدار رئيس الوزراء». لكن تلك الحادثة لم تكن الوحيدة التى تلقى الضوء على المكانة التى أخذ يشغلها ديمترى. يقول تقرير النيابة العامة الروسية: «اثبتت تحقيقات النيابة أن ديمترى ياكوبوفسكى كان الطرف المبادر لإنشاء وكالة المعلومات، وشركة «فامو»، وكان ممثلا كامل الصلاحيات لحماية المصالح الخاصة بالمعلومات فى حكومة روسيا، وكان أيضا نائبا لرئيس الإدارة العامة للوكالة الفيدرالية الحكومية للاتصالات أما وكالته التى أسسها فلم تمارس أى نشاط محدد منذ إنشائها حتى الآن، ولا يتوفر لها مصدر معروف للدخل، أما كافة المصاريف والنفقات الخاصة بالحراسة واستئجار المبانى والسيارات والمساكن والطيارات فكانت تتحملها وتدفعها شركة «يونيون».

وسنتوقف لحظة هنا ونقطع تقرير النيابة، لنقول أن الذى أسس الشركة المذكورة هو «سوخولينسكى» النائب السابق للجنرال كوبيتس ولى نعمة ديمترى، وبذلك تتشابك الخطوط تماما لتصب فى نهب أموال الدولة.

ففى أبريل ٩٢ وقعت شركة «فامو» (والد زوجة ديمترى) عقدا مع شركة تيلامون ليمتد بتوسط من ديمترى لتوريد أغذية أطفال ومعدات لانتاج الأغذية بمبلغ ثلاثين مليون دولار. ولسبب ما قامت مؤسسة «روس أجروفيم» الحكومية بالمشاركة فى الصفقة بحيث تدفع المؤسسة نصف المبلغ (١٤،٥مليون دولار) بأمر من فلاديمير شوميكو، وحولت المؤسسة المبلغ على أحد البنوك السويسرية لكن أحدا لم ينفذ العقد! ولم يعد أحد لإثارة السؤال البسيط: أين ذهبت إذن هذه الأموال؟. ولكى تتم تغطية المبلغ، قامت مؤسسة «الفحم الروسى» بعد خطاب من ديمترى ياكوبوفسكى بتحويل ٢٧ مليون روبل لروس أجروفيم تغطية بالروبلات لما دفعته المؤسسة بالدولارات. وبالتالى بدا وكأن المؤسسة لم تخسر شيئا وفقا لأسعار مبادلة العملة الرسمية!. ولكن لماذا وافقت مؤسسة «الفحم الروسى» على القيام بذلك؟.. لسبب بسيط أن رئيسها تلقى هو الآخر إذنا رسميا من الحكومة يبيح له التصرف فى أرباح المؤسسة من العملة الصعبة الناجمة عن بيع الفحم وتصديره؟!.

كل هذه القرارات وقعها فلاديمير شوميكو و«فيربيتسكى» مدير سكرتارية جهاز شوميكو، وقد نال «فيربيتسكى» أيضا حصته، فتم تعيين زوجته بمرتب كبير بالعملة الصعبة فى شركة فامو، بعد توصية من ديمترى.

وهكذا تشابكت عدة شركات وهمية مع وكالة المعلومات مع مصالح مجموعة محددة تتألف من الجنرال «كوبيتس»، ونائبه «سوخولينسكى»، والجنرال الشاب ديمترى ياكوبوفسكى، ومديرى المؤسسات، وفلاديمير شوميكو، وكبار المسئولين فى الدولة الذين رفعوا ديمترى إلى الجنرالية، وتسلمت شركة «يونيون» التى أسسها سوخولينسكى قروضا من البنك التجارى للدولة بمبلغ ٨٦ مليون روبل كأنما لشراء مجموعة من السلع الاستهلاكية، استخدمته للإنفاق على متطلبات وكالة المعلومات، ودخلت فى القصة دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسية والوكالة الفيدرالية للاتصالات. واستخلصت النيابة العامة من التحقيقات أن وكالة المعلومات لم تكن إلا ستارا لنشاط واسع النطاق مارسته الهياكل التجارية والشركات الأجنبية التى أسسها ديمترى نفسه، أما الوكالة فكان دورها باعتبارها جهازا رسميا أن تسهل لتلك الشركات عمليات نهب الأموال، والتلاعب بتحويل الروبلات إلى دولارات، وشراء العقارات والاستيلاء عليها مجانا عبر مراسيم حكومية.

فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢ بدأت النيابة العامة التحقيقات التى كشفت عن جزء من نتائجها أخيرا، وفى نفس اليوم ارتدى ديمترى ياكوبوفسكى بدلة الجنرال للمرة الأخيرة، واتجه فى سيارة سوداء فاخرة تابعة للدولة إلى مطار شيرميتفا الدولى، وبصحبته زوجته ماريتا كراسنر، ومترجمه الخاص، وحارسه الشخصى. فى المطار ترك مدير قسم الداخلية أعماله كلها.، وقام بمرافقة ديمترى حتى باب الطائرة مودعا، ثم ابتعد قليلا لكى لا يعطل «دونايف» النائب الأول لوزير الداخلية عن توديع الجنرال الشاب رسميا. وحلقت الطائرة فى الساعة السابعة مساء و٥٠ دقيقة، ولم يظهر بعدها أثر للجنرال ديمترى ياكوبوفسكى الذي صعد إلى القمة بالسرعة التي يحترق بها عود الثقاب، وانحدر بالسرعة التى تنطفىء بها نفس الأعواد.

لقد رحل ديمترى ياكوبوفسكى، لكن الفساد مازال يرتدى مختلف الثياب، ويتقنع بمختلف الرتب، والأسماء، ويتخلل المجتمع الروسى بأكمله من أعلاه إلى أسفله. وعندما يرتقى القادة السياسيون منصات البرلمان، ويقفون أمام عدسات التليفزيون يلقون بخطبهم عن «الاصلاح الاقتصادى»، فإن أحدا لايصدقهم فقد أصبح الناس يرون «ديمتري ياكوبوفسكى» في كل شخص، ووراء كل الأبواب ولم يبق للمسنين من رجال المعاشات- ممن لاتتوفر لهم قدرات ومواهب الجنرال الشاب- إلا العزلة أو الجوع بكبرياء وصمت بين جدران شققهم، أو التفكير فى الموت، وأصبح من المألوف أن تنشر الصحف من فترة لأخرى أخبار انتحار المسنين من رجال المعاشات. وقد نشرت صحيفة الكمسمولسكايا برفدا منذ أيام قصة آخر انتحار من هذا النوع ، عندما قاوم ايفان برماكوف العجوز الجوع طويلا، وقاوم التسول طويلا، ثم قاوم عتمة العزلة، ثم استقر على حل وحيد، نفذه بالفعل: أن يخنق زوجته العجوز ليريحها من الجوع، وأن يلقى بنفسه فى سكينة منتصف الليل من الطابق الرابع الى أسفلت الشارع، دون أن يعلقه أحد سوى المطر الذى انحني على ركبتيه ليرى كيف يتساقط البشر من شرفات البيوت مثل قطرات من مطر آخر.. مختلف اللون ، والمذاق، والتركيب.



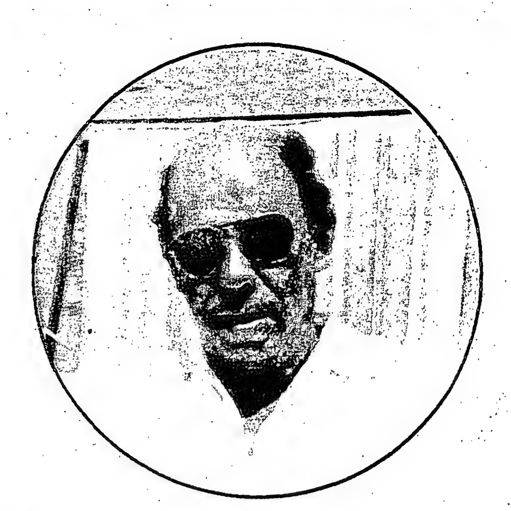
حيرنى هذا الرجل طويلا ،وأتعبنى كثيرا ، فمن الصعب الأقتراب منه إذا لم يكن متفقا معك فى السياسة.

كان صلبا عنيدا مترفعا على مخالفيه فى الرأى، كل مخالفيه فى الرأى.

وكان يضع خطا فاصلا بين ماهو صحيح، وما هو خاطىء.والخط الفاصل، قاطع مانع، يشمل الموقف،والفكرة، وأصحابها.

يقول الجلز« لن تعرف ما بداخل ثمرة الجوز إلا عندما تكسرها » لكن لبعض الناس صلابة خاصة تستعصى على الكسر أو على الاختراق. .وهكذا كان.

لكننى تعرفت عليه مؤخرا عندما جلست إلى أبنه «جهاد» وتحدثنا عن «بابا» وإلى عديد من زملائه ورفاق دربه وتحدثنا عن الرفيق «فخرى» وعندما طالعت بانبهار مجموعة رسائله إلى ولده« جهاد » الجندى فى الجبهة.



فوزى جرجس المعتزل دوما

د. رفعت السعيد

الاسم: فوزى جرجس غطاس
تاريخ الميلاد: ٥ أغسطس ١٩١٤
المهنة: موظف- محترف ثورى- مؤرخ- مؤلف روائى- تاجر مواسير صلب.
الاسم الحركى : فخرى
تاريخ الوفاة: ١٧ أبريل ١٩٨٦.

الأب موظف بالسكة الحديد من أسرة صعيدية قادمة من منفلوط، لكن الأب يرحل بعد ولادة فوزى بثلاثة أشهر، وتفقد الأسرة عائلها لتعمل الأم بتجارة الحبوب كى تعول أبناءها. وفوزى يتطلع إلى المعرفة لكن الطريق مسدود.الابتدائية تكفى، فلا أمل فى مواصلة التعليم ويعمل بالأبتدائية موظفا بمخازن وزارة الصحة، لكن للمعرفة أبوابا أخرى غير المدرسة، علم نفسه، تعلم الانجليزية ليصبح مترجما مبدعا، وقرأ حتى أصبح مثقفا مرموقا.

.ويحكى هو :« فى البداية كنت شخصا عاديا يهتم بالثقافة، وكنت أرتاد النوادى لأستمع إلى المحاضرات، وفى مرة أستمعت إلى محاضرة فى النادى الديمقراطى فى علم النفس ألقاها الدكتور الأهوانى وناقشت المحاضرة مناقشة مطولة فبدأت ألفت نظر القائمين على أمر النادى، وخاصة مارسيل اسرائيل الذى بدأ يهتم بى، ودعانى للانضمام للنادى. . »(د.رفعت السعيد- هكذا تكلم الشيوعيون- محضر نقاش مع فوزى جرجس.ص٢٤٨).

معركته الأولى: التمصير:

كانت هذه الأندية زاخرة بشباب متحمس من الأجانب يخوضون معركتهم ضد الفاشية، ويتقدمون عبر طريق الماركسية لتلهمهم أملا جديدا، لكن الشباب المصريين يتطلعون هم أيضا إلى انتزاع المبادرة (انتزاعها وليس إقتسامها)، لعله الشعور غير المرئى ضد كل ما هو أجنبى مهما كانت نواياه. ومنذ خطوته الأولى فى النادى الديمقراطى «أحسست بوجود صراعات، وكان هناك مجموعة مصرية يتزعمها مدرس بكلية البوليس هو محمد نصر الدين كانت تطالب بتمصير النادى».

ومن النادى الديمقراطى إلى «جماعة ثقافة وفراغ» التى دعته لإلقاء عدة محاضرات عن دور المرأة فى المجتمع(صدرت فى كتيب) ومحاضرات أخرى عن تاريخ مصر.

ونستمع مرة أخرى إليه« من خلال علاقتى هذه تكونت لدى ثقافة ماركسية كافية، وجمعت حولى مجموعة من الشبان عددها حوالى ١٥ شخصا. وفى هذه الأثناء اتصلت بشيوعى قديم هو د.عبد الفتاح القاضى. .وانضمت مجموعتنا إلى الحركة المصرية للتحرر الوطنى. وبعد فترة بدأت أمتلك عدة ملاحظات، منها أن عدد الأجانب كبير فى القيادة، وكتبت عدة تقارير أطالبهم بالتنحى عن القيادة».

ولعل هذه المطالبة المتعجلة كانت واحدة من الخطوط الفاصلة التى حسمت موقف فوزى جرجس من أمور عديدة.

لكنه هو نفسه يعترف أن عدد الكادر المصرى محدود للغاية. . ويكتشف أن مايسبق الصراخ بإبعاد الأجانب هو العمل لتكوين كادر شيوعى مصرى.

كان عضوا فى قسم المثقفين وقد أناط بهم التنظيم مسئولية خطيرة هى ترجمة الأدبيات الماركسية إلى اللغة العربية.«وبدأنا فى ترجمة سلسلة الكتب الخضراء، كنا نترجم عن الإنجليزية ترجمة دقيقة، ثم يراجعها متخصصون فى اللغتين ثم يراجع النص العربى أحد أعضاء مجمع اللغة العربية. .



واستمرت هذه المهمة لمدة سنتين».

وهكذا نجحت منظمة الحركة المصرية فى أن تقدم لمصر أول مجموعة كاملة من الأدبيات الماركسية ترجمت بشكل دقيق، وطبعت بشكل أنيق وغلفت جميعا بغلاف أخضر، ولهذا سميت الكتب الخضراء.

..وتأتى أحداث ١٩٤٦ المتصاعدة، وتعقبها حملة قبض هستيرية تطال مئات من أعضاء التنظيم الوليد والذي لم يكن يمتلك بعد خبرة مواجهة مثل هذه الضربات.

..وهنا تتخذ الرواية مسارين: الواقفين على الناحية الأخرى من الخط الفاصل يقولون أن د. القاضى وفوزى جرجس ومعهما عدد من اعضاء قسم المثقفين رفعوا شعار« إحناء الرأس للعاصفة» فلما رفضت المنظمة أو المتبقون منها هذا الشعار انسحبوا مكونين منظمة مستقلة» أسموها العصبة الماركسية».

أما فوزى جرجس فيتحدث من الناحية الثانية من الخط الفاصل مؤكدا« لما جاءت حملة القبض تفكك التنظيم، ولم يبق متماسكا سوى قسم المثقفين.ومنه تكونت منظمة جديدة اسمها العصبة الماركسية، ويمكن القول أننا وصلنا إلى هذا الوضع دون إعداد مسبق.أما شعار إحناء الرأس للعاصفة فهو شعار مخترع»، المهم وقع الانقسام الأول فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.

.«والآن يستشعر الفتى أنه تخلص من عبء الوجود الأجنبى، وأصبح هو ود.القاضى يقودان عددا من المتمردين يضم قرابة الستين عضوا أغلبهم ..مثقفون.

بدأت الإنقسامية.بدأت سياسة الخط الفاصل.ولعل الكثيرين يفضلون إلقاء عبء هذا الخطأ على عاتق الفتى العنيد.

الانقسام سهل، ولكن..

انقسم الغاضبون وهم يفورون حماسا أو هكذا يبدو لهم، لكن المجموعة تتآكل، ولاتجد سبيلها نحو النمو. هم مصريون جميعا ومخلصون، ومثقفون، ويعرفون الكثير عن الماركسة. فأين يوجد الخلل؟.

ويجيب فوزى جرجس فى محاورتى الصاخبة معه« غلبة المثقفين فى المنظمة أضعفت من اندفاعها الثورى، واثبتت الأيام أن البعض غير قادر على الاستمرار ومنهم د.القاضى، ونقطة الضعف الأساسية أننا لم يكن لدينا، محترفون ، ومن ثم خضع العمل فى التنظيم للهواية ولأوقات الفراغ، وهذا لايمكنه أن يحقق أى تقدم».

..وهكذا تعلم المعتزل درسين:أولهما أن كثيرا من الانقساميين يرفعون شعارات صاخبة وهم ينقسمون ثم يهربون فى هدوء من كل ساحة النضال. والثانى: ضرورة وجود محترفين ثوريين.

لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة فأنت عندما تبذر الإنقسامية إنما تغرس بذرة لاتلبث أن تنبت ثمارا مريرة. فقد تأسست منظمة الحزب الشيوعى المصرى(الراية). واستطاعت أن تقنع بعض كوادر العصبة بالانقسام عنها« وتم الأنقسام بطريقة موجعة،فطوسون كيرلس مسئول الجهاز الفنى،انقسم واعطى الجهاز لمنظمة الراية،..وشعر فوزى بمرارة الضربة، وأحس أن أسرار منظمته قد انتقلت عبر الخط الفاصل إلى الطرف الآخر.والآخر عنده هو الآخر دوما.

وبعد هذه الضربة الموجعة بدأ فوزى جرجس يستشعر مخاطر الاستمرار فى تنظيم يمتلك «الاخر»اسراره أو بعضا منها..فأعلن حل التنظيم، وسعى على الفور لتأسيس منظمة جديدة اسماها« نواة الحزب الشيوعى المصرى».

وتلقن الرجل الدرس الثالث« أن باب الانقسامية عندما يفتح لايمكن إغلاقه». لكنه ظل متمسكا بإصرار بملاحظاته المريرة على الآخرين متمسكا بالخط الفاصل بينه وبين الآخرين جميعا.

ولعل تمسكه هذا قد فرض على مجموعته بعضا من الانكماش..ولعله أحاطه بها من له من الموقف الساخط على كل الآخرين، وحتى عندما بدأت الحركة الشيوعية المصرية خطواتها الحاسمة نحو التوحد.. واتحدت فعلا خمس منظمات من بينها منظمته التى بناها حجرا حجرا ،ورفيقا رفيقا، رفض هو هذه الوحدة.

رفاق العمل والعمر ينتقلون عبر الخط الفاصل. وهو يرفض بحسم ،فالآخر لم يتغير بعد، والالتقاء حول هدف الوحدة أو حتى فى بعض المواقف لايكفى..

وتشبث بموقفه،ولعله كان عيبه الأكبر أو ميزته الكبرى(فى نظر البعض). أنه ظل متمسكا وبحزم بما اعتقد أنه خط مبدئى

يفصله عن كل الآخرين.

..ومن جديد يبدأ، ليكون مجموعة جديدة وتنظيما جديدا يخوض به معركة المعتزل المدنى الحاسم، القاطع، الذي لايعرف الالتواء..فيبقى فى أغلب الأحيان وحيدا أو فى قلة قليلة من الأنصار.

لكن أحدا من خصومه لم ينكر احترامه له، لإصراره العنيد، ولتحديه الصارم لكل مايعتقد هو أنه خطأ، أو أنه انحراف عن المبدأ.

..ويتكاثر الخصوم، يتحدون أو ينقسمون، لكنه يبقى مترفعا عن الانغماس معهم، وتتكاثر الأحداث التى تقرب الجميع من بعضهم البعض، لكنه يظل متمسكا بأن الحدث طارىء، وأن الباقى هو المبدأ، فإن دفعنا المبدأ للانفصال عن الآخر، انفصلنا مهما كانت النتائج.

..وتتكاثر سنوات الاعتقال والسجن والتشريد وهو ثابت ..ذات الثبات العنيد.

بل لعله استعد طويلا لمثل لهذا الثبات. فعندما حصل «جهاد» على الاعدادية وتهيأ لدخول المدرسة الثانوية قال الأب فى حنان دافق أن الدراسة الثانوية ترف لايليق بأسرة مناضل لاتملك قوت الغد إن سجن.ودخل جهاد مدرسة الصناعات المعمارية..

«وعندما يسجن كانت «فتنة» زوجته المخلصة مثله، والعنيدة مثله، تعمل خياطة لساكنات حى القللى الفقيرات..كى تحصل على لقمة الخبز للأطفال دون أن تمد يدها لأحد..

ويبقى العنيد عنيدا، فحتى عندما يفرج عنه ١٩٦٤..يقترب منه صديق قديم هو الإذاعى الشهير «يوسف الحطاب» ويستحثه أن يعد روايات للإذاعة..ويوافق،ويجد لنفسه مصدرا ثابتا للرزق، لكن ملاحظة واحدة من الحطاب» تطالبه بتغيير عبارة فى رواية اشتم منها إنها محاولة لفرض موقف سياسى عليه. مجرد ملاحظة عابرة استثارت لديه حاسة الخط الفاصل، ثار فى وجه «الحطاب» وأعلن رفضه لأي تعامل معه، وكان الحطاب قد عين ابنته «وفاء» من قبيل المجاملة أو المساعدة) فقرر «فوزى» أن يقطع حبل الاتصال وأن ينهى وسيلة التواصل فأخذ ابنته معه وخرج..

وتمد الخط الفاصل ليفصل بينه وبين الآخرين. ليس رفاق الدرب الذين اختلف معهم، أو اختلفوا معه، وإنما كل الآخرين..

واختار سبيلا غريبا للاحتجاج على هؤلاء جميعا فافتتح محلا لبيع المواسير ومستلزمات الزى.

وهناك التقيته فى محل بشارع السبتية يرتدى بنطلونا كاكيا ويجلس على باب المحل متأففا مما فعل به الزمان،ومما أجبرته عليه سياسة اعتزال الآخرين..

كنا منهمكين معا فى حوار مثير للشجن حول تاريخه.. كيف أصبح شيوعيا؟ ومتى؟ ومع من؟. ولمعت عيناه ببريق قديم سرعان ما انطفأ على صوت صبى يرتدى ثيابا مماثلة لثيابه ويسأل عن «صامولة ستة بوصة»..اختفى البريق، وقام الرجل متأففا يزيح بقدمه بعض الأشياء المتراكمة حتى عثر على ما يريد الصبى، وبعدها لم يعد إلى عينيه بريقهما أبدا، وأصبح الحديث بيننا فاترا وجافا.

والمؤرخ..يظل متألقا

كل شىء قد يتغير.. إلا الكتب، فقد كتبت وصدرت..،وإن كانت تستحق فإنها تبقى دوما متألقة،وهكذا كان كتابه القيم «دراسات فى تاريخ مصر منذ العصر المملوكى».

وعندما تقرأ هذا الكتاب وتتفق معه أو تختلف فإنك تستشعر إحساسا جارفا أنك تتعامل مع أستاذ متمكن،ومؤرخ أكاديمى من طراز رفيع.

تمسك الكتاب بين يديك وتكتشف أنه لم يزل حتى الآن، وسيظل وإلى أمد طويل واحدا من ألمع الكتب التى صدرت حول تاريخ مصر.. تمسكه فى يدك وتسير نحو المحل ٩٨شارع نفق السبتية لتكتشف كم الحزن العميق الذى كان يلف هذا الرجل وهو جالس ينتظر من يشترى «صامولة ستة بوصة» تكتشف أي قدر من الظلم والإجرام ارتكبه هذا المجتمع ضد واحد من مثقفيه ومفكريه..

ولم يكن هذا هو إنتاجه الوحيد..هل نعود فنتذكر سلسلة الكتب الخضراء، وترجمته الممتعة لمجموعة جوركى القصصية«حكايات من إيطاليا»،وكتيبا عن دور المرأة فى المجتمع وقصصا عديدة نشرها باسم مستعار «فوزى المصرى»..وهناك كذلك تلك المجموعة من المسلسلات الإذاعية التى ختمت بالنهاية الدرامية التى تحدثنا عنها..



وحتى عندما يتمدد الخط الفاصل بينه وبين الآخرين يبقى كما كان دوما المناضل الهادىء الساخر.. القادر على السخرية من كل العالم، وعلى الترفع على كل العالم ومغرياته.

كان «جهاد» فى الجبهة، أصيب فى يده خلال حرب الاستنزاف وأرسل رسالة لأمه يرجوها ألا تعمل «مندبة» فالإصابة خفيفة..

ويتلقى فوزى جرجس النبأ بفخر ويكتب لجهاد« وصلنى خطابك الذى أعلنت فيه عن يدك المصابة، وناشدت أم جهاد ألا تعمل مندبة، ومثلك فى هذا كمثل من فك رباط الجدى ثم تربع فى هدوء فلسفى ينتظر نتائج التخريب الذى سيقوم به الجدى السائب، لقد فعلت أم جهاد المندبة فعلا، وإذا كان من الممكن إسكات أم جهاد فكيف يمكن إسكات ماما نعيمة.. إن إسكات مدفعية العدو أسهل بكثير من إسكات ماما نعيمه التى تصر على أن تسافر إلى أي مكان به جنود لتسأل عن ولد زى القمر، الولاده لم تلد مثله اسمه جهاد فوزى».

ثم استمرا معى إلى صوت الأب وهو يلقن ابنه مايجب أن يكون على أية حال ياجهاد، وتحت أسوأ الظروف أنا متأكد أنك صامد، لاتهتز ولاتشكو، قد تتألم من جرح بدنى، ولكنك لاتتألم- ولاتشكو من أى جرح نفسى فأنت هناك فى الصفوف الأولى حيث يعيش الجندى ولا يشغل ذهنه إلا شىء واحد، وهو المعركة والأمل الواسع العريض فى النصر،فالأوطان تبنى والحريات تصان بإيمان الأبناء بالنصر المطلق، ومهما بذلت من دم وعرق، ومهما اتسعت جراحنا فمن المحتم أن تندمل، وليس هناك دواء لجراح الجندى إلا عندما يسمع فى نهاية المعركة نفير النصر ويرى رايات وطنه ترفرف على تلك الأرض التى ظلت لفترة تاريخية سوداء فى يد العدو لاتنظر خلفك ياجهاد مطلقا فليكن نظرك دائما شاخصا إلي الأمام، هناك عبر القناة حيث العدوالرابض على أرضنا، تلك الأرض التى قالوا عنها أنها مجرد صحراء ورمال، إنها قطعة من قلب وطننا، وعلى هذه الأرض سالت دماء شعبنا، ويجب أن تسيل مرة أخرى لكى تتطهر وتنقذ، وترفرف عليها راياتنا ونغنى أناشيد النصر». (رسالة مؤرخة فى ١٣ مايو١٩٦٨).

وتمضى السنوات والابن«جهاد» لم يزل فى الصفوف الأولى بالجبهة، والأب المكتوى بنار الإنكار له ولتاريخه يتجاوز عن كل شىء ولايجد سوى «جهاد» ليواصل به محبته الدافقة للوطن والشعب،وهى محبة لايستطيع البعض أن يقف فى وجهها هذه المرة..

ونقرأ رسالة أخرى إلى جهاد« هناك ياعزيزى طريق واحد واضح بلا أي تناقض،إنه طريق الدفاع عن أرض الوطن، لقد خلقنا من ترابه، فنحن جزء منه،فأرضه لحمنا وماؤه دمنا، فنحن لا ندافع عنه بل عن لحمنا ودمنا..فليست مصر كما قال هيردوت «هبة النيل»..بل الإنسان هو صانع مصر، صانع حضارتها وبانى مجدها،إن مصر هى هبة الأجداد العظام، هبة الكد والعرق، هبة العمل الخلاق،فإذا كان جزء منها قد وقع الآن تحت أقدام العدو فهذا يعنى أن كد وعمل وشقاء الأجيال العظيمة الماضية قد أخذه العدو، وليست هناك رسالة يكلفنا بها أجدادنا اسمى من رسالة تحرير هذا الجزء من يد الغاصب.. نحن سلالة الفراعنة العظام وورثة أمجادهم وتراثهم وعلينا وحدنا لا لأن نحمى هذا التراث فحسب بل أن نطوره ونمضى به إلى غايته الواسعة علي طريق التقدم الإنسانى العظيم». (رسالة مؤرخة فى ٢ مارس ١٩٧٠).

أى أب هذا؟. بل أى قلب هذا الذى يدفع ابنه دفعا كي يهب وطنه الدم والحياة..

أليس هو من تحدثنا عنه منذ البداية.. رجل صلب صلابة عصيبه مستعصية على أي انحناء،حتى أمام مشاعر الأبوة؟.

وأخيرا..

كان الرجل لم يزل مستقرا فى هدوء حزين أمام باب الدكان.. ماسورة اتنين بوصة..صامولة سته بوصه، يحاول أن ينتزع نفسه من هذه الهموم ليعود بها إلي الآفاق الحلوة التى اعتاد أن يفرد فيها ألحانه.

لطالما حاولت أن اكسر القشرة الصلبة التي تحيط بهذا الرجل لأعرف أية أفكار تمر بخاطره فى جلسته الحزينة هذه ..

أخيرا وأنا أقلب فى الأوراق التى منحنى« جهاد » متعة الإطلاع عليها..وجدت الإجابة.

إنها رسالة حزينة.لعلها أول رسالة حزينة كتبها « بابا » إلى «جهاد » وهو في الجبهة..

« عزيزى جهاد..مضت مدة طويلة لم أكتب لك فيها ،وهذا لايعنى أنك بعيد عن خاطرى، ولكنها مشاغل الحياة، رغم تفاهة هذه المشاغل، ولعل أكثر المسائل قرفا وثقلا على النفس هى تلك المشاكل السخيفة المجوجة التى ترتبط بأتفه الأمور وهى البحث الممل عن لقمة العيش،حيث يسحب الإنسان سحبا وحشيا إلى دوامة جبارة يظل يدور مع حركتها المستمرة، والويل لمن لايستطيع الخروج من هذه الدوامة فسيظل يدور ويدور حتى يصبح الدوران المستمر طبيعة ثابتة فيه لايستطيع تغييرها.وكما يقول الفنانون العظام إن البحث الدائم عن لقمة العيش يميت القلب ويقتل الإحساس بالجمال والفن والخير.. فالإلحاح فى الحصول على الكسب يحول الإنسان إلي فرد أنانى لايمكن ولايستطيع أن يفكر فى آلام غيره أو أحاسيس الناس، حسبه أن يكسب هو ،حتى ولو كان كسبه على جثث الآخرين ..ولهذا تجدنى ياعزيزى متيقظ دائما إلي ظروف حياتى الجديدة، حتى لاتلفنى دوامة الحياة بجبروتها ،وتحولنى إلى آلة لكسب العيش..ياللهول،لو أن حياتى تحولت حقا إلي مجرد باحث عن الكسب، وعن لقمة العيش لانهارت هذه الحياة فى نظرى وأصبحت شيئا كريها لايطاق إن الحياة بدون مثل عليا، بدون آمال كبار، بدون ارتباط بالفن والحياة، بدون الأحساس بمشاكل البشر وآلام الإنسانيةتصبح لاتساوى أن نحياها..إن الحيوان المتوحش يصبح خيرا من ذلك الإنسان الذي لايحس بالجمال والخير، ولايدرك الآلام التى تعانيها البشرية ويتألم لها، ولكن لايكفى ياعزيزى أن يتألم الإنسان لآلام الغير فهذه أولى الأحاسيس البشرية الشريفة، ولكن الإنسان الحقيقى ملزم بأن يترجم أحاسيسه وآلامه إلي عمل، إيجابى فعال».

(رسالة مؤرخة فى ١٤ أبريل ١٩٧٠).

..وأكاد أشعر بالألم يقفز من بين الأحرف..وأكاد أتخيل عم فوزى وهو جالس على مكتبه الخشبى الحائل اللون فى ركن دكانه، ممسكا بالقلم يخط هذه الكلمات بمصير من آلامه الشخصية وطموحاته التى أحبطها القهر، وأحلامه التى كبتها أعداء الأمل المشرق للوطن والشعب..أكاد أتخيله وهو جالس يناجى فى حنان عذب ابنه الرابض فى الصفوف الأولى من الجبهة، وهو يخط خواطره الحزينة والتى تقطر قهرا..ثم ينفرس فى نفسه صوت قادم متعجل«ياعم فوزى عندك صامولة سته بوصه».

بأى قدر من الحزن كان عم فوزي يتقبل هذه الكلمات ..بينما القلم يتوقف عند عبارة درامية تقول:«ياللهول لو أن حياتى تحولت حقا إلى مجرد باحث عن الكسب وعن لقمة العيش لانهارت هذه الحياة فى نظرى وأصبحت شيئا كريها لايطاق».

..مسكين عم فوزى

كم كنت قاسيا علينا وعلى نفسك،وكم كان الجميع قساة عليك.. قسوة طاغية بلا أى قدر من الرحمة..

تعليق على أرشيف اليسار:

اتهام ظالم تكذبه الحقائق

وفاء حجازى

ورد فى العدد الأربعين لمجلتكم والصادر بتاريخ يونيو سنة ١٩٩٣ فى مقال تحت عنوان أرشيف اليسار، رواية دونها الدكتور رفعت السعيد، وقال إنه نقلها عن تسجيلات كاسيت لعامل فى شركة كفر الدوار للغزل اسمه عيد صالح مبروك، كان قد سجل عليها (رحلة حياته) وفقا لتعبير الدكتور رفعت السعيد.. كما ذكر الدكتور السعيد بأن هذا العامل قد توفاه الله منذ حوالى عام.

ولقد ورد أسمى فى هذه الرواية فى سياق الحديث عن حادث خميس والبقرى والذى وقع بشركة كفر الدوار فى أغسطس سنة ١٩٥٢، ولقد جرى دس أسمى فى هذه الرواية بشكل مفتعل وعلى نحو يحمل معنى الإساءة والتشهير.

وأود بداية أن أذكر لكم بأن هذه الرواية مختلقة وملفقة ولاأساس لها لافى الواقع ولاحتى فى الخيال، ولا أقول إنها كاذبة، فوصفها بالكذب قد يوص بأنها رواية محرفة لشئ ما أو لحدث ما ربما كان له علاقة بى أو باسمى من قريب أو بعيد، بينما لاصلة لى ولا باسمى على أى نحو بما حدث فى كفر الدوار ولابهذا الذى ادعته الرواية المفتراه حيث لم أكن موجودا فى كفر الدوار لاقبل، ولاأثناء ولابعد هذا الحادث المشئوم.

فلعلمكم- اذا كان استجلاء الحقيقة من الأمور التى تهمكم وتعنى بها مجلتكم- كنت أنا أثناء وقوع حادث كفر الدوار الذى راح ضحيته خميس والبقرى ضابطا فى الحرس الملكى (لم يكن النظام الجمهورى قد أعلن حتى ذلك الحين) وكان مقر عملى الدائم والذى لم أعمل فى مكان سواه حتى منتصف عام ١٩٥٣ هو قشلاق عابدين الكائن فى قلب القاهرة.

والأبعد من هذا، أننى لم أذهب الى كفر الدوار طوال عمرى الا مرة واحدة كانت عام ١٩٥٧ أى بعد وقوع الحادث المذكور بمايزيد عن خمسة أعوام، وكان ذلك تلبية لدعوة نقابة عمال شركة غزل كفر الدوار التى كان يرأسها الصديق العزيز محمد شعراوى والتى استضافتنى فى ذلك اليوم الوحيد الذى زرت فيه كفر الدوار.

وزيادة فى التوضيح وتبين الحقيقة- اذا كنتم حريصين عليها- يمكنكم الرجوع الى أصدقاء اعزاء ربطتنى بهم علاقة محبة واحترام متبادلين وذكريات عزيزة عن مرحلة من العمر تعاونا خلالها سويا فى العمل من أجل النهوض بالحركة النقابية والعمالية إبان عملى كمدير لمكتب وزير الشئون الاجتماعية والعمل السيد/ حسين الشافعى، وهؤلاء الأخوه هم محمد شعراوى، وأحمد اليابانى وعلى ضفدع، وهم من القيادات البارزة التى توالت على رئاسة نقابة عمال شركة كفر الدوار للغزل، فعندهم الخبر اليقين وهم الأصدق قيلا.

هذا فيما يتعلق بالرواية الملفقة التى دست اسمى اختلاقا وافتراء.

أما فيما يتعلق بنشر هذه الرواية الملفقة على صفحات مجلتكم، فاعذرنى أيها الصديق العزيز إذا استبعدت حسن النية وسلامة القصد من وراء نشرها... ذلك أنه.. اذا كان الصديق العزيز الدكتور رفعت السعيد قد لخص تسعة ساعات من التسجيلات- حسب قوله- فى اربع صفحات فقط وتخير من هذه التسجيلات المطلولة التى تحكى رحلة حياة المرحوم عيد صالح مقتطفات كان ابرزها وأكثرها لفتا للنظر هو ماتعرض لاسمى، وجعله هو بيت القصيد والطبق الرئيسى المقدم


وفاء حجازى

د. رفعت السعيد

على مائدة صفحاته الاربع.. فإن الدكتور رفعت السعيد بهذا الفعل لايمكن أن يعفى نفسه من مسئولية محاولة تشويه اسمى فى أذهان القراء بدعوى أن ناقل الكفر ليس بكافر.

فعلى فرض أنه ليس هو الذى رمى السهم واطلق الرصاصه فهو لاشك قد ساعد فى تصويبها نحوى، بل هو الذى أمسك باليد التى اطلقتها وسددها نحو صدرى مع سبق الاصرار والترصد.

كما لايمكن لك ايها الصديق أن تعفى نفسك من المشاركة الكاملة والواعية فى ارتكاب هذه.(.......) التى تستهدفنى، فانت رئيس التحرير المسئول، وحينما يمر من تحت يدك مثل هذا المقال فمعنى ذلك أنه ممهور بموافقتك ومصدق عليه بقبولك إن لم يكن رضاك.

وعجيب ياصديقى أن لايستوقفك أو يستوقف الصديق د. رفعت السعيد اهتزاز الرواية المنسوبة الى واعتمادها الكلى على التخمين دون أن يكون هناك ولو معلومة واحدة ترجح صحتها.

خاصة وانه لم يكن خافيا عليك ولا على صديقنا الدكتور رفعت السعيد- انت الصحفى المحنك وهو الكاتب المحقق ذو الخبره- أن جزءا من هذا الذى جرى نقله عن التسجيلات ونشره فى مجلتكم يحتوى على روايات لاشك فى فسادها ومغالطتها،.. كالقول بأن عدد القتلى فى حادث كفر الدوار المشئوم، بلغ خمسمائة قتيل، فمثل هذه الرواية أو المعلومة لم يسمع بها أحد لامن قبل ولامن بعد، ولم يرد ذكرها فى أى مصدر سوى هذه التسجيلات التى استمع اليها الدكتور السعيد فى انبهار حسب قوله.

وحتى اذا كانت هذه الاقاويل المغلوطة لم تثر الشكوك فى صحة ماحوته تلك التسجيلات ونسبته الىّ،.. فلقد كنت أحب أن معرفتك أنت والصديق رفعت السعيد لشخصى المتواضع.. كافية لتكذيب هذه الرواية واستنكارها بل والتصدى لها بالادانة.

كنت اتصور وانت تقرأ هذه الرواية.. ويسمعها الدكتور السعيد أن يستفتى كلا منكما قلبه ويحتكم إلى موقعى فى ضميره ويسأل كل منكما نفسه.. هل أنا حقا وصدقا ذلك الشخص الذى رسمت صورته القاتمة هذه الرواية المفتراه؟!

ولك ايها الصديق.. أن تتصور شعورى وأنا أجد أن المرة الوحيده التى يذكر فيها أسمى على صفحات مجلتكم هو فى سياق هذه الرواية الخبيثة.

لاعليك ايها الاخ والصديق، فلقد هان عليك قدر صديق وقدر صداقة، وسمحت لنفسك أن تكون مشاركا فى محاولة اغتيال سمعة مواطن أختار لنفسه موقع الشرفاء والمخلصين لهذا الوطن، وانت تعرف ذلك يقينا واثق، أن الدكتور رفعت السعيد يعرفه كذلك.. واعتقد أنه لايمكنكما انكاره.

وارجو الاتغضب أنت أو الدكتور السعيد اذا ماوصفت تصرفكما نحوى بأنه تصرف مرذول وغير مقبول، فهو إن لم يكن مجافيا لاعتبارات الصداقة التى كانت تربطنا فهو قبل هذا وبعد هذا يعد مجافيا لامانة الكلمة المفترض انكما تحملان رسالتها وتقدران مسئولياتها.

فالطبيعى بل الواجب اذا ما تناولت رواية ما اسم شخص على هذا النحو الذى افسحت له مجلتكم صفحاتها هو الرجوع الى هذا الشخص المعنى بهذه الرواية التى تصيبه برذاذها الاسود، أو الاتصال به تليفونيا على الأقل لإبراء الذمة إن لم يكن سعيا وراء تبين الحقيقة.. وأنا أعلم ياصديقى أن رقم تليفونى فى المفكرة التى تحملها فى جيبك وما كان أسهل عليك أن تسمعنى صوتك العزيز لتستمع الى تعليقى أو روايتى أو شهادتى التى اعتقد أنها ليست أقل قيمة أو ادنى قدرا من الرواية التى حوتها التسجيلات.

كان هذا هو التصرف المنطقى والذى يحتمه الواجب حتى لو كانت ثقتكم فى شهادة ورواية الرفيق أقوى وأكثر قبولا لديكم من شهادة الصديق.

وبهذه المناسبة فإن المصدر الذى ينسب اليه الدكتور السعيد تلك الرواية، فيشهد الله أننى لم اعرفه على الاطلاق لاشكلا ولاموضوعا ولم أعرف حتى اسمه إلا على صفحات مجلتكم ولا أملك وهو بين يدى الله الا أن اترحم عليه.

واخيرا فانى لا الزمك بواجب الصداقة فقد يكون ذلك أكثر مما تطيق.. كما أنه لامجال لمعاتبتك أنت والصديق الدكتور رفعت السعيد فقد قطعتما على الطريق، واطلقتما رصاص مجلتكم على علاقتنا التى كانت تحمل صفة الصداقة.. ولقد اصابتها تلك الرصاصات فى القلب واوردتها مورد الهلاك ولا حول ولاقوة الا بالله..

واملى الباقى الا يصل تفريطك فى صداقتنا الى حد حرمانى من الحق الذى يكفله لى القانون وميثاق الشرف الصحفى فى أن تنشر رسالتى هذه كما هى فى نفس المكان الذى نشرت فيه تلك الرواية التى دست أسمى افتراءا واختلاقا فى حادث لم تكن لى به أدنى صلة أو علاقة

والسلام عليكم ورحمة الله.

المقبول
يريدون لنا أن نكون
كما يشتهون لنا أن نكون
محمود درويش

مصر في الخطاب الامريكي: الاقتصاد المصري يدعم الزراعة والصناعة في أمريكا بمليارات الدولارات

فريدة النقاش

مصر فى الخطاب الأمريكي.. هذا هو أحدث كتاب للباحث الأمريكي «تيموثى ميتشيل» الذى تخصص فى دراسات الشرق الأوسط،لكنه ينتمى لمدرسة ترفض كل فرضيات وبالتالى استنتاجات المستشرقين، وتجتهد لكى ترى الواقع والحقيقة كما هما نازعة عنهما كل أوهام.. ولأن مثل هذا النفر القليل من الباحثين صادق وأصيل ومجتهد، فقد كشف أقنعة كثيرة عن الصورة الاستعمارية التى تكونها مؤسسات البحث والباحثون الأوروبيون والأمريكيون عن البلاد التى ينهبونها بالمشاركة مع الرأسمالية المحلية فيها، لكى يبرروا هذاالنهب باعتباره الشئ الطبيعي.

والكتاب دراسة بارعة وعميقة تثير كما يقول مترجمه بشير السباعى مسألة محورية.. «كيف يمكن لمجموعة من المعارف أن تمثل علاقات السلطة فى مكان ما، فى الوقت الذى يجرى فيه انتاج هذه المعارف نفسها ضمن إطار تلك العلاقات؟

وماهو الأسلوب الذى ينشئ به الباحثون الأمريكيون تصورهم لمصر المعاصرة؟

وماهى الكيفية التى يكتبون بها.. إن الأمريكيين غرباء عن مصر، وتصوراتهم عنها تعبر عن وجهه النظر الخارجية هذه رغم إنخراطهم الداخلى المعقد هناك، والذى يفوق أى إنخراط أجنبى آخر..»

يقع الكتاب فى أربعة فصول بعد المقدمة هى

١- إختراع وإعادة إختراع الفلاح المصري.

٢- مصر فى خطاب البنك الدولى ووكالة التنمية الدولية الأمريكية

٣- تمثيل العنف الريفى فى الكتابات المتعلقةبالتنمية السياسية «حالة مصر الناصرية»

٤- وقع الدولة.

يقدم ميتشيل قراءة فى كتاب أمريكي للارشاد السياحي عن مصر يقول أن شعب مصر ينقسم الى أربع مجموعات رئيسية الفلاحون والأقباط والبدو والأقليات الأوروبية (١) والكتاب بالطبع لايشيرالى أن أكبر أقلية أوروبية متوغلة فى حياة البلادهم الأمريكيون فلهم سفارة لها تأثير يومى على سياسة الحكومة»

ويغيب تماما عن هذه المجموعات «المدرسين وعمال الحديد والصلب والمحاسبين والميكانيكيين وموظفى الفنادق وضباط السلاح الجوى.. لأنهم «لايتمشون مع صورة أمة عمر أنماط حياتها سبعة آلاف سنة..» أى أنهم يصورونها باختصار أمة راكدة غريبة.

«أن التأكيد على الغرابة يزيل الحاجة الى التفسير السياسى،فالفقر الذى يراه السائح لاعلاقة له بحركة الاستعمار أو الأنماط الحالية للتجارة العالمية أوسيطرة صفوة ثرية على البلد أو حجم ميزانيته العسكرية بل هو يرجع ببساطة الى أن البلد ما زال ينتمى الى الماضى».

****

يقول ميتشيل فى الفصل الأول.. أن ظهور الدراسات الفلاحية كميدان جديد للمعرفة قبل نحو نصف قرن أوأكثر يمكن رده بشكل دقيق تماما الى التمردات الواسعة التي تمكنت الجماعات السكانية الريفية من تنظيمهاضد قوى الاحتلال الأوروبية خلال سنوات مابين الحربين».. وقعت هذه الانتفاضات فى مصر وسوريا والعراق وفلسطين والهند وفيتنام.

لكن صورة الفلاح المصرى التى يقدمها باحث وصحفى هو «ريتشارد كريتشفيلد» فى كتابه الروائى «شحات: مصرى» الذى نقل وأعاد صياغة فقرات كاملة من كتاب الأب هنرى عيروط» الفلاح المصرى صورة مختلفة فالكتاب يدرج دراسة الفلاحين-بشكل غير مقصود- فى سياق المصالح الأمريكية فى مصر. ويصور الفلاحين باعتبارهم «سلميين مطيعين» و«بهائم». وهو يعيد مرة أخرى انتاج الصورة العنصرية المقولبة عن فلاح العالم الثالث مع حذف مجمل التاريخ الكولونيالى وحجب كل آثار الاستعمار الجديد..

ويصدر كريتشفيلد كتابا آخر يطلق عليه إسم «قرى» «اجتذب على نحو غير متوقع الى حد ما انتباها جديامن جانب العلماء الزراعيين ودارسي التنمية وصانعى السياسة فى واشنطن،وكانت بحوث كرشفيلد فى مصر تمول بمنحة من مؤسسة فورد، وقد حصل فيما بعد على منح من مؤسسة روكفلر ومؤسسات أخرى. وقد استخدمته هيئة التنمية الدولية الأمريكية بشأن قرى العالم الثالث وحصل كريتشفلد على جائزة مؤسسة ماك آرثر الجديدة وقدرها ربع مليون دولار.

وفى الفصل الثانى «مصر فى خطاب البنك الدولى ووكالة التنمية الدولية» يكشف ميتشيل عن الكيفية التى جرى بها تعريف مشكلة تنمية مصر من الزاوية المحددة من الصيغة السياسية، زاوية حدود الموارد الطبيعية، وليس من زاوية السيطرة على تلك الموارد وتوزيعها..

وسوف نلاحظ أن هذا التعريف هو ماتعتمده الحكومة المصرية حين تكرر أن مشكلتنا تكمن فى ضرورة زيادة الصادرات وفى المساحة الضيقة التى نعيش فيها وتزايد عدد السكان أى أنها مشكلة «جغرافيا فى مواجهة ديموجرافيا». أما الصورة البديلة الصورة الحقيقية فهى العجز والتفاوت الاجتماعى، والحلول التى تترتب على ذلك ليست حلولا تكنولوجية وادارية كما يقول الخطاب الأمريكى بل حلولا إجتماعيتسياسية. المشكلة أن كتابات التنمية

الدولية تقدم الموضوع بهذا الشكل بوصفه دراية ومعرفة منفصلتين تماما عن البلد والشعب اللتين تصفهما فتقول سيبدوأن النمو السريع للسكان قد تجاوز قدرة البلد على إطعام نفسه». ثم تبين لنا الأرقام أن النمو الزراعي يتقدم على نمو السكان.ومع ذلك فقد بدأت مصر منذ ١٩٧٤ .ولاحظ أن التاريخ هو بدء سياسة الانفتاح) فى إستيراد كميات ضخمة ومتزايدة باستمرار من الحبوب بحيث أصبحت ثالث أكبر مستورد فى العالم بعد اليابان والصين..

وقد زاد إستهلاك اللحوم من قبل الموسرين الذين حولوا موارد (البلد من إنتاج الضروريات الى إنتاج الكماليات بحيث يمكن اطلاق اسم «العلف من أجل السلام» على برنامج الطعام من أجل السلام وقد شجعت الوكالات الأمريكية هذا التحول عن طريق دعم استيراد الضروريات للمستهلكين وفرض ضرائب ثقيلة على إنتاج الضروريات من جانب المزارعين المصريين!

وتوصلت دراسة قام بها معهد التكنولوجيا فى ماساشوسيتس وجامعة القاهرة أن نسبة٨٣٪من الأطفال حتى الخامسة فى صعيد مصر يعانون من سوء تغذية من الدرجة الثالثة الجسيمة.

وكانت مصر أوسع موقع فى العالم يقدم الدعم للزراعة الأمريكية التي تدعمها الدولة. وهو الدور الذى تقوم به وكالة التنمية الأمريكية، تلك الوكالة التى تكرس نفسها للضغطلالغاء الدعم وتشجيع القطاع الخاص ، هى نفسها عنصر فى أكبر نظام للدعم من جانب الدولة فى العالم.

ويوضح الكتاب بالجداول والأرقام كيف أن ١٥ بليون دولار هى حجم عمليات الوكالة فى مصر منذ سنة ١٩٧٤ قد عادت بالكامل من الناحية الفعلية الى شركات أمريكية، و٥٨٪ من جميع المساعدات الاقتصادية الأمريكية قد أنفقت فى الولايات المتحدة مباشرة بدلا من أن تنفق على مشاريع التنمية فى مصر. والواقع أن معظم هذه المساعدة الأمريكية يمثل أموالا مدفوعة لأمريكا من جانب مصر، أما نسبة ال ٤٢٪ الباقية من أموال المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر وحجمها الاجمالى ٦ر٣ بليون دولار فقد خصصت لمشاريع انمائية داخل البلد . على أن شيئا من هذا المال لم يحول الى مصر مباشرة، فالمبلغ كله حسب المعلومات المتاحة، قد أنفق فى الولايات المتحدة أو على المتعهدين الأمريكيين فى مصر. إن المساعدة الأمريكية لمصر توفر للصناعة الأمريكية منذ عام١٩٨٥ دعما إضافيا قدره ٧ر٧ بليون دولار.

ويضيف ميتشيل أن الجيش المصري، بدعم من الأموال الأمريكية»قد تطور الى قوة رئيسية داخل إقتصاد البلد.

فصناعاته الحربية التى تحصل على دعم من الدولة، لكن دخلها يدخل فى حسابات الجيش وليس فى الحسابات القومية. هى أكبر قطاع صناعى فى البلد، كما أن شعبةالأمن الغذائى التابعة له تمثل الى حد بعيد أكبر «مجمع صناعى- زراعى» فى البلد.. وأن هذه التطورات قد حولت الجيش إلى جيب حداثة طبقة متوسطة يكاد يكون مستقلا بالكامل وسط اقتصاد عالم ثالث فقير ومهمش بشكل متزايد»، لكن هذه الحقيقة لاتلقى اهتماما فى خطاب وكالة التنمية الأمريكية.

ويبين كذلك كيف أن برنامج الميكنة الزراعية قد أدى الي زيادة التفاوت الطبقى فى القرية المصرية.

ورغم كل هذه الحقائق يظل خطاب وكالة التنمية الأمريكية يحصر قضية مصر فى الطبيعة- والسكان وسوء الادارة وتخلف التكنولوجيا.

أما الفصل الثالث فيلخصه الكاتب نفسه على النحو التالى فهويتساءل بعد أن قدم مجموعة من الوقائع.

فى كل من كمشيش فى المنوفية، وفزالة هيدون فى الشرقية ، وشهرا فى البحيرة الحكايات عن العنف الذى مارسه كبار الملاك ضد الفلاحين فى مصر الناصرية مقترنا بولادةالرأسمالية الزراعية. يتساءل عن السبب فى أن الدراسات الأمريكية عن التنمية السياسية الريفية خلال الفترة الناصرية لاتكاد تقول شيئا عن موضوع هذا العنف. وهو يرى أن العلماء السياسيين قد طوروا أساليب كتابة وإفتراضات نظرية عن السلطة السياسية والدولة أدت بشكل لامفر منه الى إستبعاد أى عنف كهذا من الصورة وقد فشل العلم السياسى فى رؤية بعض المشاكل الأساسية للعجز والتفاوت والتى يواجهها مصريون كثيرون.

أما الفصل الأخير فهو ينظر فى الكتابة الأكاديمية الأمريكية الأحدث عن مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فى إرتباط وثيق مع الجهد الذى تبذله الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولى وقوى سياسية مصرية معينة، والذى يرمى الى إختزال دور الدولة فى مصر وتعزيز نمو القطاع الخاص.. وهويقدم نموذجين دالين لكيفية نشوء دولة من شركة، إحداهما هى شركة الهند الشرقية التى أنشأت الدولة الهندية،والأخرى هى الوكالة اليهودية كمؤسسة صهيونية أنشأت دولة إسرائيل.

كذلك فإن بيروقراطية الدولة فى الدولة الحديثة خاصة فى ظروف التطور الرأسمالى التابع تصبح طبقة إجتماعية،يعتبر المنصب العام بالنسبة لهاشيئا تجرى حيازته كمورد خاص. بالطريقة التى تملك بها طبقة رأسمالية رأس المال،فالمنصب العام هو دائما مصدر دخل خاص وهكذا يتوافر جهاز عام فاسد حتما الى درجة معينة،وفى مصر المعاصرة دائما مال هدم السلطة الى أن يكون منظمامن داخل مؤسسات الدولة. فالدولة نظام ممارسات إجتماعيةيكتسب فعاليته بالكف عن الظهور بمظهر ممارسة إجتماعية والظهور بدلا من ذلك على أنه يشكل شيئامنفصلا عن المجتمع،لكن مناهجه تتألف دائما من عناصر إجتماعية عادية، ولذا فإن فسادها وهدمها يعملان حتما من الداخل.

ويحتاج مثل هذا المفهوم للدولة التى هى أيضا ميدان للتفاوت والصراع الاجتماعى إلى مناقشة أخرى.

ويدعونا هذا الكتاب الممتع الى دراسة موضوعنا نحن فإن كانت هذه هى صورتنا فى الخطاب الأمريكى، تلك الصورة التي يتلقفها الرأى العام هناك فينظر الينا باعتبارنا متخلفين بؤساء لم نخرج بعد من القرون الوسطى، فيبرر بها- لاشعوريا على الأقل- عملية الهيمنة الأمريكية الاستعمارية.. فبوسعنا أن ندرس من زوايتنا من نحن؟ كيف تقبل الحكم التابع هذه الصورة ؟ وأخذ يعيد أنتاجهاوتعميمها فى أجهزة إعلامه وفي خطابة السياسى واعيا أو غير واع بوضعه الدولى فى الصورة١/

كذلك يمكن للباحثين المصريين أن يستكملوا هذه الدراسة المركزة البديعة النزيهة عن ثقافة الخرف التى تميز علاقات السلطة فى الريف بين الملاك الكبار، وعمال التراحيل ولكن شرط هذا كله أن يحظى الكتاب بقراءة واسعة سوف تبين لنا كيف أن

المفول
يريدون لنا أن نكون
كما يبتغون لنا أن نكون..
كما يقول الشاعر محمود درويش



فن

البحث عن الوطن "المنسى"



أحمد يوسف

أراد فيلم «المنسى» أن يتحدث باسم كل المنسيين، الملايين من أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة، الذين يعيشون دون أمل فى المستقبل، ولايعرفون الوطن بمعناه المجرد لأنهم لم يروه بالمعنى المجسد، فاكتفوا بتحويله إلى أحلام يقظة، كما يلخصها بطل الفيلم «**أكل، لبس، سكن، شغل..حاجات جميلة باحلم بيها**».

ومن بين ملايين المنسيين اختار فيلم «المنسى» شخصية عامل التحويلة ليقوم به عادل إمام، حيث يعيش ساعات الليل وحيدا بالقرب من شريط القطار، يقضيها فى أحلام يقظته التى لاتنتهى ولاتعترف بأى عوائق، حتى أنه يحلم بأن يصبح «الرئيس»، يصعد سلم كشك التحويلة كما لو كان يرتقى منصة الخطابة، أو يعتلى كرسى الحكم، بين صيحات وهتافات الجماهير القادمة من اللامكان، ويتحدث إليهم فى محاكاة ساخرة لعبارات لابد أنها قد تناهت إلى سمعك يوما ما: «أيها الإخوة المواطنون، إننا نواجه حربا، حرب التخلف والتقدم، الحرب بمعناها وبغير معناها، بمفهومها وبغير مفهومها..إننا نواجه مالابد أن نواجهه..(ولاينسى أن يأمر بأحد المعارضين أن يلقى إلى السجن قبل أن يكمل).. إننا نمارس الديموقراطية بكل صورها، نحن نواجه الحقد بين الغنى والفقير، بين الطيب والشرس والقبيح، من أجل حفنة دولارات ياكلاب..(فيتعالى تصفيق الاستحسان!)..كله هاياكل، فى الخطة الخمسية كله ها يقعد فى البيت وياكل..ها اشغل البلد بالريموت كونترول..ياما اشتغلنا عملنا إيه بالشغل؟!..لكن دعونى أتساءل إلى أى مدى سوف نواجه فى الفترة القادمة؟! هذا هو السؤال الذى لابد أن نواجهه؟! فتنفجر الجماهير فى الهتاف: «بالروح بالدم، نفديك يامنسى»!.

لعلك قد لاحظت أن **«المنسى»** لم ينتهز فرصة الحلم، باعتلاء كرسى الرئاسة لكى يحقق أحلامه الحقيقية، وأحلام كل المنسيين، لكنه وقف فيها عند حد المحاكاة الساخرة، وهو الأمر الذى انسحب على الفيلم كله، الذى اختار أن يعيش هذا الإحساس بالوقوف بين الواقع والحلم، مكتفيا بأن يصل بالواقع إلى أقصى ما يستطيع من حدود المحاكاة الساخرة لعله يكشف عن المأساة تحت سطح الملهاة،

وعن الخطر الكامن تحت سطح هادىء يبدو مستقرا كالبحيرة الساكنة الراكدة التى يختفى فى جوفها وحش هائج ينتظر لحظة الفوران والغليان. ولأن ذلك هما الشكل والمضمون اللذين استقر عليهما فيلم «المنسى»، أو هكذا يبدو، فإن الفيلم قوبل بحفاوة نقدية حارة، لكن استقبال الجماهير كان أقل حرارة، وهو مايدعونا إلى تأمل تلك الحالة الفريدة، خاصة وأن بطلها ونجمها الأوحد هو **عادل** إمام.

البطل الشعبى

عرفت الجماهير عادل إمام واعترفت به بطلا فنيا لها قبل الأوساط النقدية بزمن طويل، وحتى سنوات قليلة، مضت كانت معظم الكتابات النقدية لاتلتفت كثيرا للأوتار الرقيقة الحساسة التى يداعب بها **عادل إمام** جمهوره، مغلفا تلك المداعبة بالأداء الهزلى البارع، الذى يبالغ فى الأحداث أو ملامح الشخصيات، وهو الأمر الذى كان النقاد يتوقفون عنده طويلا لاستنكار تلك المبالغات التى تمنح البطل قوة خارقة، بدهائه حينا وبعضلاته حينا آخر. ولأن بطل **عادل إمام** يكون فى الأغلب لصا أو خارجا بشكل ما على القانون، فإن الاعتراضات الفنية للنقاد يضاف لها اعتراضات اخلاقية، تنسى أن البطل الشعبى «**على الزيبق**» كان من أشهر المحتالين فى وجدان الشعب العربى، وهو لم يعش فى هذا الوجدان إلا لأنه خرج على القانون فى مجتمع لايعرف القانون أو المنطق، ولأنه كان أيضا يعلن انتصاره للمظلومين ليأخذ بثأرهم من الظالمين.

تلك هى «التيمة» ذاتها التى قدم عادل إمام عشرات التنويعات لها فى أفلامه، وإذا كان لك أن تلقى نظرة من بعيد على تلك الأفلام فسوف تكتشف أن بعضا منها قد عانى من الفشل الذريع بينما حقق بعضها الآخر نجاحا جماهيريا يجعلها باقية بعد سنوات فى ذاكرة المتفرجين، ولم يكن السبب فى ذلك الفشل أو هذا النجاح أية معايير فنية خالصة، بل ربما جاء الأمر على عكس ماتتصور تماما، إذ أن «**الأنس والجن**» لمحمد راضى، أو «**الجحيم**» لنادر جلال، رغم اخفاقهما جماهيريا، كانا أفضل من الناحية الفنية من أفلام مثل «**عنتر شايل سيفه**» أو«**المتسول**» أو «**رجب فوق سطح صفيح ساخن**»، لكن هذه الأفلام الأخيرة هى التى ظلت تدور فى فلك شخصية البطل الشعبى، الذى اختاره **عادل إمام** منذ النجاح الساحق لشخصية «**إبراهيم الطاير**»، فى المسلسل التليفزيونى الذى اشتهر بهذا الاسم، ونسى المشاهدون أن اسمه الأصلى هو «**أحلام الفتى الطائر**».

لذلك لم يكن غريبا أن يحاول بعض الفنانين السينمائيين الجادين احتواء ظاهرة **عادل إمام**، بقدر رغبة **عادل إمام** فى أن يجرب الدخول إلى عالمهم « **المثقف**»، وهكذا خرجت إلى النور أفلام مثل «**الأفوكاتو**» أو «**الحريف**»، ولكن تظل أفلام مثل «**النمر والأنثى**» و«**المولد**» هى الأكثر تحقيقا للنجاح، ففيها يتاح للبطل الشعبى أن ينتصر دائما، سواء بالحيلة أو اللكمات والضربات.

وفى الحقيقة أن وحيد حامد ككاتب للسيناريو- وهو نفسه صاحب شخصية «**ابراهيم الطاير**»- قد اكتشف أهمية ذلك البطل الشعبى، فوضعه على أرض الواقع، كما وضع على لسانه جمل الحوار الساخنة التى يجيد وحيد حامد كتابتها. وهكذا كان «**الغول**» هو نقطة التحول عند **وحيد حامد** و**عادل إمام** معا من مجرد اتقان الشكل الفنى إلى الدخول فى هموم الوطن والمواطنين، وهى الرحلة التى شهدت تتويجا لها فى فيلمى «**اللعب مع الكبار**» و«**الإرهاب والكباب**»، وها هو «**المنسى**» يحاول أن يسير فى هذا الطريق، الأمر الذى يبدو أنه خدع بعض النقاد بإجادة اللعب على أوتار الهموم السياسية، لكنه لم يستطع أن ينفذ كما فعل الفيلمان السابقان إلى قلوب الجماهير.

الكوميديا الغليظة

ليس من الغريب أن تجد فى «**المنسى**» بعض ملامح بطل «**اللعب مع الكبار**»، فبين **يوسف المنسى** «**درويش**» **وحسن بهنسى بهلول**، صلات ووشائج، تبدأ من دلالة الإسم الرمزية، الصريحة المباشرة مع «**المنسى**»، بينما هى مع سلفه تقترب من أسماء أبطال الحكايات الشعبية، لكنهما يكادان أن يجتمعا فى نسب واحد، يعود إلى ذلك الجد، درويشا كان أم بهلولا، يتخفى مثل الشعب المصرى وراء السذاجة والخفة، لكى يتمكن من أن يتفوه بالحكمة والرأى القاطع كنصل السكين. والبطلان معا ينتميان إلى هؤلاء الشبان المتعطلين بلا عمل، يكتفون بالأحلام بديلا عن واقع لايمنحهم إشباعا.

وإذا كان «**اللعب مع الكبار**»- وهو أول أفلام شريف عرفه مخرجا مع **عادل إمام**- قد رسم ملامح بطله فى بداية الفيلم بضربات سريعة متلاحقة شديدة الإبهار، فإنه هنا يكتفى بأن يقتفى أثر السيناريو، الذى أفرد ثلاث «**نمر**» لتلك البداية، وليس وصفنا لها بهذا الإسم إلا لأنها منقطعة الصلة عن بعضها، تتوالى فى تراكم واحدة بعد الأخرى، وتنفرد كل منها بموقف يمنح عادل إمام الفرصة لإضحاك الجماهير كأنه على خشبة المسرح المرتجل.

فى «**النمرة**» الأولى يخبرنا الفيلم أن يوسف المنسى يعيش مع شقيقته وزوجها وأطفالهما، وأن زوج الشقيقة عبد الفتاح (**صلاح عبد الله**) يبحث ليوسف عن عروس، ويجد ضالته فى رئيسته فى العمل، العانس البدينة الدميمة، التى سوف تكون محورا للسخرية الغليظة الجارحة، حتى تنتهى «**النمرة**» وقد وزعت المرأة لكماتها على الجميع، وفتحت عليهم نيران غضبها، وأغرقتهم فى عبارات السباب والشتائم.

فى «**النمرة**» الثانية نعرف أن الأشواق الجنسية الجائعة تعصف بالبطل الشاب، الذى يجلس فى المقهى مع صديقه شهبور(**أحمد آدم**) محملقا فى بطلات المسلسل التليفزيونى «**الجرىء والجميلة**»، لكن الصديق ينصحه: «**النسوان دول تتفرج عليهم بس**». ويقنعه بالذهاب إلى مهرجان القاهرة السينمائى، بحثا عن فيلم يعرض بعض «**المناظر**» المثيرة، وأمام دار السينما وداخلها يدور حوار مع شبان آخرين حول هذه «**المناظر**»، تتردد فيها عبارات مثل «**٣مناظر بقميص النوم واتنين ملط!**» وتساؤلات حول إذا ماكانت تلك اللقطات «**ورك واللاصدر واللازلمكة**»، وهى عبارات تسير فى نفس طريق الكوميديا الغليظة الذى بدأ به الفيلم، كما ينتهى المشهد وقد انهال المتفرجون ضربا على شخص ما كان قد اقترح عليهم أن يشاهدوا الفيلم الذى خيب أملهم.

فى «**النمرة**» الثالثة يعود يوسف إلى المنزل فى نهاية الليل، تصل إلى مسامعه ضحكات شقيقته (**عائشة الكيلانى**) التى يداعبها زوجها، فيصيح فيها يوسف لينبهها أن تخفض صوتها، فتخرج معتذرة، وتنتهى النمرة كسابقتيها بالمرأة التى أصابها الخجل(!) وهى تنهال على زوجها ضربا وعضا فى مؤخرته(!) لأنه كان السبب فى إحراجها أمام شقيقها.



العالم الدرامى المغلق

إن هذه المشاهد الافتتاحية التى استغرقت وقتا طويلا حاولت أن «تخبرنا» ببعض ملامح شخصية البطل، لكنك تستطيع أن تنساها تماما، فالفيلم نفسه قد نسيها، ولن تعاود هذه الشخصيات التى سبق أن رأيتها الظهور مرة أخرى، كما سوف تجرى لاحقا على لسان البطل بعض جمل الحوار التى تلخص حياته بشكل درامى أفضل من تلك النمر الساذجة. وبدءا من تلك اللحظة تشعر أن الفيلم قد دخل إلى عالم درامى مختلف، أكثر تماسكا، وإن كان أيضا أكثر انغلاقا.

فمن قلب المدينة المزدحم يمضى يوسف المنسى فى المساء إلى عمله فى كشك التحويلة على شريط القطار، فى منطقة نائية بين الحقول، يبدو فى اللقطات المتلاحقة كما لو أنه يجوب البلاد عبر وسائل المواصلات المختلفة لكى يصل إلى مبتغاه، فى ذلك الكشك الخشبى العتيق، لايؤنسه فى وحدته إلا تأمله لبعض صور النجمات على أغلفة المجلات، وغرقه فى أحلام اليقظة التى لاينتزعه منها بين الحين والآخر إلا رنين التليفون منبها لقدوم قطار، أو تلك الألعاب النارية التى تضىء فى السماء فجأة فتشق ظلام الليل من حوله وينظر لها فى انبهار.

وحيد حامد



فذلك الكشك الخشبى الفقير يقع على مرمى حجر من قصر أحد الأغنياء، وفى الوقت الذى يقضى فيه يوسف ليلته وحيدا بائسا مع الصور والمجلات، مستمتعا بالأحلام، مرتجفا متوجسا من الأشباح، يكون صاحب القصر القريب أسعد بك (كرم مطاوع) يقيم حفلا صاخبا لعيد ميلاده، الذى يستغله كستار لإنهاء الصفقات الثمينة ولا يتورع عن أن يدفع بسكرتيرته الحسناء غادة (يسرا) إلى مؤانسة أكثر ضيوفه أهمية بالنسبة له، والذى يبدى إعجابه الخاص بغادة، حتى أنه يبدو مثل الطفل الذى لايرضى بديلا عن لعبة هام بها.

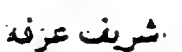
لكن غادة تقرر ألا تسلم نفسها، وتهرب من القصر حيث تفقد الطريق فى ظلام الليل، وتقودها قدماها إلى كشك التحويلة، حيث يتصورها يوسف للوهلة الأولى شبحا من تهاويم خياله، لكن لقاءهما يكون تعبيرا عن لقاء الشرائح المختلفة من الطبقة المتوسطة، الحائرة فى مجتمع لايعرف إلا الفقر المدقع للأغلبية الساحقة، والثراء الفاحش لأقلية ضئيلة. وبالطبع لن يكون يوسف وغادة فى مأمن من محاولة أسعد استعادة غادة، وبين هذه المحاولات العنيفة المتكررة، ينمو التعاطف بينهما بدفء، ويكشف يوسف عن مقاتل شرس يدافع عن شرف المرأة التى لجأت إليه، لكن الأمر ينتهى وكما ينبغى أن تتوقع - على المستوى الدرامى والواقعى معا - بانتصار أسعد بما يملك من بطش وعنف وقسوة.

ويهمل السيناريو تفاصيل تلك اللحظة الدرامية القوية التى يتحول فيها البطل الجريح كجثة هامدة إلى بطل مغوار لايشق له غبار، فتراه فجأة وقد دجج نفسه بالسلاح، ومضى ليواجه الأشرار فى وكرهم، وينجح فى النهاية فى أن يخلص غادة ويعود بها والفجر يبعث بأول بصيص الضوء، يضعها فوق القطار الذاهب إلى القاهرة، بينما يحيط به رجال أسعد، ليظهر الفلاحون من على جانبى شريط القطار وهم ذاهبون لحقولهم فى الصباح، ويتراجع يوسف إلى الخلف ليذوب بينهم، مما يعوق رجال أسعد عن الاعتداء عليه، وليبدأ هو رحلة عودته كما جاء فى أول المساء.

«المنسى» ينسى المنسيين!

يبدأ إذن فيلم «المنسى» قريبا من «اللعب مع الكبار وينتهى قريبا من «الإرهاب والكباب»، لكنه افتقد حرارة هذين الفيلمين، لأنه تجاهل جوهر المضمون، بينما غرق فى عناصر شكلية مبهرة، كان من الممكن الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على الفيلم بأية حال.

ضاع المضمون لأن «المنسى» افتقد الوحدة والاتساق فى البناء الدرامى، وهو البناء الذى بدا كوحدتين منفصلتين، تعتمد أولاهما على النمر، تظهر فيها شخصيات لتختفى إلى الأبد، أما الأخرى فتعتمد على العلاقة الدرامية المكثفة بين شخصيات



شريف عرفه





محددة، وكأنك أمام فيلمين مختلفين تماما، لم يكتب لأى منهما النضج والاكتمال.

إن هذا ماجعل الجمهور بعيدا عن أن يتوحد مع بطله عادل إمام، فالمتفرج لم يفهم لماذا يوسف المنسى بالذات الذي رأيناه فى الجزء الأول هو الذى يدافع عن غادة، إلا إذا رضينا أن يكون اسم «المنسى» كافيا لأن يشير إلى كل المنسيين، وهو مالم يفعله السيناريو لحظة واحدة، الذي عبر على هؤلاء المنسيين دون أن يلتفت لهم، بل إنه وزع سخرياته عليهم وجعلهم مادة للعنف والركل وعض المؤخرات(!)، حتى أنه نسيهم بدوره تماما، ليكتفى بالاهتمام بالنجم الأوحد.

على العكس تماما، احتشد «المنسى» بالحوار الذى يتقنه وحيد حامد جيدا، ويبدو ساخنا مثيرا، لكنك إن تأملته لوجدته- أحيانا- يعكس بعض الأضواء البراقة المخادعة، التى لايمكن أن يكون مصدرها هو الشخصية الدرامية، مثل عبارات المنسى عن نفسه: « **كل القطارات فاتتنى. قطر الطفولة، سبنسة التعليم، شقاوة الشبان، قطارات كتير تعدى على ولا يعبرونى..**» أو مثل محاولة أسعد إقناع غادة بتقديم نفسها للضيف: « **أنا عارف أن انت محترمة، لكن دا شغل، والشركة دى ملك للوطن، لازم تضحى عشانه**» فهذه العبارات وضعها وحيد بشكل متعسف على لسان الشخصية لكى يثير نفورنا منها ومن أسلوب المداهنة والتغنى بالوطنية الزائفة للوصول إلى أهداف موغلة فى حقارتها.

من جانب آخر أغرق شريف عرفه الفيلم بأسلوبه الخاص الذى تميز به، وفى الحقيقة أن «**الأسلوب الخاص**» لمخرج ما يجب أن يكون نابعا من .. «**رؤية خاصة**» للعالم والفن على السواء، وموقفا سياسيا وجماليا من الوسيط الفنى الذى يستخدمه. لكن الأمر عند شريف عرفه مايزال يدور فى فلك الإبهار ببعض «الحيل» الفنية، التى تعتمد على استغلال لحظات بعينها.. فى الفيلم لخلق تناغم بين المونتاج الإيقاعى للقطات، والموسيقى التى تترجم الصورة على طريقة أفلام الرسوم المتحركة.

ونادرا ما ينجح هذا الاسلوب فى الإيحاء بجوهر الواقع (كما ترى فى مشاهد متفردة من «**اللعب مع الكبار**»)، بنفس قدر نجاحه فى إضفاء صبغة حالمة ناعمة عليه، أو تحويله إلي صورة كاريكاتورية شديدة المبالغة، وهو الأرجح كما بدا فى الكاريكاتورية الصاخبة فى المشاهد الأولى من «المنسى»، الذى حشر دعابة «كارتونية» بلا معنى عندما كان زوج الأخت يحاول إيقاظ البطل فلايجد فى طرفى السرير إلا القدمين، أو حين أطالت سخرية الفيلم كل شئ حتى الموت، فسخر من النسوة المتشحات بالسواد وهن ذاهبات للعزاء!.

إن تلك اللقطات، وغيرها، قد تعكس قدرة حرفية عالية للمخرج **شريف عرفة**، لكنها بسبب فقدانه للرؤية الفنية الواعية والمتكاملة تظل عناصر منفصلة، متجاورة متنافرة دون أن تمتزج معا فى نسيج واحد، وربما كان ذلك يعود **إلى أن الفيلم- على مستوى السيناريو والإخراج- قد تم تفصيله على عجل ليأتى على مقاس النجم الأوحد، لتدور كل الأحداث حوله، وينسى الفيلم بسبب ذلك المنسيين الحقيقيين، الذين لايمكن أن يمثلهم هذا البطل بملامحه المغزولة المصطنعة، وإنما هم الذين يشكلون بأحلامهم وكوابيسهم هذا الوطن المنسى، الذى مايزال ينتظر فى مفترق الطرق، فقد يأتى القطار ليحمله إلى المستقبل، أو يظل منسيا نهبا للقليل من الأحلام، والكثير من الكوابيس.**

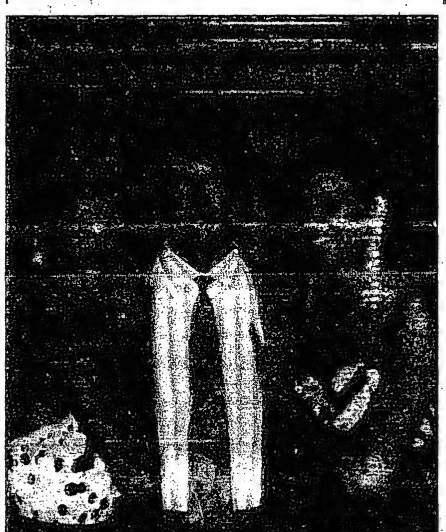
«أوبرات» التليفزيون الأمريكية:

"الجرىء.. والجميلات" ما الذى يحدث؟!

ماجدة موريس

ذهب «ريدج» .. وعادت «كارولين».. بكت بروك.صرخت ستيفانى..لم تعد شهقات وزفرات أبطال المسلسل الأمريكى **(الجرىء والجميلات)** تشغل المشاهدين له فى عرضه اليومى المسائى فقط.. وإنما يجرى ورائها أسطول من الصحفيين والمترجمين، وأيضا محرروا التحقيقات الصحفية فى مصر وهذا فى رأى كاتبة هذه السطور انفتاح جديد يضاف إلى تلك الروافد التى تصب ومازالت فى بحر الانفتاح الكبير منذ بدأ فى السبعينات. فقبلها كانت الصحافة الفنية فقط تجرى وراء أخبار المسلسلات وموضوعاتها..وربما يطول الحديث نجومها المصريين.. ثم بدأت المسلسلات الأمريكية شديدة الإثارة ترد إلينا وتلفت نظر المشاهد المصرى، وبالتحديد منذ (دالاس) أشهر مسلسلات منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات فتحول - ولأول مرة -«الإجماع» فى المشاهدة من المسلسل العربى إلى الأمريكى وأصبحت «دالاس» هى النموذج إلى أن تم وقفها بعد الجزء الرابع لاكتشافهم أنها لاتليق بقيم مجتمعنا..بعدها جاءت أعمال أخرى يبدو أنها لاتمت القيم مثل «فلامنجورود» و«فالكون كريست» ثم «نوتس لاندج» والتى استمرت على الشاشة المصرية طويلا واعيدت اجزاؤها مرارا حتى العام الماضى.. عصرا ومساءا ،إلى أن حدث «وقت فراغ» مابين شراء الأجزاء الجديدة منها ومشاهدتها وعمليات الحذف الرقابى وغيرها فأطلت علينا هذه الوجوه ومسلسلها الجديد «الجرىء والجميلات» لتصبح أكثر شهرة من كل ماسبق من أعمال ووجوه..ولتتجاوب معها صحافة التسعينات فى مصر فيصبح مسلسل الموضوعات المنشورة عن المسلسل أكثر وأوسع انتشارا ، وليتفرغ له جيش من الصحفيين للبحث عن أصول مستر ريدج وخبايا حياته منذ مولده الميمون، وكيف بدأت كارولين، ملكة المسلسل حياتها وماهى آراؤها لافض فوها. ومن النشر عن الأبطال وتقديمهم وهذا

مبلوع فى إطار الاهتمام الواسع بالمسلسل تتطور الصحافة المصرية إلى درجة الإعلان عن بقية أحداث المسلسل، وبالتفصيل ، فتركز صحيفة أسبوعية فنية جديدة على نشر علاقات الحب والزواج والطلاق فى الحلقات القادمة ، ويبدو أنها أصبحت مادة مطلوبة فى عصر الخصخصة ، لأن الصحيفة التى نشرت موضوعها الأول على استحياء مالبثت أن جعلت علاقات أبطال المسلسل ، داخله وخارجه، مسلسل يخصها وتسعى للإعلان عنه بكل السبل . أما الصحافة غير المتخصصة، وخاصة المجلات، فاحدها تكلف مراسلها فى أمريكا بتتبع قصص أبطال المسلسل وخاصة هؤلاء الذين يمثلون النموذج



الجديد الذى تطرحه «الميديا» الأمريكية للوسامة، رجالى ونسائى، فيصبح «ريدج فورستر» أكثر الرجال شهرة وإغرائا لنساء مصر، وتصبح المفاضلة بين «كارولين» و«بروك» شيئا هاما لدى بعض الكتاب الكبار..

لكن الأمر تعدى ما يخص أخبار الفن والنميمة إلى التلفيق فى الإسبوع الماضى عندما حاولت مجلة إسبوعية أن تناقش علاقات المجتمع المصرى من باب « الجرىء والجميلات» ولم تنس بالطبع رسم صورة ريدج وكارولين على غلافها .أما التحقيق نفسه فينطلق من سلوك كارولين التى تزوجت أخو «ريدج» ومازالت تعلن حبها «للمحروس» وتطارده .. ويتحدث التحقيق وضيوفه عن كبرياء الحب .. وبغض النظر عن خلط كل الأوراق فإن افتراض أن هؤلاء الأبطال قدوة لنا هو تطور بغيض فى حياتنا الآن وسلوك مرفوض يقود الإعلام فيه الناس إلى التبعية بدلا من أن يناقش عقولهم ليتوقفوا عند دلالة مايرونه من أعمال وكيف يكون عليهم التعامل معها ونقدها والتوقف عند إيجابياتها لعل علاقة الإعلام المصرى بهذا المسلسل، وليست علاقة الجماهير، هى أخطر حدث إعلامى فى هذا العام، حيث تحول إلى «إعلام مراهق» يلهث وراء عمل بنفس حماس المراهقين تجاه حدث أو شىء مثير يملأ وقتهم الخالى.. فإذا كان وقت المراهق فى مصر خاليا..فوقت الإعلام ملىء بعشرات من القضايا والأفكار والموضوعات التى لم تطرح بعد، فى عالم الفن وغيره..بل أن هذا المسلسل نفسه «الجرىء والجميلات» فيه العديد من القيم والأفكار التى لابد أن تطرح بدلا من علاقات الأبطال الجنسية والعاطفية .

فيه تقديمه لعالم الرأسمالية المتقدمة فى التعامل مع صناعة هامة كصناعة الأزياء والنسيج ، والتفرقة بين أهل القمة وأهل السفح فيها (فورستر- سبكترا)، وفيه أسلوب الرأسمالية فى تغطية أعمالها القذرة بأعمال لها بريق الشرف مثلما يفعل (بيل سبنسر) الناشر للموضوعات الثقافية، وفيها الاهتمام بالعمل وتقدير الموهبة والبحث عن «إسهام خاص» للفرد فى الحياة غير وجوده العائلى الذى ولد فورثه ولم يحصل عليه بجهده..هناك الكثير جدا ممكن أن نلمحه بين ثنايا هذا المسلسل، لكن يبدو أن عيوننا، أو عيون أغلبنا، لاتلمح إلا ماتحب..وماتريد..وماتظن أنه الحياة اللذيذة لأمريكا ..ست الكل!!!

سياسة وزارة الثقافة
ردود أفعال!

مصطفى الحفناوى

تعرض وزير الثقافة فاروق حسنى لهجوم شديد مرتين خلال أيام قليلة. قام بالهجوم الأول النائب جلال غريب من خلال الاستجواب الذى تقدم به واختلط فيه الحابل بالنابل، والسينما باعتزال شريهان بالشقة التى اشتراها الوزير!

أما الهجوم الثانى فقد شنه الشاعر الأديب أحمد عبد المعطى حجازى من خلال مقاله الإسبوعى في جريدة الأهرام.

وصف حجازى إضافات وزير الثقافة للحركة الثقافية بأنها إضافات على الهامش وأن الوزير انصرف إلى الإبهار والزخرفة أكثر مما انصرف إلى التأسيس وإعادة البناء.

ورغم أن الهجوم الثانى قام به رئيس تحرير مجلة تصدرها وزارة الثقافة (إبداع)، إلا أن صاحب الهجوم ذكر بوضوح أن الوزارة لم تحقق الهدفين اللذين أنشأت من أجلهما وهما: أن تستكمل فى الحركة الثقافية مالم تكن المبادرات الفردية قادرة على استكماله. وأن تمكن جمهور المصريين، المتعلمين على الأقل، من الحصول على نصيب معقول من الثقافة الرفيعة.

تتوقف مدفعية حجازى ليثار التساؤل

هل توجد أصلا سياسة ثقافية؟ وما أهدافها؟.

وهل وضعت مقاومة الأفكار المتطرفة فى اعتبارها؟

ومانصيب أهل الصعيد الذين يقعون فريسة، أكثر من غيرهم، للأفكارالإرهابية؟.

ومادور الوزارة فى علاج «الفصام» الثقافى فى المجتمع..

ففى الوقت الذى يواجه فيه الباليه والأوبرا توجد شرائط الكاسيت الهابطة!.

إرتباط بالخطة الشاملة

يقول د.ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق أنه مازال متمسكا بما ذكره في مذكراته (مذكراتى فى السياسة والثقافة) بخصوص محددات السياسة الثقافية.

تقول المذكرات: «إن الاتجاه العالمى قد استقر على أن السياسة الثقافية يجب أن ترتبط بالخطة الشاملة للمجتمع،أو بمعنى آخر ينبغى أن ترتبط السياسة الثقافية بالسياسة الإقتصادية للمجتمع وبالتطور العلمى والتكنولوجى فيه»

ويتفق د. محمد أحمد خلف الله المفكر القومى وكيل وزارة الثقافة سابقا مع هذا المفهوم. ويضيف ثروت عكاشة بأنه أول من وضع سياسة ثقافية بهذا المفهوم وأن السياسة غابت بغيابه».

وعن دور وزارة الثقافة ، تقول المذكرات: إنه لاينبغى أن يكون قاصرا على تقديم المستوى الرفيع من المتع العقلية للطبقة القادرة على التمتع بها فحسب، بل يجب أن يكون لها دور فعال فى تحقيق أكبر قدر من التكافؤ العقلانى والوجدانى.

وتحدد المذكرات إنه لن يتحقق هذا التكافؤ العقلانى إلا بأن يشيع بين فئات المجتمع، بقدر الإمكان قسط متقارب من المعارف كما لن يتحقق التكافؤ الوجدانى إلا بأن يشيع بينها قدر مشترك من تذوق الفنون واشتقاق أسرارها.

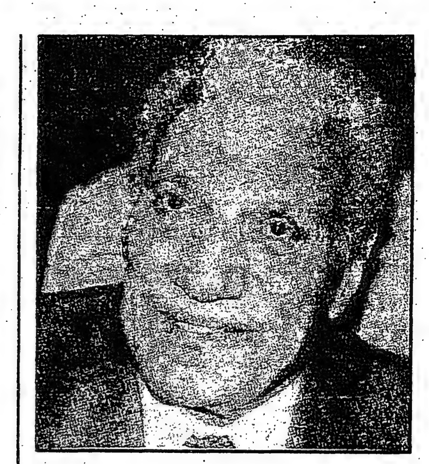
وليس معنى ذلك الهبوط بالثقافة إلي مستوى الجماهير العريضة حيث أن طبيعة الثقافة من ناحية، وديمقراطيتها من ناحية أخرى تقتضيان التطور للأمام.

على هذا النحو تصبح الثقافة عاملا فعالا ورئيسيا فى تكوين السياسة الشاملة للتنمية التى تتوقف إلى حد بعيد على قدرات الناس وتفوقهم ونموهم العقلى والعاطفى.

د. ثروت عكاشة



سعد كامل:
لماذا لانرسل فرق البالية الى أسوان



سعد الدين وهبه:
أطالب بزيادة الميزانية..

تؤكد وجهة نظر د.ثروت عكاشة موسوعة المجالس القومية المتخصصة التي صدرت عام ١٩٩٠، والتي لخصت مسئولية الدولة في مجال العمل الثقافي في تنسيق الخدمات الثقافية وتوزيعها على المستوى القومي، وتحقيق الاستخدام الأفضل للطاقات الثقافية المتاحة، ووضع أولويات تستظهر احتياجات الشعب وتنبع من ظروف البيئة، وإضفاء رعاية السلطة ودعمها للإبداع.

وأكدت الموسوعة أن أجهزة الثقافة ينبغي أن تدخل في حسابها أنها لاتعمل **من أجل الصفوة وحدها، وإنما من أجل الملايين المحرومين من العطاء الثقافي،** إنها يجب أن تسعى إلى القرية سعيها إلى المدينة.

هل توجد سياسة؟!

بينما يتفق د.جابر عصفور رئيس المجلس الأعلى للثقافة، وسعد الدين وهبه رئس اتحاد الفنانين العرب على وجود سياسة ثقافية قد يكون هناك اختلاف في تقييمها، يرى الكاتب **سعد كامل** رئيس هيئة الثقافة الجماهيرية في الستينات إنه توجد خطة.

ومن جهته يرى د. **محمد أحمد خلف الله** إنه لاتوجد سياسة ثقافية حاليا، وأن مايجرى على الساحة هو مجرد ردود أفعال تقتصر على مفهوم العصور الوسطى للثقافة (الأدب والشعر فقط).

ويضيف د.**خلف الله** أن السياسة الثقافية ينبغي أن تدفع نحو التقدم والحضارة العلمية وأن تكون تنويرية للمستقبل وتؤدي إلى العدالة الإجتماعية والإنتاج بوفرة، وتأخذ بالمفهوم الإجتماعي للثقافة.

ويقيم د. **خلف الله** أداء وزارة الثقافة بقوله: **إن ماتقدمه الآن غير متصل بواقع الحياة الذي يعد الخطوة الأولى في سبيل تحقيق مستقبل أفضل.**

«فصام» ثقافي

يتفق د.**جابر عصفور، وسعد كامل** على وجود «فصام» ثقافي لابد من علاجه.

ويرى د.**جابر عصفور أن سبب «الفصام» هو تعرض المجتمع لتيارات متعددة** وإنه لاعلاج لهذا إلا بالتنسيق بين وزارات الثقافة والتعليم والشباب ليتم تنمية الذوق الجمالي في مرحلتي الطفولة والشباب.

كيف؟

ويروي ثروت عكاشة، في مذكراته تجربته لإزهار ثقافة تعبر عن كافة فئات المجتمع ومحاولة إزالة الحواجز القاسية والفواصل «المنيعة» بين طبقات المجتمع فيقول: «وأكثر الأصوات التي انطلقت تزعم أن حواجز التذوق لن تزول بسهولة وأن أقصى ما يمكننا أن نخدم به الفئات الشعبية هو أن نقدم لها صورا من البهرجة الزائفة تحتوي البعض اليسير من التثقيف». ويستمر د.**ثروت عكاشة** «هذا رأي لم نأخذ به ولجأنا إلى التجربة على أرض الواقع فأقمنا عروضا خاصة للعمال، قدمنا فيها على مسرح دار الأوبرا عام ١٩٦٠ فاصل الباليه من أوبرا «**الأمير ايجور**» لبورودين، وأوبريت «**الأرملة الطروب**» المعربة لفرانزليهار فإذا آثارهما في نفوسهم لاتقل كثيرا عن آثارهما في مرتادي الباليه والأوبرا من نخبة المثقفين».

إلى أسوان

من جهته، يطالب **سعد كامل** بنشر كافة أشكال الفنون والآداب في جميع المناطق خاصة في الصعيد، وبإلزام جميع المنتجين بعرض أعمالهم في الصعيد في نفس الوقت مع القاهرة لعلاج الفصام الثقافي.



محمد احمد خلف الله:
غابت السياسة بغياب ثروت عكاشة

ويضيف **سعد كامل**: «عندما توليت مسئولية الثقافة الجماهيرية أرسلت فرق البالية إلى أسوان فلماذا لايتم إرسالها الآن».

مواجهة التطرف

مع انتشار الأفكار السلفية والمتطرفة ينبغي أن تلعب وزارة الثقافة دورا في نشر الأفكار المستنيرة.

عن هذا الدور يقول د. **محمد خلف الله**: المفروض أن الدولة تعمل على أن تتطور الحياة في مصر نحو التقدم في الوقت الذي تحاول فيه قوى أخرى جر الشعب إلي الوراء، ولكن لأنه لايوجد سياسة ثقافية- يقول د.خلف الله- وجدنا دور وزارة الثقافة «ردود أفعال» تمثلت في نشر سلسلة الأعمال التنويرية مؤخرا.

ويرد **سعد الدين وهبه** بقوله: إن كل أجهزة الدولة واجهت الأفكار المتطرفة والإرهاب بأسلوب رد الفعل نتيجة للفعل المفاجيء.

لكن **سعد الدين وهبه** يطالب الوزارة بأن تكيف جهودها في كافة المجالات (كتاب- سينما- تسجيلية- فن تشكيلي- قوافل ثقافية) لمواجهة الأفكار المتطرفة.

أما **سعد كامل** فيطالب بنشر الفنون والآداب بحيث تصل إلى كل سكان وأهالي أصغر القرى، وبأن تلعب وزارة الثقافة دورا لتجميع المثقفين في جبهة وطنية واحدة تشمل كافة الاتجاهات لمواجهة الإرهاب ولزرع جذور الفكر الديمقراطي.

ليست مسئولية الوزارة وحدها

ويرى د.جابر عصفور أن مواجهة التطرف والإرهاب وكل قوى الظلام ليست مسئولية وزارة الثقافة وحدها وإنما هي مسئولية كل وزارات الدولة وفي الوقت نفسه مسئولية مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أن الخطر الذي يهدد المجتمع المدني يهدد الدولة ومؤسسات المجتمع في الوقت نفسه.

ويضيف د.جابر عصفور: من هنا ينبغي أن تكون مواجهة الخطر إستراتيجية تتضافر فيها جهود كل الوزارات والهيئات والمؤسسات دفاعا عن وجود الدولة المدنية والمجتمع المدني اللذين أصبحا العقد الجديد الذي يصل الدولة في مصر بمختلف فصائل القوى الشعبية والمعارضة المستنيرة في الوقت نفسه.

ويقول د.جابر عصفور إن الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به وزارة الثقافة ينبغي أن يتم بالتعاون والتفاعل الكاملين مع كل الوزارات التي ترتبط بالثقافة بشكل أو بآخر.

وقد آن الأوان ليحدث تفاعل على كل المستويات والأبعاد بين وزارة الثقافة من جانب ووزارات التعليم والشباب والإعلام والإدارة المحلية من جانب آخر.

التغيير مطلوب

ويضيف د.جابر عصفور إنه إذا كان من الممكن القول أن وزارات الإعلام والثقافة والتعليم هي خط الدفاع الأول ضد الأفكار المتطرفة فإن علاقة التفاعل بينها ينبغي أن تتغير تغيرا كبيرا وأن تستوعب متغيرات اللحظة التي نعيشها وأفق المستقبل التي تهدف إليه.

وعن تنسيق العمل داخل وزارة الثقافة يقول. د. جابر عصفور:« من المهم أن نتغير نحن أيضا، ومن المؤكد أن وزارة الثقافة لاتستطيع أن تصنع فعاليتها مالم يضع كل مسئول في قطاعاتها المختلفة في اعتباره أن انجاز الوزارة إنجاز جماعي بالدرجة الأولى وأن التفاعل والتعاون بين الهيئات والقطاعات هما المقدمة المنطقية الأولى لأي فعل إيجابي».

وعن نشر الثقافة في الأقاليم، يقول د.جابر عصفور:« إذا كان من المهم أن نتخلى عن مفهوم مركزية الثقافة في العاصمة الأولى- القاهرة- أو العاصمة الثانية- الاسكندرية- فمن المهم أن نبحث عن وسائل وأساليب وتقنيات ثقافية جديدة- سواء على مستوى نشر الكتب الشعبية التي تستعيد ذاكرة التنوير وتؤكد حضوره،أو على مستوى الدعم المادي لمبادرات الجمعيات في المحافظات المختلفة،أو العمل على إنشاء قصور ثقافة متحركة قادرة على الإنتقال من قرية إلى قرية،أو تدريب كوادر ثقافية جديدة تستوعب متغيرات اللحظة،وتستطيع أن تبتكر فوريا ماتواجه به الخطر.

ويضيف د.جابر عصفور أنه من الممكن التفكير في «أشرطة» كاسيت بديلة بحيث لاتكون الساحة خالية لـ«أشرطة الإرهاب».

خطة الوزارة

بعد أن سجل د.جابر عصفور طموحات « المثقف» - بفتح القاف وكسرها- تناول خطة الوزارة لمواجهة الأفكار المتطرفة فقال:« اجتمع الوزير بكل قيادات العمل الثقافي،وتم الاتفاق على خطة جديدة لتنشيط العمل الثقافي وقد ظهرت بوادر هذه الخطة من خلال كتاب المواجهة الذي تقوم هيئة الكتاب بطبعه بعد أن حصلت على الدعم المالي من صندوق التنمية الثقافية.كما ظهرت البوادر في تحريك قوافل ثقافية، وسيتم الاستفادة من السلبيات التي وقعت، لكي تحمل القوافل أدباء القاهرة إلي الأقاليم وأدباء الأقاليم إلى كل محافظات مصر نشرا للتنوير والاستنارة».

د. جابر عصفور:

مواجهة التطرف ليست

مسئولية الوزارة وحدها



وعن التنسيق مع الوزارات الأخرى يقول د.جابر عصفور:« أنه يجري التنسيق مع وزارة التعليم فيما يتصل بمجال الكتاب والمعسكرات الصيفية، ومع المحليات للإسهام في الملتقيات الثقافية وإنشاء مجالس ثقافية في كل محافظة».

دور الثقافة الجماهيرية

للدكتور **محمد أحمد خلف الله وجهة نظر تقول:«** إذا أرادت وزارة الثقافة أن تصل إلى كل فرد فلا بد أن تهتم بالثقافة الجماهيرية وبيوت وقصور الثقافة ،لأن الثقافة الجماهيرية تعمل وسط الشعب وتستطيع أن تسهم بفاعلية وسط الريف والأميين وتثقيفهم عن طريق السمع».

ويضيف د.**خلف الله** أن العرب أقاموا دولتهم الكبرى بينما كان الجزء الأكبر من ثقافتهم سماعيا.ويطالب بالاستفادة من تجربة الثقافة الشعبية التي رأسها **أحمد أمين** عام ١٩٤٨ في تعليم الناس الحرف مع تثقيفهم.

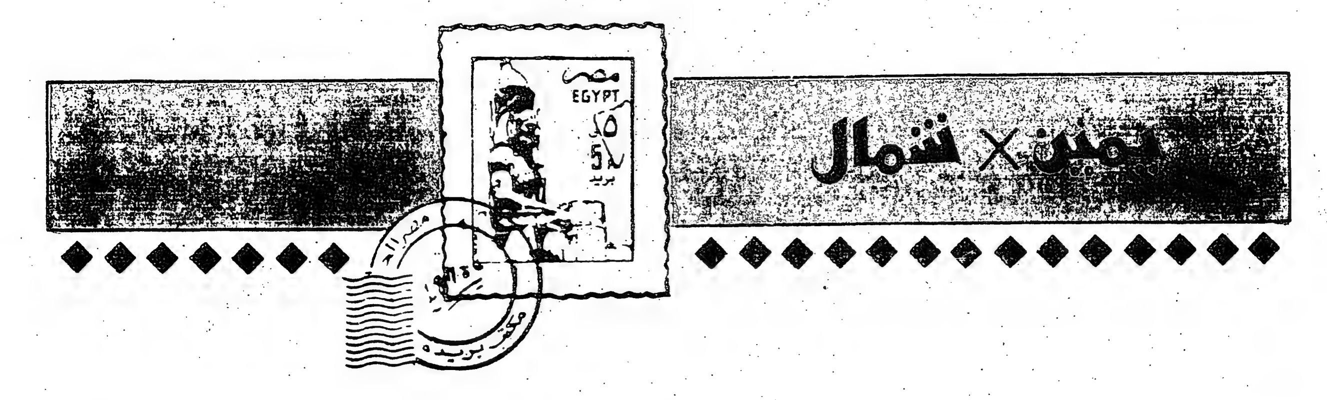
إمكانيات محدودة

وعن إمكانيات الثقافة الجماهيرية أكدت فؤادة البكري في إطروحتها لنيل درجة الماجستير في الإعلام من جامعة القاهرة إنخفاض الإمكانيات المادية حيث تصل ميزانية بعض بيوت الثقافة إلى ٤٠ جنيها، وافتقار المباني التي قدمتها المحليات للثقافة الجماهيرية إلى الكثير من الإمكانيات التي تساعد على القيام بالأنشطة المختلفة حيث أن المباني مساحتها صغيرة قد لاتزيد عن ٥٠مترا.

ولعلاج أوجه القصور يطالب سعد الدين وهبه بزيادة ميزانية وزارة الثقافة بمايسمح بزيادة ميزانية الثقافة الجماهيرية.

ويقول د.محمد أحمد خلف الله «ماالمانع في فرض ضريبة صغيرة تخصص لبيوت الثقافة».ويطالب بإعادة توزيع الميزانية بما يضمن حصول الجميع على حقوقهم الثقافية.

يبقى أن يهتم وزير الثقافة بالتغيير في المركز لا في الهوامش وأن يؤمن بأن الثقافة الرفيعة للجميع لالسكان القاهرة وحدها.وأن للأميين أيضا حقوقا ثقافية.



كوز المبايعة اتخرم!

سألنى صديقى: أين أنتم من هوجة المبايعة؟

كنت قد قررت أن أعيش فترة احتباس سياسى بعيدا عن خزعبلات وأوهام وجود أحزاب لها ولو بصيص من الأمل في تداول السلطة، ولو ائتلافيا مع «الأشكيف».

ولايخفى عليكم أن البلد يحتاج إلى زعيم وليس إلى رئيس وأنتم سيد العارفين أن الموظفين أكثر من الهم على القلب.

ومن ناحية الأوهام، فالشعوب لاتحيا بطنين الطهارة ونظافة اليد ونقاء السريرة (والاستكرار) من كرار، وخاصة أن تجاربنا مريرة مع الرئيس المؤمن ودولة العلم والإيمان «والانفضاح» الاقتصادي مرورا بغزو الصحراء وتطوير التعليم والألف ليلة وليلة، وبيع أهلك بيع حلمك شوف الشارى مين.

واستطرد صديقى: بالبلدى أفهم أنك رافض المبايعة.

فى هذا الجو الخانق الملبد بالأعاصير، مقدرش أقول أيوه ومقدرش أقول لأ خوفا من قوات التحالف وجحافل الأمن المركزى والمارينز وضياع الأمل والريان وأمراض الخصخصة.

ولكن.. هل يمكننا كقوى شعبية وأحزاب شرعية وتيارات (متخفية) أن نصوغ برنامجا تعاقديا يتمثل فيه حد أدنى من مطالبنا وأحلامنا، وليكن:

* إلغاء العمل بقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية المعيبة والمشينة.

* تنقية جداول الانتخابات وإيجاد صيغة تشريعية تحترم إرادة الناخب «الحى» وتجرم مجرد محاولات التزوير ليصبح صندوق الانتخابات هو الفيصل الحقيقى لتحديد «الحق والمستحق»

* حرية تكوين الأحزاب وإمكانية تبادل السلطة

* إيقاف مهازل نتائج قانون العلاقة بين «الهالك والمستهلك» فى الأراضى الزراعية والبحث عن علاقة إيجارية عادلة.

* تحديد مقررات بأسعار تتناسب مع الدخول لسلع استراتيجية للغالبية العظمى من «مهدودى الدخل».

* حد أدنى للأجور وربطه بالأسعار وإنشاء المجلس الأعلى للأجور.

* قصر بيع القطاع العام على المصريين ثم العرب.

* بداية جادة لخطط تنموية تكتيكية واستراتيجية تستهدف استيعاب العمالة المكثفة.

* إيجاد أساليب إعلامية وثقافية وتعليمية تسمو بالعقل وتحارب خزعبلات الظلام وتشجع الاستنارة وتستثير كوامن العقل ليبدع بدلا من متاهات الانحدار إلى أفكار العصر الحجرى واليزيدى والجعفرى.

* زيادة جرعات الاستثمار الاجتماعى والصحى للإنسان.

فهل تجد اجتهاداتى آذاننا صاغية؟ «أم كوز المحبة اتخرم.. والمبايعة عند الهرم».

محمد حجازى- المحلة الكبرى



حسين كامل بهاء الدين
وزير التعليم



معاهد خاصة

طالعتنا الأخبار في وسائل الإعلام التي تقول كثيرا دون أن نرى أي فعل يذكر، طالعتنا أن وزارة التربية والتعليم في سبيلها للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية التي تباع في المكتبات. ودائما عندما نكتشف ظاهرة ما سلبية في المجتمع يجب أن نحللها ونبحث أسبابها ومكوناتها الأولى وبهذا لايستعصى علينا الدواء مادمنا شخصنا المرض بشكل صحيح وبالتالي نعرف الوسائل الكفيلة التي تقضي على هذه الظاهرة أما إذا مرت الظاهرة ولم نتعامل معها بالإسلوب العلمي المدروس فلنسوف ندور في فلك غير مجد ودائرة فارغة المضمون والنتائج، فهل وزارة العلم لا تفكر بشكل علماني وهذا خطأ لايغتفر أو أنها لاتضع الأسس التربوية الصحيحة وتعرف الأسباب الحقيقية ولاتتبعها وهذا خطأ أفدح مهما كانت المبررات، لأن النتيجة تكون في صالح جيوب الخاصة وتستفحل الظاهرة وتتطور وتنمو وتأخذ أشكالا وأبعادا إجتماعية خطيرة كل يوم.

فقد فتحت الآن في المدن الكبرى «معاهد تعليمية» لكل مراحل التعليم وكأنها البديل المتطور للدروس الخصوصية وتبدأ إعلاناتها مع الدراسة وأنشطتها أيضا، موازية للمدارس في أنشطتها وبالتالي متعاقدة مع القدرات العلمية من المدرسين والموجهين مزاحمة بذلك دور الوزارة في الولاية والريادة في تلقي العلم هذا بخلاف مايدور في المساجد التي يسيطر عليها المتعصبون والعناصر التي تعمل لحساب إيران في هذه المعاهد والمساجد تسحب البساط لصالحها. وبدلا من السير للأمام خطوة نرجع للخلف وأحلام وسفسطة الماضي وجدل كلامي نحن في غنى عنه. فهل هذه المعاهد مقننة وتحت إشراف معين أم إننا في عصر النفوذ والتجارة والربح في كافة المجالات تحت دعاوى الخصخصة وموضة هذه الأيام التي يغرقنا فيها الفكر الرأسمالي الذي يجدد دمه مع كل فرصة في العالم.. أليست هذه المعاهد تطورا صارخا وواضحا للظاهرة فمن يرى ومن يسمع؟!!

عبد الله عبدالله
الخطيب - دسوق-كفر الشيخ

الشريعة الإسلامية بعيدة عن المزايدات

دعا الرئيس الراحل (السادات) نفسه بلقب الرئيس المؤمن، وادخل تعديلات هامة على الدستور، جعل فيها الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وأصدر عددا من التشريعات تمنع المشككين في الرسالات السماوية من تقلد الوظائف أو ممارسة العمل السياسي، ولم يشفع له ذلك، إذ أنه اغتيل من جراء أعمال العنف الديني والجماعات السياسية التي ترفع راية الإسلام وتتهم نظام الحكم بأنه لايطبق الشريعة الإسلامية.

وفي السودان اجتمعت الخوذه والعمامه فوق رأس الحكام، فيما اعتبره البعض (نهضه) واعتبره البعض الآخر (رده). وهكذا اصبحت الشريعة الإسلامية مصدرا للمزايدات من الجميع حكومة ومعارضة الجميع يزعم أنه يطبقها على الوجه الأمثل أو يناضل من أجل تطبيقها، وبسبب ذلك أن الشريعة الإسلامية لم تأخذ حقها من البحث العلمي الموضوعي بعدما اصبحت شعارا سياسيا هلاميا غير واضح.

وحقيقة الأمر أن من يطالب بتطبيق الشريعة، لايعلم أنه يوجد أساسا تشريعات في الإسلام إلا بصفة استثنائية ونادره، فالآيات التي تحدد تشريعات قانونية للمعاملات هي ٨٠ آية فقط أي أنها تشكل جزءا من خمسة وسبعين جزءا بالنسبة للقرآن.

بل أن لفظ الشريعة يستخدم استخداما خاطئا، فالشريعة تعني المنهج أو السبيل أو الطريق، ومايقصد بالشريعة هو في الحقيقة الفقه



أنور السادات



حسن الترابي

الإسلامي، وهذا الفقه كانت الأمة الإسلامية على مدار تاريخها هي التي تخلقه من خلال الفقهاء والحكام والقضاء على أساس عموميات من القرآن، ومن ثم فالفقه الإسلامي الذي يسمى خطأ (الشريعة الإسلامية) هو تشريع الناس للناس، ذلك لأن القوانين بطبيعتها إقليمية غير عالميه، مؤقتة غير مستمرة في حين إن الأسلام في حقيقته دين عام شامل وشريعة إنسانية دائمة لهذا اقتصدت الأحكام التشريعية في القرآن.

أشرف دهشان-
المحامي- الاسماعيلية

خير العرب.. لمن؟

بعد مبادرة بعض القوى المعادية للعرب لإنشاء سوق شرق أوسطية، تذكرت الحجج التي كان النظام العراقي يسوقها لتبرير احتلاله للكويت وأهمها، رغبته في إعادة توزيع الثروة

العربية، وتذكرت الجامعة العربية بمكاتبها ومنظماتها، وأموال العرب في البنوك الأجنبية، والبطالة المنتشرة بين الشباب العربى، وخط الفقر الذى يعيش تحته مايزيد على ٤٠٪ من العرب، ودول النفط المليئة بالعمالة الوافدة من خارج الوطن العربى ، والملوك والأمراء والرؤساء العرب الذين لايوجد على جدول أعمالهم هذه القضايا، ولهذا أطرح عليهم وعلى المسئولين فى الجامعة العربية ومنظماتها ضرورة السماح للمواطن العربى بحرية التنقل بين البلدان العربية دون الحاجة إلى تأشيرة دخول (أسوة بعلاقة مصر والجماهيرية الليبية) ووضع القيود على العمالة غير العربية الوافدة من باكستان والهند وغيرها....

وإقامة سوق عربية مشتركة والغاء القيود على نقل المنتجات العربية بين الأقطار العربية، وعلى ملكية العرب فى أى قطر عربى، وبهذا نقلل من البطالة والتضخم وبؤر التطرف الإرهابى فى كثير من البلدان العربية.

غريب الشيخ
الأسكندرية- الدخلية.

«تخريف» أخبارى

فى أول سابقة من نوعها دعا مجلس جامعة الدول العربية إلى اجتماع عاجل، فى قمة استثنائية، لبحث تردى الأوضاع فى بحر الرمال العظيم، وهجوم التصحر والجفاف والمجاعة ونقص الأدوية الذى تعانى منه الدول الأعضاء فى الجامعة. قاطعت الاجتماع دول مجلس تعاون «الزيت» العربى، وصرح أمين مجلس الزيت بقوله« مالنا نحن ومايحدث فى فلسطين» والعراق ولبنان ومصر والسودان وليبيا والصومال وجيبوتى والأردن واليمن وأريتريا..إن مشاركتنا فى هذا الاجتماع ستؤدى إلى توتر العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة والأصدقاء فى الغرب، مما يعد عدم وفاء بالجميل الذى يطوق عنق كل خليجى. كما أن ما يحدث فى هذه الدول ومايتعرض له أطفالها ونساؤها وشيوخها مسئولية قياداتهاالرعناء».

ونسى أمين مجلس الزيت أن بطاقة الدعوة للاجتماع كما يعلم الصحفيون الذين كان يتحدث اليهم لم تتضمن تردي الأوضاع فى فلسطين ومعاناة شعب العراق نتيجة الحصار المفروض عليه منذ ٣أعوام، وإنما كانت الدعوة لبحث الآثار السيئة لهيجان بحر الرمال العظيم وهجوم التصحر على الأراضى الزراعية وتفشى المجاعة فى بعض الأقطار ، وانتشار الجفاف ونقص الأدوية فى أقطار أخرى، اتهم السيد الأمين الصحفيين بعدم فهم الخارطة العربية.

تأجل اجتماع القمة لأجل غير مسمى بسبب انسحاب دول مجلس الزيت..وافانا بالتقرير الإخبارى مراسل، اذاعة الخبط على البيبان، واللهم اجعله خيرا!!

سيد عبد الراضى
عبد الرحيم
أسيوط- القوصية- بوق

مرحبا بكل الأسئلة

أنا مدرسة ابتدائى ولست دارسة للاقتصاد بتعمق ، ولكننا فى هذه الأيام - ويبدو أن ذلك سيتكرر فى الأيام المقبلة - نسمع فى تصريحات المسئولين وخطب الرئيس عن أشياء مثل تحسن فى الميزانية أو الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات ، وكنت فى البداية أظن أنها جميعا شئ واحد، لولا أننى لاحظت اختلاف الأرقام ، فهل نطمع من مجلتكم ان تلقى الضوء بتعريف مبسط لهذه الكلمات ؟

كما أن زوجى - وهو قارئ «حديث» لمجلة اليسار يقترح طرح ما يثار فى عقولنا من أسئلة دون إجابة على «اليسار» للرد عليها .

بدوية محمود محمد
مدرسة الحاج فارس
الابتدائية المنيا

يمين × شمال ترحب وتسعد باستمرار رسائلك وانضمامك وزوجك لأسرة يمين × شمال ، كما يسعدنا أن نتلقى اقتراحاتكما وأسئلتكما فلا شك أن ذلك يسهم فى اثراء الحوار والعلاقة بين «اليسار» وقرائها وسننشر التعريفات المطلوبة فى العدد القادم.

مشاكسات عن الأسماء والفساد

تحية لما تطرحون من قضايا فى غاية الأهمية ، فالندوة ممتدة ، والفساد لا زال فى حاجة الى

خليل عبد الكريم



بحوث عميقة -

أولا - دعنا نشاكس الأستاذ خليل عبد الكريم ، والحق أنى أظن أنه حدث خطأ مطبعى فى هذه الفقرة من موضوع «العابدون» ، فى العدد ٤٠ ، ولو أن أفراد الجيل الثانى أطلق عليهم بدلا من العابدين المبتكرين أو المجددين والمبدعين لغدا ذلك أحد العوامل الفاعلة فى تنوير الفكر و مبعث ظنى أن بروز كلمة تسمى الأشياء بأسمائها أو بعكس أسمائها لا يمكن لها أن تلعب دوراً فى التفاعلات التي قد تبدو حتى الآن فى غاية التعقيد ، فبعض السلالات يا سيدى ، تطلق على السقيم - سليما - وأظن أن الكلمة لم يحدث لها أبداً أن جعلت السقيم سليما ، والثعبان أطلقوا عليه - جبل - ورغم ذلك لم يكف عن أن يكون حنشا ، وفى رأيى أن الجهاز العصبى لانسان من سلالة معينة فى بيئة معينة يعمل بكيفية معينة ووفق قوانين قابلة للتحليل ، فالافكار والابتكارات والاجتهادات مواد يتم انتاجها بفعل التفاعلات التي تحدث داخل الجهاز العصبى لمجمل المواد التى تتسرب أو يتم ادخالها الى هذا الجهاز .

وثانيا - وعن الفساد : حاولت الأستاذة أمينة النقاش تشريحه لاكتشاف طلاسمه ، وأدعى أن الموضوع لا زال فى حاجة الى المزيد من البحث والدراسة ، فلا تفرجوا عن الفساد وقبل قتله بحثا - لقد تتناولتموه على امتداد المكان ، وكنت أتمنى أن تتناولوه عبر مسيرته فى الزمان ، الزمان السحيق منذ المصريين القدماء ، مروراً بابن إياس والجبرتى ، فأننى أكاد ألمس أنه نعيش ويتطور ،و ان له دربا وقانونا وأسلوبا معينا ، فهل نكتشفه ؟



أمينة النقاش

أم أننا فى حاجة الى منديل آخر؟

وعن مقولة أستاذنا اسماعيل صبرى «الشئ المقلق حقاً هو التقبل العام للفساد كواقع من وقائع الحياة .. هل الفساد قيمة إجتماعية مقبولة أم مرفوضة ؟ وأعتقد أن السلوك الفردى تحركه بالميراث غرائز تدفع فى إتجاه الاشباع ، بغض النظر عن الوسيلة ، لكن وجود الجماعة البشرية والتطور ، دفعا الحياة - الجماعة دفعا لاكتساب قوى - كمنت وتكمن - داخل الجماعة تدفعها بالضرورة لحماية ذاتها كجماعة وتتناقض مع بعض القوى الفردية الكامنة ، هذه القوى الجماعية تدفع الى تجسيد سلوك معين فى زمان ومكان معينين .

والسلوك الذى تحركه القوى داخل الجماعة هو القيم والسلوك الفردى المضاد هو بالضرورة للفساد ، ومن خلال مسيرة الحياة ترسخت قيم إجتماعية فى الأفراد ، فى أعمالهم العامة والخاصة ، فى مرحلة ما تبرز قيمة تقرها الجماعة ، وقد يخترقها أفراد قليلون أو كثيرون ، لكنها تظل قيمة تشكل ضرورة حيوية لاستمرار الجماعة .

محمد على أبو الوفا

قصيدة متنوعة

على مدى خمس سنوات ، نشرت العديد من قصائدى فى الصحف النفطية ، وتبقى بعض القصائد لم تنشرها صحف الأنباء ، والسياسة وعكاظ والرياض والمجلة العربية ، لانحيازها لمن عبأت نفسى ضدهم .. وهذه احداها :

قبلة
للجياع يخرجون خبزهم من فم السباع

للعراقيهز أورها العرا بالضياع
ينسجون للفدا الملون المناشف
ويصبحون مهما غيرت وشكلت وجوه
همرهمر

قصائدى لهم منهمر
وفى دروبهم
أنا سكنت لى رصيف
وعلى مدار ليلة ويوم
لى رغيف
ولى ذراع
يقوى على لى الزمان لى
فلا ألى
خلاف قبلة المذبين

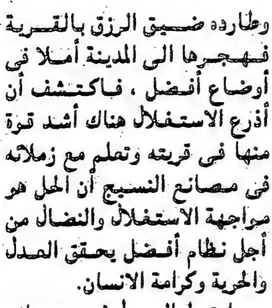
مصباح محمد المهدى
الهراصون - المنصورة

عبد الصبور عبد المنعم
نسيج الفقراء الحى

اسماعيل صبرى عبد الله



مع بداية الإربعينات من هذا القرن ، ولد عبد الصبور عبد المنعم بأحدى قرى المنوفية ، بدأ حياته عاملا زراعيا ، تفتحت عيناه على بشاعة استغلال أثرياء الريف لفقرائه

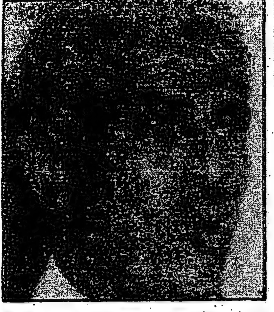


وطارده ضيق الرزق بالقرية فهجرها الى المدينة أملا فى أوضاع أفضل ، فاكتشف أن أذرع الاستغلال هناك أشد قوة منها فى قريته وتعلم مع زملائه فى مصانع النسيج أن الحل هو مواجهة الاستغلال والنضال من أجل نظام أفضل يحقق العدل والحرية وكرامة الانسان.

ارتبط العدل فى وجدانه مبكراً باستقلال الوطن ، ووجد فى الخطوات الأولى لثورة يوليو أملا لخلاص المصريين الفقراء من وطأة القهر - ومع نضج مفاهيم الثورة ، نضج وعيه ووجدانه فارتبط فى ذهنه تحرر الوطن بتحرر الإنسان وبالعدل الاجتماعى ، وأصبح أحد القيادات النقابية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج منذ الستينات ثم قائداً نقابياً بقطاع الغزل والنسيج ، وربط مصيره بحركة اليسار المصرى ..

رفض العديد من الضغوط والاغراءات كان أخطرها محاولات ضمه للحزب الوطنى ، وهو عضو بمجلس ادارة النقابة العامة للغزل والنسيج..

قال لى ذات صباح فى مقر النقابة ، أنه لو كان قد قبل عضوية الحزب الحاكم لأمكنه تولى رئاسة النقابة العامة ، ودخول البرلمان ، وربما مكاسب شخصية أبعد من ذلك ، ولكن كان سيخسر نفسه وعالمه الذى اختاره بصدق ، كان سيخسر حب زملائه العمال والنقابيين كما سيخسر ضميره النقابى والوطنى ، لكنه فى نفس الوقت لم يكن انعزاليا .. ولا من هواة توجيه الاتهامات لأحد ، بنفس القدر الذى كان فيه شجاعا وواضحا فى الدفاع عن قضايا الطبقة العاملة والوطن .. وسجلت مجلة النساجون» التى تصدر عن نقابته العامة ، آراءه ومواقفه فى كل القضايا المصيرية التى هددت أوضاع ومستقبل العاملين فى السنوات الأخيرة .. سواء فى البيان المشترك لرجال الأعمال واتحاد العمال ، أو قانون قطاع الأعمال



عبد الصبور عبد المنعم

العام ، أو الدفاع عن القطاع العام والصناعة الوطنية ضد خطر التصفية .. وغيرها .

كان حريصا على المشاركة فى أى جهد نقابى أو سياسى يستهدف الدفاع عن مصالح العمال والصناعة الوطنية والقطاع العام ، وكان آخرها مشاركته فى الجهود التى دعا اليها حزب التجمع وشارك فيها الحزب الناصرى والشيوعيون وحزب العمل وبعض القيادات النقابية والشخصيات العامة لتأسيس لجنة قومية لحماية القطاع العام والصناعة الوطنية .. الا أن المرض الذى ظل يصارعه حوالى خمس سنوات ، لم يمهله حتى يرى ثمار هذا الجهد المشترك .

لقد فشلت الضغوط والاغراءات طوال عهدى السادات ومبارك فى إفساد هذا النقابى المصرى المقاتل ، وقتل ضميره الحى ، لأنه ببساطة كان جزءاً من لحم فقراء الوطن ومنتجيه ، لم ينفصل عنهم وعندما رحل لم يترك لأبنائه ثروة أو نفوذا و لكن ترك لهم ما هو أهم .. قيما ومبادئ وتاريخا مشرفا وحبا واعتزازا حقيقيا من زملائه بقطاع الغزل والنسيج ، ورفاق مسيرته فى حزب التجمع أو الناصرى وغيرهم ممن يحفظون لهذا النقابى المقاتل نقاءه وصدقه وشجاعته وإيمانه بالوطن الذى لن يكف أبداً عن خلق عشرات ومئات الطاقات النضالية والمناضلين لرفع رايته .. وطنا يسوده العدل والحرية.

حسن بدوى

ائتلاف وطنى للإنقاذ

«لن تستطيع قوة بمفردها أن تنقذ مصر من محنتها »

كان هذا هو الاستخلاص موضع الاتفاق من كل المشاركين فى ندوة «اليسار» فى العدد الماضى والذى سبقه ، كما أنه مضمون مقالة الدكتور «فوزى منصور» فى العدد الماضى وعنوانها «حتى لا نكون شركاء بالسكوت لا فى جرائم السلطة ، ولا فى جرائم الإرهاب ، ولا فى جريمة التضييع النهائى لمصر ».

أما الاستخلاص الثانى فهو أن القوى المرشحة للإنقاذ لا تتسع للحكم القائم الذى قادنا للكارثة .. وان كان الصديق صلاح عيسى قد ترك باب الاختيار مفتوحا فيما لو شاء الحكم أن يلتحق بمهمة الانقاذ .

ولست فى حاجة الى القول أننا جميعا نلمس مدى شعور المصريين من كافة المنابع الاجتماعية والاتجاهات السياسية والفكرية بالسخط على الوضع القائم ، والتساؤل عن كيفية الخروج منه ، والخلاص من الحكم الذى فرط فى الاستقلال وغرق لشرشته فى الفساد ، وعجز عن حل أى من المشكلات المتفاقمة ، وأصبح ديدنه المزيد من الخضوع للهيمنة الأجنبية ، اقتصاديا عبر الاستجابة لشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وسياسيا عبر الانصياع للإرادة الأمريكية وصولا لهيمنة إسرائيل على المنطقة عن طريق السوق الشرق أوسطية .. وهى السياسة التى أدت على الصعيد المحلى الى انهيار مستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى وتهديد الرأسمالية الوطنية بالخراب ، وعلى المستوى القومى الى انهيار النظام الاقليمى العربى و تراجع حركة التحرر .

لذلك فإن مفتاح إنقاذ المنطقة هو إنقاذ مصر فقد علمتنا التجربة التاريخية أن مصر قادت المنطقة فى ظل حركة التحرر وتقودها منذ بداية الثورة المضادة الى التمزق والانهيار. ويستطيع أى محلل منصف للوضع فى مصر الآن أن يجيب عن سؤال ..من المستفيد من كل هذا ؟ بقوله إنها شرائح وفئات إجتماعية وأفراد من سماسرة ووكلاء شركات أجنبية وعملاء سياسيين وليس تحالف طبقات ، وهى الإجابة التى تضيئ لنا من جهة أخرى مدى إتساع رقعة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الفعلية فى إنقاذ مصر من هذا الحكم .. بدءا من **الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمهمشين بالملايين من الشباب والنساء .. وصولا الى الرأسمالية الوطنية التى لا ترتبط مصالحها بشبكة النهب .**

ويوفر هذا الاتساع غير المسبوق فرصة كبيرة جدا لكى يتم التغيير المنشود سلميا وديمقراطيا **ولكن سلمية هذا التغيير المنشود وديمقراطيته لا تنفى أن هناك ثمنا لابد من دفعه فى المواجهة مع الحكم** . الذى لن يغير جلده بالمناشدة والمطالبة وكتابة المقالات، بل سوف يتغير بأن يتسع نطاق الاضرابات الفعلية لانتزاع حق الإضراب التظاهر والاعتصام وتوقيع العرائض بالملايين وصولا الى العصيان المدنى .

فما الذى يعوق التغيير الذى تتطلع اليه الجماهير ؟

كما سبق أن أشرت فى القسم الأول من الندوة فإن الأزمة **هى أزمة حكم وأزمة معارضة** ،وقد جعلت أزمة المعارضة القوى الاجتماعية الراسعة التى تتطلع الى التغيير **تفتقد القيادة السياسية المبادرة الشجاعة والبرنامج البسيط الواضح المرن** ،وهذا هو الوضع الذى أدى الى استشراء الحكم من جهة واحكام قبضته الامنية على البلاد سواء عن طريق الشرطة أو الاعلام كما أشار **الدكتور ابراهيم الدسوقى أباظة** ، والى تصريف السخط العميق من جهة أخرى فى قنوات جانبية ، مثل عمليات العنف والإرهاب ، جنبا الى جنب حالة اليأس والشعور بالعجز وقلة الحيلة ، لا فى الأوساط الشعبية فقط وإنما أيضا فى الأوساط السياسية نفسها حيث تتبدد الطاقة الثورية فى الثرثرة أو الصراعات الداخلية .

وسوف يبدأ أى برنامج للإنقاذ بإستنهاض روح التحدى والمبادرة والايجابية لدى الشعب المصرى ومعاونته على استعادة حيويته وهو أمر ممكن بالرغم من تفشى البؤس والمرض والخوف من المستقبل .

ويحتاج ذلك البرنامج الديمقراطي العلمانى (ومرة أخرى فالعلمانية هي التفسيرالعلمى للدين وليست الالحاد) .. يحتاج لنواة صلبة وقوة قائدة تكون بمثابة الدينامو فى قلب الائتلاف الوطنى للإنقاذ كما أقترح تسميته ، وينهض مثل هذا الإئتلاف على برنامج ٥ فبراير ١٩٨٧ للاصلاح السياسى والديمقراطى الشامل والذى اتفقت عليه الأحزاب الشرعية والمحجوبة عن الشرعية . ليضم اليه الجمعيات والنقابات والروابط ويتضمن بعض النقاط الإضافية التى طرحها علينا الواقع مثل وقف **عملية بيع القطاع العام** مع وضع برنامج لاصلاحه وتطويره ، جنبا الى جنب **حماية القطاع الخاص المنتج** وتوفير كافة الضمانات لازدهاره مع **برنامج قومى للتقشف من أجل تسديد الديون** تشارك فيه كل الطبقات لوقف أى إستدانه جديدة .

وعلينا أن نعترف أننا مواجهون بقوتين عاتيتين مدججتين بالسلاح هما الحكم وجناح من الإسلام السياسى ، كما لابد أن نضع فى الاعتبار أن الجيش هو سند الحكم ومصدر شرعيته ، لقد قال «نجيب محفوظ» فى برنامجه للتغيير االذى نشره فى الأهرام ويكلف الجيش بحماية الدستور لضمان الحرية الداخلية ، وكأننا نسلم بهذا الدور «الخاص» للجيش بدلا من دوره الصحيح وهو حماية حدود الوطن ولكى تعود القوات المسلحة الى دورها الحقيقي والوحيد ، فلابد من توفير قوة سياسية ، ممثلة لأوسع قاعدة شعبية تشارك فى هذا الإئتلاف الوطنى للإنقاذ ، لأن مثل هذا الاتساع والشمول هو الضمان الأكيد لا فحسب ضد إندلاع حرب أهلية فى البلاد بل لكى تجد كل قوة وطنية فى الساحة - حتى لو كانت مدججة بالسلاح - أن مصلحتها تتحقق فى مساندة هذا التغيير الديمقراطى الشامل .

فريدة النقاش .

جبهة للإنقاذ الوطني

موسى محمد موسى

لا شك أن الاوضاع العالمية لبلادنا تتطلب تكاتف جميع القوى السياسية على الساحة المصرية ، ومن هنا أاتفق تماما مع كل من ينادى بجبهة للإنقاذ الوطني حيث أن النظام القائم قد أوصلنا الى هذه المرحلة الحرجة ، والدعوة لقيام مثل هذه الجبهة لا تلجأ إليها الشعوب إلا عندما يصبح التغيير مطلبا ضروريا ، بل مطلبا مصيريا ان مطلب التغيير يحسه المرء الان فى كل لحظة وفى كل موقع ، ويحس انه مطلب غالبية الجماهير ، حيث لقد النظام أية مصداقية لديه، ولا ترى - هذه الجماهير - حلا إلا فى رحيله .غير أن التغيير لا يتم بمجرد فقدان المصداقية ولا يتم بالنوايا ولا بانتظار معجزة ، فلابد من وجود البديل الذى يطرح نفسه بقوة ، وأرى أن هذه القوة ليست إلا البرنامج أو المشروع الوطنى والذى تطرحه الاحزاب السياسية ، ونظرا لان طلائع الجماهير ممثلة فى أحزابها السياسية ، عاجزة كلا بمفرده عن تقديم هذا البديل ، يصبح من الضرورى السعي لاقامة جبهة للانقاذ الوطنى ، يكون على عاتقها تقديم برنامجها أو مشروعها المشترك . ولا يتحقق لمثل هذا العمل الجبهوى أى نجاح بدون التفاف الجماهير حول هذا البرنامج - أى الجماهير - هى صاحبة المصلحة فى التغيير ، وجبهة الانقاذ المرجوة لا يجب أن تستبعد أى طرف تحت أى دعوي من الدعاوى طالما قبل بالديمقراطية ، واقر بمبدأ تداول السلطة باستثناء قوتين فقط وهذا ما اتفق فيه مع الاستاذ / عبد الغفار شكر ، وهما:-

- القطاعات التى ترتبط مصالحها بالرأسمالية الاجنبية .
- القوى التى تحمل السلاح لفرض التغيير بالقوة .

ولكن السؤال الان ؛ ضد من تكون هذه الجبهة ؟

أولا : ضد الامبريالية والصهيونية (وهما العدو الرئيسى لبلادنا وصاحبتا المصلحة فى عدم استقرار مصر .

ثانيا : ضد نظام الحكم القائم من أجل تغييره .

ثالثا: ضد الشمولية العسكرية ، وهذه الشمولية التى تتستر بالدين .

وفى اعتقادى أن المهمة الرئيسية الاولى لمثل هذه الجبهة ، هى تحريك الاغلبية الصامتة وإخراجها من موقفها السلبى ، لان مما لا شك فيه ان جميع الاحزاب السياسية تعانى من سلبية هذه الاغلبية الصامتة ، **وبالطبع ليس هذا عيبا فى الناس ، انما هو قصور فى حركة الاحزاب** ،سواء ما يرجع الى الأحزاب السياسية نفسها أو الذى يتمثل فى عدم قدرتها على صياغة برامج سياسية تلتف حولها الجماهير ، ومنها ما يرجع الى الحكم وممارساته كما اوضح ذلك الاستاذ / حسين عبد الرازق ، من اصرا نظام الحكم على وقف توجه الاحزاب للناس بما يعنى قصر العمل الحزبى على مقرات الأحزاب والجرائد الناطقة باسمها .

غير ان نجاح أى عمل جبهوى ليس هو فقط نجاحهم على الاتفاق على برنامج للحد الادنى يتوجهون من خلاله لجماهير الشعب والذى تعمل على أساسه القوى السياسية المكونة للجبهة ، وانما النجاح الحقيقى هو النجاح فى كسر حالة السلبية وتحريك الأغلبية السياسية وكيفية تحركها للدفاع عن مستقبلها ، وأن تدرك هذه الأغلبية الصامتة ان الاخطار القادمة سوف تطول الجميع ، وبادئ ذى بدء لابد أن تعى جماهير شعبنا هذه الاخطار القادمة ، ومنها **خطر الحكم الفاشى تحت ستار الدين ومنها خطر الحكم العسكرى ومنها ما يروج الان عن السوق الشرق أوسطية..**وليس هذا فقط بل هناك خطر متمثل فى المحاولة المستميتة والمستمرة من جانب الامبريالية والصهيونية لدفع مصر الى اللبننة أو الافغنة أو كلتيهما معا ويرتبط بهذا الخطر خطر لا يقل خطورة ، وهو شبح التدخل الاجنبى .

وعلى الجبهة المرجوة الى جانب تعريف الجماهير بالخطر القادم ، هناك حقيقة على كل طرف من اطراف الجبهة - فرادى ومجتمعين - تبصير الناس بها ، هذه الحقيقة هى لا مبرر للتخلف والفقر الذين يعاني منهما الشعب .. لا مبرر للبطالة وحالة الركود الاقتصادى .. لماذا .. ؟

لاننا نمتلك كل المقومات المؤدية للنهضة الاقتصادية، ولكن يغيب المشروع الوطنى الذى يحشد كل الطاقات من مادية وبشرية. ان مصر على سبيل المثال غنية بالارض الصحراوية التي يمكن استصلاحها ولدينا مليارات من الامتار المكعبة من المياة التى تلقى فى البحر حتى تحمل محطة كهرباء السد العالى بكامل طاقتها ، هذه المياة لو حول مسارها الي تلك الصحارى بدلا من القائها فى البحر لتمكنا من زراعة مئات الالوف من الافدنة .. ولدينا ايضا رصيد هائل من المياة الجوفية وهو ما تجمع عليه كل الابحاث والدراسات فى هذا الشأن .. هذه المياة الجوفية من الممكن زراعة مئات الالاف من الافدنة على غرار ما تقوم به الدول المجاورة لنا .. وبالطبع ليس يخاف على أحد الاثر الذى ينتج عن زراعة ملايين الافدنة من تحقيق نهضة في شتى المجالات واقامة مجتمعات جديدة وتشغيل للشباب العاطل ،

وما تنتج من مردود على الاقتصاد القومى وعلي حرية قرارنا السياسى باعتمادنا على أنفسنا فى انتاج قوت الشعب .. وسيكون لمثل هذا المشروع آثاره - أيضا - الاجتماعية ، وبالطبع هذا المشروع ليس الا مجرد جزء من المشروع الوطنى ،. والذى لابد أن تكون له أبعاد سياسية واجتماعية وليس الاقتصادية فقط ، وحتى لا اطيل فى هذه النقطة - وهى كما سبق ان ذكرت ليست الا مجرد بند واحد من الجانب الاقتصادى للمشروع القومى المتعدد الجوانب - والخبراء والعلماء والاقتصاديون فى شتى الفروع يستطيعون باقتدار ان يدلوا بدلوهم كل فى تخصصه ليكشفوا عن امكانات في مختلف الفروع ، من اراضى يمكن استصلاحها لصناعات يمكن أن تقوم ونحتاج اليها و لمياة جوفية ، لمادن لسواحل طويلة يمكن استغلالها فى الصيد والسياحة ... الخ .

أما عن الامكانات البشرية ، فمصر تمتلك خبرات فى كل المجالات ، وتمتلك الشباب الذي يبحث عن فرصة عمل ، لقد خرج شباب مصر خارج حدودها للبحث عن فرصة عمل فى البلاد العربية وبذل جهدا وعرقا فى البناء والتعليم والعلاج . وفى كل المجالات ، وقد اسهم اسهامات معروفة للجميع فى تلك البلدان ..أقول ان الطاقة البشرية لمصر لو وظفت فى مشروع مثل مشروع استصلاح الاراضى ، لتغير وجه الحياة على أرض مصر ..

إن الاحزاب لابد ان تطرح على الجماهير مثل هذه الحقائق ، وان تحارب ما يروجه الاعلام بان هذه هى امكاناتناو(ليس فى الامكان ابدع مما كان) ، أو أنه (لا سبيل لنا الا اتباع تعاليم صندوق النقد والبنك الدوليين، والسير على هدى هذه التعاليم)فيما يسمى بالاصلاح الاقتصادى ، عليهم ان يحاربوا الصورة المشوهة لاصلاح الاراضى وغزو الصحراء ، ولا يجب طرح هذه الحقائق فقط بل الالحاح فى طرحها حتى يتكون لدى الرأي العام الوعى الحقيقى بامكانيات بلاده المادية والبشرية ، ومن ثم يتشكل المشروع القومى في عقل ووجدان رجل الشارع ، وتتشكل قوى للمقاومة ترفض الفقر والبطالة والتخلف، ونرفض كل السياسات التى تكرس لذلك .

ان الشارع المصرى لابد أن يعلم تماما ان من أسباب الازمة الراهنة هو عدم السماح بتداول السلطة واحتكار الحزب الحاكم للاعلام، وفى تصورى ان جهدا كبيرا لابد من بذله من جانب الاحزاب فى المرحلة المقبلة فى انماء (الوعى الشعبى ومن باب أولى فهو دور لابد ان تلعبه الجبهة فى حال قيامها) .

فى نهاية هذه النقطة أقول: إن على الاحزاب الا تترك اية وسيلة لكسر الحاجز بينهما وبين الجماهير، ومن بينها ما تضعه الحكومة من عراقيل فى ممارسة العمل السياسى .وعلى الاحزاب خطوة هامة الا وهى انتزاع حق التظاهر والاضراب السلميين حتى تأخذ الجماهيرأامورها بايديها .. على الاحزاب مواصلة الضغط من أجل تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية والغاء كافة القوانين الاستثنائية .. عليها مواصلة الضغط لكسر احتكار السلطة لوسائل الاعلام .. باختيار مواصلة الضغط على الحكم القائم ، ولكن يوضع فى الاعتبار ان النجاح لن يكتب لاى محاولة لا يكون الشعب فيها هوا لفاعل الرئيسى .

نعم نحن فى حاجة لجبهة للانقاذ الوطنى لتقوم بدورها فى كل ما سبق طرحه من مهام ولكن حتى يؤتى العمل الجبهوى بثماره المرجوة يلزم ان تكون الاطراف الداخلة فيه على مستوى الظرف الراهن فلم يعد الضمير **الوطنى يسمح للاختلاف الفكرى وتباين التوجهات من إعاقة أى عمل يفتح للجماهير باب المشاركة الفعلية.**

إن مجرد تماسك أطراف الجبهة ببرنامج للحد الادنى امام الجماهير سوف يثير لديها تساؤلات ، اما الاختلاف أو تفجير أو تخريب العمل الجبهوى له انمكاساته لدى الجماهير حيث توجد قناعة لدى الجماهير بان كل حزب يدعى أنه على صواب ولن يعمل الا لمصلحته وتماسك الجبهة بوحدتها سيضع الناس أمام وضع جديد ويرون فيه موقفا موحدا من طليعة الشعب فى مواجهة النظام القائم .

غير أن العمل لا يتنافى مع سعى كل حزب الى تكوين قواعده الجماهيرية ولا يجب ان تكون دعوة كل حزب لبرنامجه عائقا امام استمرار العمل الجبهوى .

بل على العكس ، فان مثل هذا العمل الجبهوى سوف يسهم فى اثراء حركة الاحزاب السياسية وسط الشعب .. وفى حال نجاح الاحزاب فى جذب الجماهير اليها - وبالطبع سوف تنجذب الجماهير للاحزاب التى ترى انها تعبر عن مصالحها اذا نجحت الاحزاب فى جذب الجماهير ، حتما سوف ينشأ نوع من توازن القوى بين الاحزاب المختلفة ، هذا التوازن سوف يكون ضمانة هامة لاستمرار العملية الديمقراطية بل انها ضمانة أساسية لحماية المجتمع الديمقراطى ويتبقى لى عدة ملاحظات:.

الاولى : تتعلق ببرنامج الحد الادنى ، وأتصور ان النقاط الثمانية التي طرحها الاستاذ /**عبد الغفار شكر،** يمكن ان تشكل برنامجا لاى عمل جبهوى حيث تغطى هذه النقاط الثمانية كثافة الجوانب من اقتصادية وسياسية واجتماعية (ص٣٨ اليسار العدد ٤١).

الثانية : اتفق تماما مع ما ذهب اليه الاستاذ / **صلاح عيسى** - من انه لا بديل من اجتهاد يسارى جديد حيث يشكل ذلك أحد الشروط للخروج من الأزمة الراهنة .

الثالثة : ان الازمة التى نعيشها جميعا حكومة ومعارضة بذل الجهد الكبير والمشكور فى ذات الوقت من اطراف عديدة وعلى مدى سنوات فى تشخيص أسباب الازمة .. ولكنى اتسائل: الم يحن الوقت لبذل جهد أكبر من محاولة ترسيخ المفاهيم الديمقراطية لدى الشعب؟ الم يحن الوقت لبذل جهد فى خلق وعى شعبى بامكانيات بلادنا المادية والبشرية؟

رابعا : اقامت حكومة الحزب الوطنى الدنيا ولم تقعدها نتيجة لحوادث الارهاب خاصة عندما بدأ يمس مصدرا من مصادر الدخل القومى وهو السياحة وتصويرها الأمرر فى الارهاب فى انهم قلة خارجة على القانون ممولون من الخارج، وحتى لو صح هذا الزعم فان هذه الحكومة هى التى تتحمل المسئولية فيما يحدث فالارهاب ليس الانتاج واستغلال للمناخ الحالى الذى اوجدنا فيه أو اوصلنا اليه نظام الحكم كنتيجة لممارساته غير الديمقراطية .. هذا المناخ تحاول قوى داخلية استغلاله فى اقامة الدولة الدينية وتحاول قوى خارجية وهى الصهيونية والامبريالية استغلاله أيضا لتحقيق اغراضهما ، فبعد كامب ديفيد اصبحت المهمة بالنسبة لهما هى عدم السماح لمصر بتحقيق اى استقرارأاو تنمية .. ثم تأتى حلقة جديدة من حلقات التآمر وبالطبع لن تكون الاخيرة وهى السوق الشرق أوسطية ..

الخامسة : لابد من فترة زمنية ليست بالقصيرة حتى تتمكن القوى الداخلة فى الجبهة المرجوة من طرح برنامجها على الجماهير .. ويكون الاحتكام لإرادة هذه الجماهير فى اختيار الذين ترى إنهم ممثلوها عبر الطريق الديمقراطى .

فى النهاية أقول ان الحل لكل مشاكل مصر هو طريق الديمقراطية .

أصوليون.. وامبرياليون.. وصهاينة!

مشاغبات

أثار وجود الشيخ عمر عبد الرحمن فى الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من التكهنات، كان من أخطرها- وأكثرها مدعاة للسخرية- أتهام الشيخ بأنه عميل للامبريالية، واتهام الولايات المتحدة، بأنها تقوم بتشجيع الأصوليين الاسلاميين، وخاصة المتطرفين منهم.

ومع أن الشيخ يقيم فى أمريكا منذ حوالى ثلاث سنوات، إلا أن نغمة الحلف الأمريكى الأصولى، لم ترتفع حدتها، إلا حين توسعت أجهزة الأعلام الأمريكية- إبان زيارة الرئيس مبارك الأخيرة لواشنطن- فى إجراء المقابلات مع الشيخ عمر، بحيث بدا، وكأنه البديل المحتمل للنظام القائم، وقيل أنه «خومينى» مصر!

وهكذا انضم المؤيدون للحكم الحالى، إلى بعض المعارضين له، فى الترويج لهذا الاكتشاف السياسى المثير، بحيثيات كان لابد وأن تكون متناقضة، بحكم أنها «معايذه»- أى تجمع بين آراء المعارضين والمؤيدين- كان من بينها أن الشيخ عمر قد دخل الولايات المتحدة، بتسهيلات قدمتها له المخابرات المركزية، تقديرا للخدمات التى قدمها لها الشيخ أثناء تعاونهما معا فى دعم نشاط المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفيتى، مما خلق صراعا بين المخابرات ومكتب التحقيقات الفيدرالية الذى يمارض فى بقاء الشيخ فى أمريكا، بإعتباره ممن يحضون على الارهاب. وقيل- كذلك- أن الولايات المتحدة، تسعى لهذا لاستقرار فى المنطقة، بهدف إضعافها، وأنها يئست من النظام القائم فى مصر، وأدركت من العمليات الإرهابية المتتالية، أنه عاجز عن ضمان الاستقرار، وأن الأصوليين الاسلاميين هم الجواد الرابع فى الصراع الذى يجرى حاليا، فبدأت تستعد لذلك بالتحالف معهم وتشجيعهم، لأن مايهمها هو مصالحها... وقيل أن الادارة الأمريكية أرادت لى ذراع الرئيس مبارك، بسبب تعنت حكومته فى تنفيذ وصايا صندوق النقد الدولى، فقررت احتضان الشيخ وبطانته من المتطرفين!

وما لبثت هذه الطريقة فى التفكير ، أن أعجبت الصحف الأصولية، التى تخشى من آثار العمليات الارهابية على جماهيرية التيار الذى تمثله فأصبح همها هو الترويج لفكرة تقول: أن الذين يقومون بزرع المتفجرات والعدوان على السياح، ليسوا من أعضاء الجماعات الاسلامية المتطرفة، بل ليسوا مصريين ولامسلمين، لأن الذى يقوم بتلك العمليات هم الاسرائيليون، تطبيقا للقاعدة البوليسية التى تنصح بالبحث عن المستفيد من الجريمه، وأول الذين يستفيدون من ضرب السياحة فى مصر، هم الاسرائيليون طبعا!

أما هدف الاسرائيليين من القيام بتلك العمليات الارهابية،- فضلا عن اقتناص السياح- فهو هز استقرار النظام القائم فى مصر، واضعاف قوته التفاوضية، وفى رواية أخرى تحريضه على تصفية تيار الأصوليين الاسلاميين، أو خلق حرب أهلية فى مصر، تقضى عليها...

وهكذا اختلط الحابل بالنابل، وأحمد بالحاج أحمد، وبات واضحا أن أصوات الانفجارات قد احدثت ارتباكا عقليا ، جعل الجميع عاجزين عن التفكير بالمنطق ، وعن الامساك بالخيط الرئيسى فى المسألة الارهابية!

ولابد أن الذين يتهمون الأمريكيين والاسرائيليين، باحتضان الأصوليين وتشجيع الارهابيين، سواء كانوا معارضين أو مؤيدين، قوم يهزلون.. إذ ماالذى يستفيده الطرفان من هز استقرار الحكم القائم، أو إثارة حرب أهلية تؤدى الى تقويض هذا الاستقرار؟!. ولماذا يفعلون ذلك بحكم يعتبر من أكبر أصدقائهم فى المنطقة، ويسعى لتسويق سياساتهم، ويقوم بدور الوسيط بين العرب والاسرائيليين، ويسعى للإبقاء على باب التفاوض مفتوحا الى الأبد، حتى لو لم تسفر عشر جولات منه، عن شئ؟

وكيف يمكن أن يتصور أحد أن أمريكا أو اسرائيل يمكن أن تغامرا بدعم الارهابيين أو تأييد الأصوليين، لمجرد رغبتهما فى لى ذراع الحكم القائم، أو الحصول على عده آلاف من الليالى السياحية، وهى مكاسب تافهة، يمكن تحقيقها بوسائل أخرى، وليس بالمغامرة بتشجيع عناصر تتخذ مواقف معلنة وعملية شديدة العداء للسياسة الأمريكية والاسرائيلية فى المنطقة؟

ولماذا يتجاهل الجميع أن نفوذ الأصوليين ونشاط الإرهابيين، هو أحد الموضوعات التى تلقى بظلها على مفاوضات مدريد، وأن تجاوز البحث عن حلول ثنائية الى البحث فى التعاون الاقليمى لتنمية دول المنطقة اقتصاديا، واقامه سوق شرق أوسطية، يهدف الى تهيئة ظروف يمكن أن تؤدى الى القضاء على التطرف والارهاب؟!

إن مايريده الأمريكيون معروف، ومنشور، وهو تسييد مايسمونه بالرؤية الأمريكية للحياة، بين كل شعوب العالم، ونشر القيم الأمريكية التى تؤمن بالديمقراطية والرأسمالية وحقوق الانسان، بين شعوب العالم، وبصرف النظر عن رأينا فى مدى إخلاص هذه الدعوة، إلا أن ذلك شئ، وقيامهم بتشجيع الأصوليين شئ أخر..

وأخطر نتائج هذا المنهج فى تحليل وتفسير موقف الاسرائيليين والأمريكيين من الظاهرة الأصولية، هو أنه يزودنا بشماعة من تلك الشماعات التى تعودنا أن نعلق عليها أخطاءنا فى الماضى، ويحرمنا من التركيز على العوامل الداخلية، التى تؤدى لأنتشار- التطرف والارهاب، وتحول بيننا- حكومة ومعارضة- وبين اكتشاف أخطائنا، ونواقص عملنا، التى تؤدى الى تصاعد جماهيرية التيار الأصولى، وبذلك يزداد قوة، ونزداد ضعفا ، الى أن يستولى على الحكم، بينما نحن نجلس كخيبتها لنردد: أصلهم عملاء الامبريالية!

صلاح عيسى



لوحة للفنان (سيد حليم)